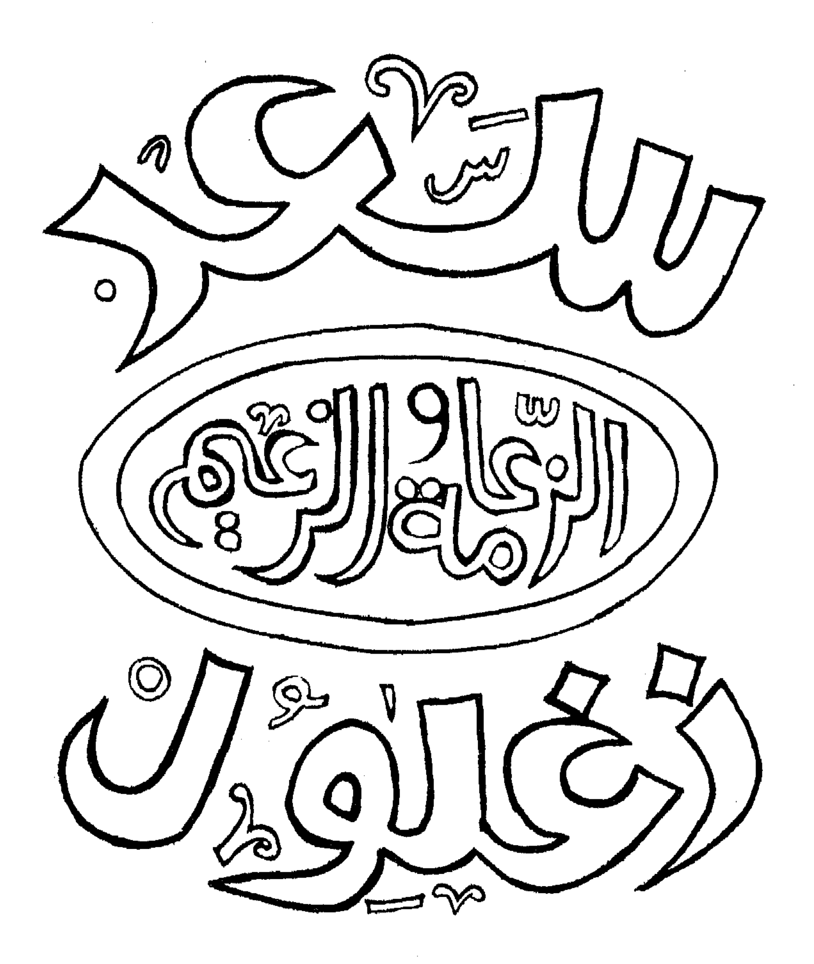
الدكتور حسين فوزى النجار



مكتبة مدبولى



الدكتور حسين فوزى النجار



مكتبة مدبولى


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



سعد زغلول باشا



الإهـــداء

إلى شباب مصر .....

رجاء اليوم وعدة المستقبل .

صفحة غُيِّمت عليهم من تاريخ بلادهم .

المؤلف



تقديم

بقلم

الأستاذ / محمد فؤاد سراج الدين

رئيس الوفد

سعد زغلول : الزعامة والزعيم ، هكذا جرى قلم الدكتور حسين فوزى النجار فى عنوان كتابه ، ويسعدنى أن أقدم لهذا البحث الممتاز فى تاريخ حقبة مجيدة من حياة الوطن العزيز اقترنت باسم الوفد وزعيمه سعد رسم أحداثها فى تأصيل ووضوح واحاطة ، وأعمل فيها فكره الثاقب بالتحليل الدقيق والتعبير المحكم ٠

لم أجد فيما كتبه المؤلف ميلا أو هوى الى جانب سعد أو خصوم الوفد، بل جاء صورة جادة لواقع تاريخى ما زلنا فى مسيس الحاجة لابرازه والكشف عن معالمه لشباب غام عليه تاريخ بلاده ، وهو ماتعودناه من مؤرخ عكف على دراسة سير أعلام مصر بداية من رفاعة الطهطاوى حتى سعد زغلول وكان منهجه فيها أن يؤرخ لبلده من خلال سير أعلامه ٠

وجاء كتابه هذا محصلة لاطلاع واسع وعلم غزير ، والمام بالوثائق وفحصها ومقارنة بعضها ببعض ورجوع الى كتابات المعاصرين ومدونات من سبق من المؤرخين وأكثرهم ممن لا ينتمون الى الوفد ، واجتهاد نير فى القياس والاستقراء ابرازا للحقيقة التى يسفر عنها الواقع الحى ، فكان بحق فى كتابه عن سعد الكاتب الوطنى الأمين والمؤرخ الصادق النزيه ٠

وقد حرص الدكتور حسين فوزى النجار فى تدوينه لسيرة سعد أن يتقصى أحداثا غيبت على الكثيرين من جانب خصوم الوفد فى الداخل والخارج للاطاحة بسعد ثم بخليفته مصطفى النحاس للقضاء على الحرية والديمقراطية بعد أن ضاقوا ذرعا بجهاد الوفد • وصموده واصراره عـــلى مواقفه الوطنية الخالدة من ذلك على سبيل المثـــال مؤامرتان كان الرباط التاريخى على بعـــد ما بينهما وثيقا اذ يفصحان عما كان يدبر للوفد من خصوم الحـــركة الوطنية التى يقودها الوفد لصالح مصر والمصريين •

أول هاتين المؤامرتين حادث اغتيال السردار السيرلى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وقد شرح المؤلف المقدمات والنتائج التى نجمت عن الحـــادث المشئوم وكان ذلك فى عهد وزارة الشعب الأولى •

والمؤامرة الثانية ، حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى عهد وزارة الشعب الأخيرة وانتهت الكارثة الى الانقلاب العسكرى •

وقد شرح المؤلف فى كتابه القيم كيف نجحت عبقرية سعد فى اجتياز المحنة المدمرة • كما شرح كيف بقى الوفد حيـــا فى قلب الأمة وضـــميرها وكيف ظل النحاس الى آخر يوم فى حياته رئيسا لمصر حيا وميتا ، ويعـــود الوفد من جديد بعد ثلاثين عاما من القهر والبغى والاعنات • ويدعوها الكاتب « عودة الغائب » •

ويحدثنا الدكتور النجار فيما يقصه من سيرة سعد دعوته الى وحـــدة الأمة فى نوفمبر ١٩٢٥ وائتلاف أحزابها وتآلف تياراتها الوطنية فى وجـــه المعتدين من رجال القصر والانجليز فى تحليل رائـــع واستقراء تاريخى بارع لآراء بعض المؤرخين الذين رأوا ، أن دعوة سعد الى الائتلاف والاتحاد جاءت متأخرة ، وكان ينبغى عليه أن يدعو اليها فى أبريل ١٩٢١ بعد عـــودته من

مفاوضات ملنر ثم فى ديسمبر ١٩٢٣ أبان الانتخابات البرلمانية الأولى بعد عودته من المنفى - وكان رده مفحما بالغ القوة والحجة فأثبت أن دعوة سعد للائتلاف والاتحاد جاءت فى موعدها حيث تجب أن تكون ، بعد مؤامرة اغتيال السردار وما أعقبها من أحداث فى مصر والسودان .

لقد سعدت بقراءة هذا الكتاب ، ونشطت ذاكرتى لاجتلاء أمور هامة كاد يطويها النسيان .

وحرى بشبابنا فى الجامعات وفى غير الجامعات وفى المعاهد والمصانع وفى قرى الريف ومدن الحواضر أن يقرأوا هذا الكتاب بدقة وامعان وأن يستوعبوا ما فيه من عبر وعظات وما يطويه من وقائع وأمجاد حتى يعرفوا تاريخهم على حقيقته ولتكون لهم منه قدوة ، وفيه لهم مأثرة .

ولتكن لنا من كلمة سعد « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » هديا ونبراسا .

محمد فؤاد سراج الدين
رئيس الوفد



المقدمة

ما من رجل كان له فى تاريخ أمته ما كان لسعد فى تاريخ مصر . وما من رجل فى تاريخ مصر الحديث كان له ما كان لسعد من جلال الشخصية وهيبة السمت ، والذكاء الذى يفوق فيه كل معاصريه ، بل ومن سبق معاصريه ومن لحق بهم طوال قرن كامل من تاريخ أمته ، وما من رجل جمع بين صرامة الواقع ونفاذ البصيرة ما جمع سعد ، ولم يجتمع المصريون على زعامة ما اجتمعوا على زعامة سعد ، ولم يكن لعظيم من عظماء مصر من حب مواطنيه ما كان لسعد ، ولم يكن لغيره من اكبار أنصاره وخصومه على السواء ما كان له فدان معارضوه بزعامته ما دان بها مؤيدوه ، ولم يختلف المؤرخون والكتاب فى تحليل شخصية سعد ما اختلفوا فيها ، وان سلموا جميعا بذكائه وقدرته وعظمته ، وان اختلفوا فى ردها الى أصولها ومنابعها ، ولم يتسن ازعيم ولا لرئيس من ريادة سياسية أو وطنية فى قومه ما كانت ريادة سعد ، حتى غدت منهجا لكل زعيم ومثلا لكل قيادة ونبراسا لكل رئاسة فى الشرق الناهض ، فعده غاندى قدوة واستاذا ، وكانت ثورة مصر وحى ثورات الشرق جميعا على الاستعمار الغربى ·

وما كان أصدق أمير الشعراء أحمد شوقى حين يقول فى ثائه :

شيعوا الشمس ومالوا بضحاها ... وانحنى الشرق عليها فبكاها

ليتنى فى الركب لما أفلت ... (يوشع) همت فنادى فثناها

خفضوا فى يوم (سعد) هامهم ... و (بسعد) رفعوا أمس الجباها

تسكب الدمع على (سعد) دما ... أمة من صخرة الحق بناها

أيــن مني قـــلم كنت اذا سـمته أن يرثى الشمس رثاها
خانني في يوم (سعد) وجرى في المـراثى فكبا دون مـداها
مـا دعاها الحـق الا سارعت ليته يـوم وصيف ما دعـاها

وقد بقى سعد الى يومنا خاطرا يهفو على كل خيال ، وأملا فى النائبات يترآى لكل من هفا قلبه بحب مصر ، دعوة ما زالت تزكو بها أعواد المنابر ، وعقيدة تحدو مصر فى حاضرها كما كانت تحدوها فى ماضيها · وبناء صمد على الزمن فلم يغب بعد أن واروه التراب ، وظنوا أنه لن يعود ، وعاد الغائب بعد طول المنأى وبعد الزمن فواحا بشذى اليقين واصرار الأمل ·

كان سعد فى تاريخه وفى زعامته وفى عشرته وفى صحبته وبين الناس جميعا فريدا فى مثاله ، نشأ فى ظل الثورة العرابية فولج أبوابها واكتوى بنارها ، وكان له منهـا عبرة التاريخ وهدى الطريق ، فتـوخى غايتهـا وجفا طريقها ، وجاور فى الأزهر فصـاغ لسانه عـلى البـلاغة ولـم يجمد به عند الماضى ورأى فى جمـال الدين الأفغـانى فى بواكير صـباه بشيرا بالأمل وصرخة للحق وكان أصـغر رواد ندوته ، وفيهـا عـرف الشيخ محمد عبده فرأى فيه أماما وقدوة ورأى فيه الشيخ أملا وقيادة مرجوة وقيل أن الشيخ رشحه للوزارة قبل أن يليها بسنوات وكان من تقدير كرومر له أن قال : « انه الرجل الذى علمنى كيف أحترمه » ولم يشهد بها كرومر لآخر سواه » ·

ولم يقعد به الجاه أو المنصب ، أو جلال الأحدوثة عن ابتغـاء الكمال ، وكان أول محام يلى منصبا فى القضاء ، وكان الشيخ محمد عبده صـاحب الاقتراح فى تعيينه ، ولم ير القضاة فى تعيينه ما ينكـر بل عدوه تشريفا للقضاء قمينا بالبهجة والفرح فأقاموا له حفلا كبيرا مع المحامين ، قال فيه وكيل المحكمة اسماعيل صبرى بك الشاعر الكبير : « ان تعيين سعد أفندى زغلول

عضوا في محكمة الاستئناف دليل على أن المحاماة والقضاء شيئان ضريعان ».

ولم يرد الا أن يكون على القمة من طائفته ، فحين أبدى رأيا فى احـــدى المسائل الفقهية ، وعجب رئيس الجلسة الانجليزى أن يكون هذا الرأى من رجل لم يدرس التشريعات ولا يحمل فيها اجازة دراسية ، كان جواب سعد عكوفا على دراسة القانون واللغة الفرنسية ليظفر باجازته فى يولية ١٨٩٧ بعد ثلاث سنوات من دأب على الدراسة ، وكان حديث عهد بالزواج ، فقد بنى الى زوجه ابنة رئيس الوزراء - أم المصريين صفية زغلول - بعد أربع سنوات من توليه القضاء وقيل أن كانت له زوجة أخـــرى من قبـــل ، وكان صديقاتها وصويحباتها يزرنها فلا يرين سعدا ، سأل بعضهن : « أصحيح أن زوجك له بيت آخر وزوجة أخرى » فتقول : « نعم . له زوجة أخرى ولكنها فى هذا البيت . أنظرن . سأريكن اياها وأسمعكن سرار سعد معها الآن » وتأخذهن ليرين سعدا عاكفا على دراسته وهو يذاكرها بصوت جهير ، كعادة الأزهريين - كما يقول العقاد - « والى جانبه سرير أعده للنوم اذا تأخر به الدرس الى هزيع الليل الأخير ، مخافة أن يزعج السيدة بعد هذا السهر الطويل . وتقول لهن : أسمعتن ، فيقلن : نعم . ولكن أين الزوجة ؟ فتقول : الزوجة هى هذه الأوراق وهى هى الضرة التى سمعتن بها ، فيما يقال » .

وكان كما أراد على القمة بين القضاه كما كان على القمة بين المحامين ، وكان النجم البارز فى صالون الأميرة نازلى فاضل وكان محفـــل الكبـــار والعظماء من كل ميدان فى مصر على اختـــلاف ألوانهم ومذاهبهم التركيـــة الرفيعة » فقـــد كانت الأسر التركية جميعا ، فضـــلا عـــن الأسر الرفيعة من تلك الطبقة ، تترفع - كما يشهد العقاد ، ويعرفه المصريون جميعا - عـــن مصاهرة الفلاحين وسعد فلاح ، وكانت تترفع عن مصاهرة المحامين وسعد كان محاميا فى العهد الذى لم تسم فيه صناعة المحاماة الى ذلك المقـــام ،

فمصاهرته لمصطفى باشا فهمى تدل على سعة فى تفكير ذلك الوزير الكبير وطيبة فى سريرته وسجاياه ، كما تدل على مكانة لسعد لم تكن لنظرائه فى ذلك الجيل » ونزيد على ما قاله العقاد ، أن مصطفى باشا فهمى ، وهو رجل أوتى من المرونة والذكاء وبعد النظر ما مكنه من دست الوزارة ثلاثة عشر عاما متصلة بين خديو طموح ومعتمد بريطانى غالب ، الا ويعرف لسعد مكانته والمستقبل الذى ينتظره ، وحين اختير وزيرا للمعارف فى وزارة صهره فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ ، لم يكن صهره هو الذى رشحه لها ، وما كان يستطيع لما يعرفه من كراهية سعد زغلول للخديو ، ولكن كرومر هو الذى رشحه تقربا منه الى المصريين باختيار رجل من أفذاذهم للوزارة وكانت السياسة البريطانية تؤذن ببداية عهد جديد مع المصريين ، وكان لسعد زغلول تأثيره على صهره فى موقفه من الاحتلال ، فحين رشح مصطفى فهمى لتأليف الوزارة التى تخلف وزارة محمد سعيد باشا عام ١٩١٤ ، أخذ يملى شروطه ، مما حمل سلطات الاحتلال على الاعتقاد بأن رجلها القديم قد أصبح خاضعا لتأثير زوج ابنته سعد باشا زغلول .

وحين أختير بطرس باشا غالى لتأليف الوزارة التى تخلف وزارة مصطفى باشا فهمى فى نوفمبر ١٩٠٨ ، لم يكن من اليسير الاستغناء عن سعد زغلول ، لما يلقاه من تأييد شعبى رغم معارضة الخديو وقد أصبح مسموع الكلمة فى ظل سياسة الوفاق الجديدة ، حتى أن بطرس باشا غالى قد تعهد بأنه كفيل بابعاده عن الوزارة بعد ذلك ، فكان هو الوحيد الذى بقى فى الوزارة الجديدة من الوزراة السابقة خلاف رئيسها ، ويبدو أن سعد باشا قد رضى بالبقاء من قبيل التحدى لارادة الخديو ، ولم تمهل الأيام بطرس باشا لاخراجه وخلفه محمد سعيد باشا فى تأليف الوزارة الجديدة فى فبراير ١٩١٠ ، وبقى سعد زغلول ، وان تولى وزارة الحقانية بدلا من المعارف ، حتى واتته الفرصة

فاستقال من نفسه فى مارس ١٩١٢ دون أن يملى عليه أحد الاستقالة ، وفوت على الخديو والمعتمد البريطانى بغيتهما ، واختلف الرأى فى أسباب استقالته ، فعدها أحمد شفيق احتجاجا من سعد على محاكمة محمد فريد دون الرجوع اليه كوزير للحقانية ، وعدها العقاد خلافا نشب بينه وبين الخديو وكتشنر على عزل قيم على أملاك أميرة مصرية لم يكن أمينا فى قوامته ولكنه من رجال الخديو ومن أصدقاء كتشنر وكل منهما يعهده عينا على الآخـــر ، وكلا الأمرين مما يشرف سعد زغلول ، فخرج برضائه بعد ست سنوات متصلة من توليـــه الوزارة فى ثلاث وزارات متعاقبة » ولم ترض سلطات الاحتـــلال بترشيحه للوزارة من بعد ٠

وكان من أكبار المصريين لسعد حتى قبل أن تؤول اليه زعامتهم أن فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ديسمبر ١٩١٣ فى دائرتين من دوائر أربع بالقاهرة ، أى نصف المدينة ـ كما يقول العقاد ـ ولعلها أول مرة وآخر مرة يفوز فيها مرشح فى دائرتين فى آن واحد ، وكان فوزه كاسحا ، ثم كان الرئيس المنتخب للجمعية التشريعية بما يشبه الاجماع ٠

ولا نجد له فى تلك الفترة التى سبقت انتخـابه فى الجمعية التشريعية أى نشاط سياسى ، وان لم يكن بعيداً عن السياسة ، فكان له اتجاهه وكان له رأى ولكنه لم يكن عضوا فى أى حزب من الأحزاب التى قامت فى تلك الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى وان قيل أنه أقرب الى حزب الامة من غيره حتى عده كرومر أحدهم ٠

ولعلنا نستطيع أن نتبين اتجاهات سعد وما يكمن وراءها من مواقفه خلال تلك الفترة التى أعقبت الثورة العرابية حتى انتخابه لعضوية الجمعية التشريعية وقد مر بها فى ثلاثة أدوار : دوره فى المحاماة ، ودوره فى القضاء ودوره فى الوزارة ، وقد عمل بالمحاماة من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٨٩٢ حين

عين مستشارا بمحكمة الاستئناف حتى سنة ١٩٠٦ ، ومن ثم وزيرا الى سنة ١٩١٢ ، وفى كل هذه الأدوار كان على القمة بين أنداده ، كما كانت له مكانته البارزة فى المجتمع ٠

وفى صالون الأميرة نازلى كان أول لقاء له مع لورد كرومر ، وقد سمع به كرومر قبل أن يلقاه « من أحاديث الأستاذ الامام - كما يقول العقاد - ويعلم ما اشتهر به فى القضاء من الجد والنزاهة وحسن الدراية » وقد رشحه للوزارة عام ١٨٩١ «مستر بلنت الشاعر والمستشرق الانجليزى والشيخ محمد عبده ومحمد المويلحى بك ، وكتبوا بذلك خطابا الى لورد كرومر ذكروا فيه اسمه مع أسماء تسعة آخرين » فلما كانت « فاجعة دنشواى » وعاد كرومر « مزودا من وزارة الأحرار بسياسة الهوادة والتسامح مع الوطنية المصرية ، والتقرب الى المصريين الفلاحين بعدما أصابهم من حيف فى تلك الفاجعة ، علم أن هذا الفلاح أصلح الناس لأن يكون رمزا واضحا للاعتراف الجديد والتقرب المقصود ، فتم الاتفاق على تعيينه وزيرا للمعارف العمومية » ٠

أما اتجاه سعد السياسى فقد كان من اتجاه الاستاذ الامـــام الشيخ محمد عبده ، وكان الأستاذ الامام من أقطاب الثورة العرابية ، وسعد من رواده وتلاميذه وكانت الثورة العرابية ثورة على الطغيان التركى ، سواء منه طغيان سلطة الخديو واستبداده ، أو استبداد الاستعلاء التركى وطغيانه ، وكان شعارها مصر للمصريين ، وحل بالاستاذ الامام ما حل بأقطاب الثورة العرابية فكان جزاؤه النفى من مصر لثلاث سنوات بعد ثلاثة أشهر مسجونا للتحقيق « لاقى فيها الأمرين من اضطهاد واهانة وشماتة أعـداء وتنكـر أصدقاء وتضييق بالأسئلة واحراج فى الاستجواب »(١) ٠

---

(١) أحمد أمين : زعماء الاصلاح فى العصر الحديث : الشيخ محمد عبده : ص ٣٠٥ ٠

واختار بيروت ، أقام فيها عام ١٨٨٣ ، وبقى سعد على ولائه لاستاذه يراسله فى منفاه ويقضى حوائجه رغم ترصد السلطة له ، ولحق الشيخ باستاذه جمال الدين الأفغانى فى باريس وأصدرا معا «العروة الوثقى»ويصحبه الى لندن ويدافع عن القضية المصرية « ويوضح حقيقة الحال فى الثورة العرابية ودسائس الأوربيين فيها ، وكراهية الشعب للحكم الأجنبى ، وأنهم يفضلون استبداد الحكام من أهلها على الأجنبى من غيرها»(١) ويعود الشيخ الى بيروت بعد أن سافر الأفغانى الى فارس (ايران) ، ويشتغل بالدرس والتدريس والكتابة والتأليف ، وظل ناقما على الخديو توفيق ووصمه بالخيانة فلم يسمح له بالعودة الى مصر الا بضغط من اللورد كرومر ، وكان عارفا بأقدار الناس ، ويعلم أنه لن يكون من شيعة الخديو ، وقد يستعين به فيما ينشده من اصلاح لا يضير السياسة الانجليزية ، وأبى عليه الخديو توفيق أن يكون ناظرا لدار العلوم ، فعين قاضيا أهليا ثم مستشارا فى محكمة الاستئناف ، وتعلم الفرنسية حتى لا يكون أقل شأنا من القضاة الآخرين ، وهو ما كان من سعد حين التحق بالقضاء ، ولعلنا ندرك من هذا مدى تأثر سعد زغلول باستاذه الشيخ ، وكان التلميذ وأستاذه فى عملهما بالقضاء نسيجا لا يختلف ، وكانا على نفس الدرب فى كراهيتهما للخديو توفيق ، والخديو عباس حلمى من بعده •

وبدا الخديو عباس اثر ولايته عام ١٨٩٢ ممتلئا غيرة وحماسا وتصميما على مناهضة الاحتلال ، فلقى من تأييد الشباب المتحمس ما أورى لهيب الحركة الوطنية التى قادها مصطفى كامل ، ولكنه لم يلق مثل هذا التأييد من كثيرين من حصفاء الثورة العرابية أمثال محمد عبده وسعد زغلول ، ولم

---

(١) المصدر السابق ص ٣٠٧ •

تكن لهما ثقة بتركيا التى خانت عرابى ولا بفرنسا وتذبذب سياستها قبيل الاحتلال ، وقد خيل اليهما فى البداية أن يسايرا الخديو عسى أن يكـون صادقا وان لم ينسيا ما كان من الخديو توفيق قبل ولايته وما كان بعـدها حتى تنكر للأفغانى بعد ود فنفاه من مصر بصورة زرية ، وأمر بالقبض عليه وعلى خادمه الأمين (أبى تراب) فى ٢٤ أغسطس ١٨٧٩ ، وأودعا باخـرة سارت بهما الى بومباى ، وكان هذا آخر عهده بمصر ، بعد أن غرس فيهـا بذرة الثورة ٠

ولم يكن مصطفى كامل من هذا الجيل الذى شهد مأساة الثورة العرابية وان لمس عواقبها وكان يصـغر سعد بسبع عشرة سنة ، وبينمـا وقف هذا الجيل ، الذى أدرك الثورة العرابية بمنأى عن حركة مصطفى كامل ، كما وقف منها أعيان المصريين حذرين من عودة الاستعلاء التركى بعد أن جاء الانجليز فلم يميزوا بين جركسى وتركى ومصرى وسووا بينهم والمساواة فى الظلم عدل ــ كما يقولون ــ ومنهم من رأى مصالحه فى التشيع للسلطة والسير فى ركابها ، وقف الجيل الذى تلى جيل الثورة العرابية الى جانب مصطفى كامل يؤيد دعوته ويتحمس لهـا ويتشيع للخديو ويؤيده ، فلم يكن المـاضى لديه غير صورة يرسمها الحديث أما الواقع القائم فهو هذا السلطان المطلـق للانجليز ، ولم يكن الانجليز أقل استعلاء على المصريين من الترك ، فهم « من جانبهم كذلك يزدرون المصريين أشد الازدراء ويحقرونهم أشد التحقير ، وان لم يكونوا يضربونهم بالسياط »(١) وكانوا يمنون عـلى المصريين أنهم خلصوهم من الرشوة والكرباج والسخرة ٠

والحال فى الريف غيره فى المدن ، فلم تلق المدينة ما كان يلقاه الريف

---

(١) د٠ هيكل ــ محمد حسين : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٢١ ٠

من عنت الأتراك ومظالمهم « وقد بقيت فى أذهاننا نحن أبناء الريف المصرى - كما يقول الدكتور هيكل - صورة قاتمة من حكم الترك ، ومن حكم الخديويين أنفسهم حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى الى ثورة عرابى ، فكثيرا ما حدثنا آباؤنا وأجدادنا ، وحدثتنا أمهاتنا وجداتنا ، عن حكم أولئك النفر الذين كانوا يزدرون المصريين أشد الازدراء ، ويحقرونهم أشد التحقير ، ويضربونهم بالسياط لسبب ولغير سبب ، وهذا هو ما يعبر عنه المثل العامى « آخر خدمة الغز علقة - والغز هم الغزاة الأتراك والجراكسة ومن اليهم ، أما الخديو ممثل هذا الماضى الذى زال بتولى الانجليز السلطة والغائهم السخرة والكرباج ، فقد كان الناس من أهل الريف ، وكان أبناؤهم من أمثالنا ، يفزعون اذا قيل لهم أن السلطان سيعود كما كان لصاحب السلطة الشرعية وان الغز سيتولون الأمر من جديد »(١) .

أما أهل المدينة وأكثرهم من التجار والحرفيين والموظفين فقد كانوا بعيدين عما يقتضيه الجلد والسخرة من مطالب وان عانوا من الرشوة ومن الاستعلاء التركى ، كما عانى الموظفون من قصر الوظائف العليا على الترك والجركس ، وكان ذلك ولا شك أهون مما يلقاه أبناء الريف .

وحين بدأ مصطفى كامل دعوته لاجلاء الانجليز ، كان رد الفعل فيها متباينا بين القرية والمدينة وبين من عاصروا الثورة العرابية ومن جاءوا بعدها، وبين الأعيان وكبار الملاك المصريين وسواد المصريين الأعظم ، وبين الاقباط والمسلمين على السواء ، وكانت سياسة الانجليز بين هؤلاء وأولئك تقوم على ايقاع الفرقة بين هؤلاء وأولئك .

وقد لقيت دعوة مصطفى كامل تأييد الخديو عباس حلمى ، ولعله هو الذى ناصرها وأيدها ودفع بها الى الامام ، ولم يكن مصطفى كامل خديويا بقدر

---

(١) المصدر السابق ص ٢٢ .

ما كان مصريا ، فان توافقت الوسيلة فقد اختلفت الغاية ، وظن كل منهما أنه يسخر الآخر لغايته ، حتى أن الشيخ محمد عبده على كراهيته لحكم الأسرة العلوية — وللخديو توفيق الخائن — قد رأى فى البداية أن يساير الخديو عباس ، عسى أن يفيد من تأييده فى خطته للاصلاح ، مع « حسن علاقته بالانجليز فيكسب السلطتين ، ويعتمد عليهما فى تحقيق أغراضه الاصلاحية ، ويتم له ما يريد »[1] ولم يكن للنقيضين أن يستويا على وفاق ، فسرعان ما دبت الفرقة بينهما حتى أصبحت عداء سافرا ، وكان سعد زغلول على غرار أستاذه فى علاقته بالخديو وبالمعتمد البريطانى ، ولو أن العمر امتد بمصطفى كامل ليرى تنكر الخديو للحركة الوطنية بعد سياسة الوفاق ، لكان مصير علاقته بالخديو مصيرها مع الشيخ محمد عبده وسعد زغلول ، بل ان البوادر كانت تسفر عن ذلك ، كما تسفر عن تغيير منهجه فى الحركة الوطنية حين دعا فى آخر خطاب له فى ٢٢ اكتوبر ١٩٠٧ بمسرح زيزينيا بالاسكندرية ، الى الاهتمام بالتعليم « حتى لا يبقى مصرى جاهلا تحت سماء مصر » واستنكر الحكم المطلق ، ودعا الى الاستقلال والدستور والارتقاء بالفلاح « ذلك الفلاح الذى قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا ارادة له » ليكون « رجلا حرا بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين فى سبيل حريته وسعادته » .

فلم يكن مصطفى كامل غير الشيخ محمد عبده ، وسعد زغلول أو على خلاف معهما على الغاية ، ولم يصدق الخديو أبدا انه يستطيع أن يتخذ من مصطفى كامل آلة لتحقيق مراميه ، واعترف بذلك فى مذكراته ، فنفى أن يكون صنيعته ، وقال : « ليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا القول ، فان مصطفى كامل لا ينتمى الا الى ذاته » .

---

(١) أحمد أمين : المصدر السابق ، ص ٣١٦ .

ومن الخطأ أن ندعي أن المصريين قد قعد بهم اليأس بعد فشل الثورة العرابية عن مقاومة الاحتلال ، ولكن الحيرة في التماس الوسيلة هي التي حالت بينهم وبين المبادرة ، حتى اعتلى الخديو عباس أريكة مصر خلفا لأبيه البغيض ، وأدرك الشعب انه لا يمالىء الاحتلال وانه يتصدى له ، فأقبل عليه يعلن فرحته به ، وتظهر تلك الفرحة ، ولما تمض أيام على توليته ، حين توجه لصلاة الجمعة في المسجد الحسيني « فقد حدث أثناء سير الموكب الخديو مظاهرة مؤثرة ، اذ تقدم الطلبة وغيرهم من المحتشدين بالسكة الجديدة نحو العربة الخديوية ، وأقصوا جيادها ، وجروها بأنفسهم ، وأبدى الشعب المحتشد داخل المسجد وخارجه حماسة لا توصف ، وقد ظهر على سموه عميق تأثره وارتياحه لهذه الروح »(١) .

« وتلك بعض مظاهر التناقض في طبيعة الشعب المصري ، وقد لا تدل على التناقض قدر ما تدل على الاستواء ، فانه ليدرك أن ولاء الشعب للحاكم مما يحمل الحاكم على الثقة به والتضامن معه للخير العام ، وكأنه يقول له ها نحن معك فسر في طريق الخير العام مستندا الى ثقتنا ومستمدا ارادتك من ارادتنا . وتكررت تلك الظاهرة عند تولية الملك فاروق ، فعلى قدر ما كره الشعب أباه على قدر ما فرح باعتلائه العرش واحتفي بتوليته أعظم الحفاوة ، فلما أخلف ظن الشعب في الثقة به لقي من كراهيته والسخرية به ما لم يلقه أبوه من قبل »(٢) .

وقد بدأت غاشية الحيرة تنجلي حين تبع المصريون مصطفى كامل في دعوته ، ولكن بقي منهم من لم يتابعه وكانوا قلة متميزة من أبناء الأعيان

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن جـ ٢ - ١٨٩٢ - ١٩٠٢

(٢) د. النجار - حسين فوزي : أحمد لطفي السيد ص ١١٣ .

المثقفين أمثال لطفي السيد ، وأحمد فتحي زغلول وطلعت حرب ، وقيل أن سعد زغلول كان متعاطفا معهم ، وكثرة من كبار الملاك من الاعيان المصريين ، ممن يرون مصالحهم مع الاحتلال ، وقد رأوا أن قيام حزب الأمة يلقى هوى كرومر ، صاحب السلطة الفعلية ٠

وكان التفاف الأمة حول مصطفى كامل ينبعث من كراهيتها للاحتلال ، واتجاهه بدعوته الى تركيا حاضرة الاسلام والخلافة الاسلامية ٠ ولا سيما بين السواد الأعظم من عامة المصريين ٠

ولم يكن فى نهج مصطفى كامل ما يجافى الواقع القائم ، ولم يكن ثمة بديل عنه ، فانجلترا تدعى أن احتلالها موقوت ، وما زالت تعترف بالسيادة العثمانية على مصر ، ومصر تؤدى الجزية الى تركيا كما كان من قبل ، وقد حددت اتفاقية لندن عام ١٨٤٠ مركز مصر الدولى ، وفرنسا لا تعترف بالاحتلال البريطانى وتدعو الى جلاء الانجليز ، وتؤلب الدول الأوربية عليه ٠

وبنى مصطفى كامل خطته على ذلك ، فلم يكن له هدف غير الجلاء ، وحين يتحقق الجلاء تصبح الأمانى الأخرى للمصريين يسيرة ، وما دامت بريطانيا تعترف بالجلاء ، وما دامت الدول الأوربية وفى مقدمتها فرنسا تصر على جلاء الانجليز فان يوم الجلاء لا شك قريب ، وعلى المصريين أن يفرغوا لهذا العمل ولن يضيرهم تأخير أمانيهم الأخرى بعض الوقت بل لعل تلك الأمانى تغدو يسيرة بعد خروج الانجليز اذ أن وجودهم مما يعوق تنفيذها ٠

ولم يكن أمامه من سبيل الا أن يضع المسألة المصرية أمام الضمير الدولى مستعينا باتجاهات السياسة الدولية تجاه الاحتلال البريطانى لمصر ، وخاصة من جانب الدول التى تنفس على بريطانيا احتلالها مصر ، وفى مقدمتها فرنسا ، وكان يخشى كما يخشى غيره ممن أدركوا ، مأساة الثورة العرابية

مجابهة الاحتلال مجابهة قد تجر الى العنف ، ولم يكن تأييده لتركيا الا أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر ، وهى السيادة التى تعترف بها بريطانيا ولا تنقضها ، كما أن الخديو صاحب الحق الشرعى دون الاحتلال فى سلطة الحكم ، ولا ينسى مصطفى كامل مع كل هذا أن يستثير حمية المصريين ويذكرهم بحقهم فى الحرية والاستقلال ، فمصر هى نداؤه الأول والأخير ، وهى فخره واعتزازه ، وتقدم مصر ورفعتها غايته ومنشده ، وهو القائل : « بلادى بلادى! لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى ، لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبى وجنانى ، فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر » وهو صاحب هذا القول الذى ذهب مثلا :

« انى لو لم أولد مصريا لوددت ان أكون مصريا »

وبينما كان مصطفى كامل يستثير مشاعر المصريين ويحيى آمالهم فى الحرية والاستقلال ويرى فى الجلاء غايته لتحقيق ما ينشده ويتخذ من تأييد الخديو والدولة العثمانية سندا لدعوته ، كان سعد زغلول لا يثق فى الخديو ولا يطمئن اليه ، ولا يأمل كثيرا من الدولة العثمانية التى خانت عرابى ، وقيدت الأفغانى وأحاطته بالجواسيس فى الآستانة ، وأبى محمد عبده أن يتخذها منفاه واختار بيروت حيث يجد المتنفس لتعاليمه ويأمن على حريته ، ومع اختلاف الرؤية بين الزعيمين الكبيرين اللذين كتبا أروع صفحة فى تاريخ الحركة الوطنية فى مصر الحديثة ظل الود متصلا بينهما ، فنرى مصطفى كامل يبدى ارتياحه لتعيين سعد وزيرا للمعارف ، هذا « التعيين الذى صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الانصاف والعدل ... اللهم اننا عرفنا سعد زغلول بك فى ماضيه وحاضره أشد تمسكا باستقلاله وحقوقه ، وأكثرهم انتقادا على الذين تركوا مناصبهم لغيرهم ، وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كبارا كانوا

أو صغارا ، فاذا بقى سعد فى وظيفته الجديدة كما هو وكما كان ـ وهو ما نعتقد ـ أملنا كبيرا للمعارف ... وعودة الحياة المصرية للوزارة ... »(١) .

وكان سعد زغلول فى وزارة المعارف ، كما كان رجاء مصطفى كامل فيه ، ولكنه أخذ عليه تخليه عن مشروع « الجامعة المصرية » وكانت الدعوة الى انشاء كلية جامعة قد بدأت خطوطها العملية فى أول اجتماع عقد لها بدار سعد زغلول القاضى يوم الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ ، وقد سبقه نداء مصطفى كامل الغمراوى بك من أعيان بنى سويف فى جميع الصحف العربية والافرنجية فى مصر فى ٣٠ سبتمبر داعيا لفكرة الجامعة والاكتتاب لانشائها. وفى ٢٨ اكتوبر فصلت نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال ، وعين سعد زغلول بك ناظرا لها ، ولم يكن كرومر راضيا عن فكرة انشاء الجامعة ، وقيل أن اختياره لسعد زغلول ناظرا للمعارف كان بقصد القضاء على فكرة الجامعة ، وجاء انسحابه من اللجنة فى اجتماعها الثانى بدار حسن جمجوم بك أحد أعضائها مؤيدا لما قيل .

ولم يكن سعد زغلول ممن يفصحون عن أفكارهم واتجاهاتهم ، وان أثبتت الأيام سلامة موقفه ودقة اتجاهه وبعد نظره ، وكتب مصطفى كامل ، يقول : « كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف ؟ » وفى مقال آخر يقول : « ان تخليه يظهر للملأ الخطر الذى يحيق بالمشروعات العامة اذا كان لرجال الحكومة دخل فيها ، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها » .

ولعل سعدا قد رأى فى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ما يكفل لها حرية العمل بعيدا عن الرسميات ، وان أخذ عليه الرافعى ذلك وعده « تحقيقا

---

(١) اللواء : ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ (سعد بك زغلول وزير المعارف) .

لرغبة الاحتلال لكي يحبط المشروع »(١) •

ومن العسير أن نسلم بأن نجاح أي مشروع قومي أو فشله ، كمشروع الجامعة مثلا ، رهن بموقف فرد مهما كانت مكانته • فاذا كان سعد قد انسحب من لجنة مشروع الجامعة فلكي يتيح لها حرية العمل - كما قلنا - فيصرح للعقاد في حديث له بأن « كل من يعلم من هم أعضاء هذه اللجنة يثق ثقة تامة بنجاح المشروع على أيديهم » كما قيل أيضا أن مشروع الجامعة قد وقع في أيدي الموظفين ، ولا يرى سعد زغلول في ذلك ضيرا على المشروع ، فمن « يقوم مقام رشدي باشا وزكي بك ، وعلوي باشا ، والمسيو بيرو من غير الموظفين •••• كل هذا والذين يرون اخراج الجامعة من قبضة الحكومة قد يجهلون أنها دفعت مرة واحدة خمسة أضعاف ما دفعه المتبرعون في أنحاء القطر المصري بأجمعه »(٢) وكان جورست قد حل محل كرومر حينذاك وبدأت سياسة الوفاق •

وكان لسعد زغلول في وزارة المعارف ما لا ينكره معارض أو مؤيد ، فاذا اختلف الرأي بينه وبين مصطفى كامل ، فهو اختلاف في المزاج وفي الوسيلة دون الاختلاف على الغاية والهدف سواء على عهد كرومر أو عهد جورست •

---

(٢) الرافعي : مصطفى كامل : ص ٤٠١ •

(٢) العقاد : المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٥ وكان من أعضاء مجلس الجامعة حينذاك : أحمد شفيق باشا وكيلا له ، ومحمد علوي باشا مراقبا ، وثروت باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، ويعقوب ارتين باشا ، واسماعيل حسنين باشا ، ومرقص فهمي بك ، وعلي بهجت بك ، وسير جاستون ماسبيرو ، وهي أسماء جديدة كما نرى لم تكن في عداد مجلس الادارة الأول ، وقيل يومها أن مشروع الجامعة قد انتقل الى أيدي الموظفين بقصد اماتته والقضاء عليه • أنظر : أحمد شفيق - مذكراتي ، ج ٢ م ٢ عام ١٩٠٧ ، ود• النجار - المصدر السابق ص ٣٠٤ - ٣٠٨ •

وقد كان مصطفى كامل أول الداعين الى انشاء « جامعة للأمة بأموال الأمة » فى ٢٦ اكتوبر ١٩٠٤ على صفحات اللواء ، وفى يناير ١٩٠٥ ، يعاود النداء « واقترح أن تسمى الجامعة (كلية محمد على) لمناسبة مرور مائة سنة ميلادية على ولاية محمد على الكبير عرش مصر (١٣ مايو ١٩٠٥) وكتب عدة مقالات شرحا وتأييدا للمشروع ٠٠٠٠ وحين دعا محمد فريد فى سبتمبر ١٩٠٦ الى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل الى مصر عقب جهاده فى حادثة دنشواى كتب اليه من باريس بتاريخ ٢٤ سبتمبر يعتذر فيه عن عدم قبول هذا الاحتفال ويقترح فتح اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية »(١) ٠

الا أن الداعين لانشاء الجامعة ، والذين بدأوا الخطوة الأولى لم يكونوا من شيعة مصطفى كامل ، فسعد زغلول لم يكن من رجال الحـــزب الوطنى وكذلك قاسم أمين ، بل أن دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة قد لقيت كثيرا من العنت على صفحات اللواء ، وأنكر الشيخ محمد عبده أن يحتفل بذكرى ولاية محمد على أريكة مصر ، وقال عنه ، انه قضى عـــلى الأسر والعصبيات المصرية القوية « حتى اذا سحقت الأحزاب القوية ، وجه عنــــايته الى رؤساء البيوت الرفيعة ، فلم يدع فيها رأسا يستتر فيه ضمير (أنا) »(٢) ٠ وكان مصطفى كامل قد دعا اليه عام ١٩٠٢ ، وكان القائمون بمشروع الجامعة من شيعة الامام وأقرب الى نهجه منهم الى نهج مصطفى كامل ٠

ويرى الرافعى أن اهتمام قاسم أمين بمشروع الجامعة يرجع الى تأثره بحادث نشواى فيقول : « فاذا لاحظت ما كتبه قاسم أمين عن شعوره نحـو تنفيذ الحكم فى قضية دنشواى ، أمكنك أن تدرك أن نفسه قد اتجهت حين

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢٤٠ — ٢٤١ ٠

(٢) رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام ، جـ ٢ ، ص ٣٨٢ ٠

عظم وقع الحادثة الى المساهمة فى عمل عام ينفع الأمة فى جهادها ، فاختـــار العمل لاحياء مشروع الجامعة المصرية »(١) ٠

وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك ، فان اهتمام هذه الفئة التى أخذت جانب الشيخ محمد عبده من المثقفين وممن تلقوا تعليمهم بالخارج، كانوا أسبق الجميع الى الاهتمام بالتعليم والعمل على تقدمه بعيدا عن الاثارة والتهييج السياسى ٠

ولعلنا نلمس الفارق الكبير فى نظرة كل من الزعيمين الى الواقع القائم من موقف كل منهما عام ١٩٠٧ من « جعل التعليم فى المـــدارس الأميرية باللغة العربية ، وكان وقتئذ باللغة الانجليزية » وعارض سعد هذا الاقتراح « والقى خطبة طويلة فى هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الانجليزية قائلا ــ ان الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتبـــاعا لشهوتها ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة ٠٠٠ اذا فرضنا أنه بمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فاننا نكون أسأنا الى بلادنا والى أنفسنا اساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة ٠٠ الخ » ٠

ويرى الرافعى أن « خطبته تلك كانت دفاعا عن سياسة الاحتلال فى التعليم لأن الاحتلال هو الذى أحل اللغة الانجليزية محل اللغة العربية فى التدريس بالمدارس الأميرية » وهو حكم جانبه الصواب ، فان ما كان يصلح قبل الاحتلال لم يعد صالحا فى ظل الاحتلال ما لم نحكم كما قال سعد زغلول بحرمان المصريين من تولى الوظائف العامة ٠

---

(١) الرافعى : المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٤٠ ٠

ومع ذلك فان سعد رأى تدريس بعض المواد الحديثة باللغة العربيـــة بدلا من الانجليزية وصدر قرار بذلك فى ٢٤ سبتمبر ١٩٠٧ ، وقد رأى أن التدرج خير من الطفرة ، وقد أثبت الواقع التاريخى صواب رأيه وبعـــد نظره ، بعد ذلك بنصف قرن حين أهمل النظام الجـــديد للتعليم تدريس اللغتين الانجليزية والفرنسية وسوى بينهما وبين اللغات الاجنبية الأخـرى وأجاز الانتقال الى الصفوف الأعلى مع رسوب التلميذ فى اللغة الاجنبية ، وهو ما تعانى منه مصر فى الوقت الحاضر بعد أن أصبحت الانجليزية هى اللغة الأولى للتفاهم الدولى ، ومع ذلك فان المام الطلاب بالعربية فىالوقتالحاضر أضعف بكثير مما كان من قبل ٠

وقد أزكى مصطفى كامل الشعور الوطنى لـــدى المصريين ، وان بقى الريف وأهله بعيدين عن دعوته حتى كان حادث دنشواى فأيقظ فى نفوس الفلاحين كراهية الاحتلال ، وجاءت مغارم الاحتلال للفلاحين خـــلال الحـرب ما أورى نيران الكراهية لسلطان الاحتلال ومن يلوذ به ، فلما تقـــدم سعد لقيادة الحركة الوطنية كانت مصر كلها وراءه ، مدنها وقراها ونجوعها عـلى حد سواء ٠ وكان قمينا باجماع الأمة على زعامته وطاعته ، وقد رأى أن مصر قد استوت على الطريق ٠

وكانت البيئة بكل ظروفها وما كان يحيط بالمسألة المصرية من الناحية الدولية مما يؤهل لزعامة مصطفى كامل ، فالمصريون قد هزهم فشل الثورة العرابية ، ويدركون تماما ألا قبل لهم بمقـــاومة الانجليز أو التصـــدى للاحتلال ، وكان هذا هو الشعور السائد لـــدى المصريين بكافة طوائفهم وطبقاتهم ، المثقفين منهم أو الانتلجنسيا المصرية أو حتى التركية ، وغيرهم من سواد الشعب ، لا فرق بين موظف أو فلاح أو تاجر أو حرفى ، أو مصرى وتركى ، وقد وجدت دعوة مصطفى كامل حماسا دافقا من الشباب ، ومن

طلاب المدارس العليا والثانوية بالذات ، حتى خرج طلاب المدارس جميعا لتشييع جنازته ولم يتخلف عنها مصرى قادر على القدوم الى القاهرة فان مصر قد بدأت تستيقظ على دعوته ، وحين خرج طلاب المدارس لتشييع جنازته وأراد دنلوب أن يوقع العقاب بهم بفصل بعضهم وحرمانهم من جميع الامتحانات المقبلة ، تصدى له سعد زغلول ، ولم يأبه باقتراحه ، وقال : « انها غاشية حزن ألمت بالأمة بأسرها ، فلا يعقل أن ينأى عنها شبان مصريون لمجرد كونهم طلابا فى مدارس أميرية » ·

والواقع أن العامين الأخيرين من حياة مصطفى كامل شهدا يقظة وطنية عارمة امتدت الى القرى كأقوى ما كانت فى المدن « فقالت جريدة « الديبا » الفرنسية فى رثائه : انه بعث الروح المصرية من العدم ، واستطاع أن يصنع من المصريين أمة متميزة فى شخصيتها عن الشخصية العثمانية » ، ورثاه قاسم أمين على ما كان بينه وبين الفقيد من تلاحى بسبب دعوته لتحرير المرأة ، بقوله ، وما كان قوله الا صورة لواقع حزين :

> « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى · رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحا وزورا مخنوقا ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشىء من الذهول ، ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين فى دار ميت كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف بكل مكان فى المدينة ···· » ·

وكان من زحام المشيعين من داره الى قبره ، أن بدت الشوارع - على حد وصف جريدة (ايجيبت) الفرنسية - وكأنها قد فرشت ببساط أحمر « فالطرابيش على رءوس المشيعين قد حجبت الأرض عن الظهور ، وقال الدكتور هيكل في وصف هذا اليوم ، أنه « يوم حداد عام في العاصمة وفي مصر كلها لم يشغل الناس شيء فيه غير جنازة الزعيم الشاب ، فالمدارس والهيئات الوطنية كلها كانت تفكر في تنظيم الجنازة ، وأهل الريف كانوا يفدون من أطراف البلاد للاشتراك فيها ، والحكومة كانت تعد وسائل الأمن والنظام ، والأجانب الذين رأوا العاصمة جللت بالسواد ورأوا أهلها اتشحوا بأسباب الحداد كانوا يفكرون في العمق الذي تغلغل اليه الروح الوطني من سويداء نفس هذه الأمة ، فلما سار النعش يحمله على أعناقهم أهل دنشواي الذين حكمت المحكمة المخصوصة عليهم ، ثم كان لسعي مصطفى كامل أكبر الأثر في العفو عنهم ، صمت كل ما في المدينة ولم يبق فيها أثر لحياة الا في مشهد وداع هذا الراحل رحلة الأبد »[١].

ووقف لطفي السيد يستقبل المعزين في دار الجريدة « وقد ارتدى السواد واشتمل عنقه برباط أسود كبير ، ووقف وكأنه مفجوع في أعز الناس عليه وأقربهم اليه .... وكأنه في مأتم تجرى فيه العواطف أدمعا ، أو ما يشبه الأدمع ، فلما ظهرت الجريدة بعد ظهر ذلك اليوم ، كان لطفي أول داع لاقامة تمثال لمصطفى كامل ، ولجمع التبرعات الشعبية لهذا الغرض الوطني »[٢] .

وقد استطاع مصطفى كامل أن يجذب الفلاحين الى جانب الحركة الوطنية ، فأيقظ في نفوسهم عداوة الاحتلال ومقته « فقد جاء به القدر - كما

---

(١) تراجم مصرية وغربية : مصطفى كامل باشا .

(٢) د. هيكل : مذكرات الجزء الأول ص ٣١ .

يقول الدكتور هيكل - فى فترة من فترات حياة هذا الوطن حين بدأت الأمة تنسى مظالم الماضى أيام حكم اسماعيل وتشعر بشدة وطأة الحكم البريطانى الذى قام على أساس من المصالح المادية وحدها ، فلم يعن الا بتخفيف الأعباء المالية ناسيا كل اعتبار غير تخفيف الضرائب ، ليخيم على البلاد الجهل ، وليكن الغرض الأسمى من التعليم خلق الموظفين ، وليشعر المصريون بافتقارهم للحاكم البريطانى ، ولضعفهم أمامه ٠٠٠٠ فى هذه الفترة التى شعرت فيها الأمة بالحاجة المعنوية للعزة القومية والكرامة الانسانية ، بعث القدر مصطفى بشيرا بهذه الحاجات السامية رفيع الصوت عالى الكلمة ، طلق اللسان ، قوى الجنان ، حلو الأسلوب ، يتغنى لقومه بما تشعر به نفوسهم فى أغوار أعماقها ، فكان طبيعيا أن يلتف الظمأى حول هذا الورد من الكلام السائغ يسمعون عنده الأناشيد التى تطرب لها نفوسهم وتهتز لها قلوبهم ، ويجد فيها شعورهم الحبيس منفذا ومتنفسا ٠٠٠ وكان حقا أن يرى قاسم أمين فى وحدة هذا الشعور بفقد الزعيم الشاب الذى كرس حياته ليتغنى باسم مصر وليعلن أنه وهبها حياته ، وحدة فى الأمل الكبير بمستقبل زاهر » ٠

وقد ظفر مصطفى كامل بأعظم نصر للحركة الوطنية فى تأليب الرأى العام العالمى على الانجليز ، واجماع المصريين بكافة طوائفهم على كراهية الاحتلال ، وأصبح الفلاحون وأعيان القرى دعامة الحركة الوطنية ، ومنذ ذلك التاريخ ولدت شرارة ثورة مصر العارمة عام ١٩١٩ ، ووجدت فى سعد زغلول من يحمل المشعل ، ويقود الثورة حين تهيأت لها الظروف وتهيأ المصريون للافصاح عما يجيش فى نفوسهم بعد أن حالت عقابيل الحرب عن الافصاح عنها والغضب من أجلها ٠ وتهيأت البيئة لاستقبال زعامته ، وكانت المسألة المصرية قد أخذت اتجاها آخر غير الاتجاه الذى كان من قبل بعد أن غرس مصطفى كامل بذرتها وقادها سعد الى الطريق القويم الذى اهتداه

الزعيم الشاب من قبل وهو أن الشعب قوام الحركة الوطنية ولبابها الحق ، وان المجتمع الدولى كافة ميدان الدعوة لها وليست فرنسا أو تركيا .

وبينما كان مصطفى كامل يقود الحركة الوطنية ويشعل أوارها فى نفوس المصريين ويؤلب الدول على سياسة بريطانيا فى مصر ، كان سعد زغلول فى مواجهته للواقع القائم يقوم بنفسه بما يراه فى مصلحة مصر ، فكان جهاده جهاد رجل يشارك فى كل ما فيه منفعة لمصر ، وكان فى الصدارة دائما فى كل محفل من محافل الخدمة العامة ، حتى اتجه الى الشعب بعد أن طلق الوظيفة وفاز بعضوية الجمعية التشريعية ، وكان الاجماع على انتخابه وكيلا لها اقرارا بزعامته ، ثم كان على رأس الأقطاب الثلاثة الذين قابلوا المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وأجمع شعب مصر كباره وصغاره على زعامته وقيادته للحركة الوطنية .

وأصبح سعد - كما يقول الدكتور هيكل - نبى الوطنية المرسل من قبل السماء والذى يجب أن تعنو الجباه له ... وأصبحت كلمة سعد وحيا وقد وجب تنفيذ أمره أيا كان ..

وما زال سعد بعد نيف ونصف قرن على وفاته ملء القلب والعقل والوجدان آخر الزعماء العظام فى تاريخ مصر الحديث .

★ ★ ★

ولا يسعنى فى هذا المقام الا أن أهدى التقدير والود خالصا للرجل الذى حبب الى الكتابة عن سعد زغلول : الأخ الكبير والزعيم الوفى الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين ، وما كنت عازفا عنها ، ولكن خيل الى ، أن الكتابة عنه قد استوفت أصولها لكثرة من كتبوا ، فلم أدرجه فيمن كتبت عنهم مصورا تاريخ مصر في سيرتهم بداية من رفاعة الطهطاوى ، وعلى مبارك ، ولطفى السيد ، والدكتور هيكل ، وآخرهم محمد نجيب وسيرة الأخرين

قيد النشر ــ فلما رجعت الى ما كتب عنه ، رأيت أنه لم يف الزعيم حقه وأن الحقيقة قد غامت على البعض والتوى الواقع على الآخرين . فعزمت وتوكلت على الله ، فكان هذا السفر عن سعد الزعيم ومكانه من الزعامة صورة لحقبة من تاريخ مصر حفلت بالأحداث ، هى أمجد حقبة فى تاريخها الحديث .

كما جرنى الى الكتابة عنه أن ابنتى « نهال النجار » قد اختارت لهـا الجامعة الأمريكية أن تعد بحثها للبكالوريوس عن عودة الوفد (الوفد الجديد) وكانت ترجع الى فيما يعجم عليها ، ولقيت من الأستاذ سراج الدين رئيس الوفد الجديد كل عون فزودها بكل ماتحتاجه من معلومات وكانت موضع حبه وتقديره وسعدت بحضوره حفل تخرجها بالجامعة . فشكرا لهـا هى الأخرى ودعاء لها بالتوفيق فى اصدار بحثها متكاملا فى كتاب باللغة الانجليزية كما تريد .

وقد أخذت جانب الوفد وأسهمت فى قيامه مؤسسا ، رغم أننى لم أتخذ فى حياتى جانب حزب من الأحزاب قبل النظام الجديد أو بعده ورغم ما لأسرتى من تاريخ حزبى حافل لأن الوفد كان هو وحده الذى قام دون مرسوم أو قرار وانبثق من الارادة الشعبية وهى التى عبرت عنها بعبارة « عودة الغائب » حتى اذا قام واشتد عوده آثرت الاستقلال حتى لا يقيدنى الالتزام الحزبى برأى أو فكر ، وان بقيت صداقتى برئيسه كأقوى ما تكون ، فان لم تكن لرئيسه حسنة غير وفائه للنحاس باشا حيا وميتا فكفى . والوفاء عندى أجمل الخلال فى عهد عز فيه الوفاء بله الصدق .

ولا يسعنى الا أن أقدم الشكر خالصا لأستاذى الجليل السفير أحمد نجيب هاشم وزير التعليم الأسبق ، فقد كان خير مرشد فيما يعجم من فكر ، وكان لتوجيهاته أعظم الأثر فيما انتهى اليه منهج البحث ، وتفضل مشكورا بقراءة أصوله .

د. حسين فوزى النجار

لندن فى ٢٣ شوال ١٤٠٤ هـ

الموافق ٢٢ يوليه ١٩٨٤ م



الزعامة والزعيم

البداية - بين ثورتين - سعد والانجليز - الرئيس والزعيم - وكانت الثورة الوفد في باريس - سعد والثورة والانجليز - سعد وعدلي.



البـــــداية

كنا ندرج من الطفولة الى الصبا حين نعى الناعى سعد زغلول فرأينـا فى كل انسان قلبا مجروحا وعينا دامعة ، وذهولا يشيع بين الناس وكأنهم قد فقدوا أعز ما لديهم ، وحزنا يخيم على الوجوه فلا تنطق ، وليس فيهم من يصدق أن الزعيم قد مات ٠

وكيف يصدق الناس أن نبى الوطنية قد فارقهم ولن يروه بعد اليوم ؟ وكنا نسمع ما يقوله الناس ويتناقله عامتهم من أنهم رأوا قرون الفول نابتة فى احدى مدن الصعيد وقد كتب على بعضها عبارة « يحيا سعد » وأن طبيبا استمع الى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، يقول « يحيا سعد » وأن الطبيب قد دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين « يحيا سعد » فكيف يموت من آزرته السماء بالمعجزات قبل أن يكمل رســالته ويحقق لمصر استقلالها وحريتها ٠

لقد جاء سعد فكشف عن وجدان مصر وعرف كيف يقوده ويحركه ، بعد أن هزه مصطفى كامل وبعث فيه الأمل والقدرة على الكفاح ، وكأنه قد اختزن فى أعماقه روح مصر منذ القدم حتى غدت أغنية شجية على لسانه ، حتى جاء سعد ربانا للسفينة فكان خير ناطق بما تنطوى عليه جوانح المصريين جميعا ، والزعامة ، أية زعامة لابد وأن تستمد أصولها من ذاتها ومن محيطها،

فالذات تحكم الارادة العامة للفرد ، وطالما كان للفرد من القدرة على اكتناه ماضى أمته ليصل بينه وبين حاضرها ، فان ذاتيته تنمو من خلال رؤيته لحاجة الغير ، وبمعنى أدق فى ادراكه لحاجة المجتمع الذى يعايشه ويتعايش معه ادراكا حقيقيا بعيدا عن الهوى وقريبا من الغاية ليكون خير معبر عن آماله وغاياته ، ولسان صدق بكل ما يختلج به ضمير أمته ويكمن فى أعماق اللاشعور من حناياها .

فاذا كان المجموع هو صانع الزعامة ، حين تفرز الثورات الشعبية زعيما يعبر عن ارادتها وآمالها ويقود خطاها اليها ، فانها تلقى بآمالها اليه وتقف وراءه سندا لا يلين للوصول اليها وتحقيقها ، وتتمثل هذه القدرة فى سمتين تنفرد بهما : القدرة على تمثل أهواء المجموع وحاجته ، والقدرة على الارتفاع بالمجموع الى الواقع من أهوائه وحاجته ، ويصبح الزعيم هو المرشد والهادى، وهو المعلم صاحب الرأى السديد الذى لا يفوقه رأى آخر ، ولا يقبل المجموع دون رأيه بديلا .

وقد يكون الرباط الوثيق الذى يربط مثل هذا الزعيم بشعبه رباطا يستند الى الايمان اللاشعورى بقدرة هذا الزعيم وأصالته وصدقه ، والى الثقة الواعية بأمانته وتضحيته واقترابه من شعبه ، ويصبح من اليسير على الزعيم أن يقود شعبه الى الطريق الصحيح فاذا أتيح له أن يصل الى السلطة وحملته مرونة الحكم على الأغضاء الى حد ما ، عن مثاليته فان المجموع لا ينكرها منه ، ويرى فيما يراه صالحه وغايته .

ومن هذه الزعامات الشعبية كانت زعامة سعد زغلول فى مصر ، وغاندى فى الهند فقد استطاع كل منهما أن يحرك المجموع الى ما يؤمن به ، وان رأى فيها ما يخالف ما درج عليه ، فقد نجح غاندى فى أن يؤلف بين طوائف الهند العديدة ، وأن ينتصر للمنبوذين وأن يقرب بين الهندوس

والمسلمين ، وأن يقود أمته وراءه الى السياسة السلبية التى أضنت بريطانيا وأن يحيى تراث الهند وحضارتها القديمة فى صـــورة عصرية جـــديدة ، فنراه يقول :

« لا أحب لبيتى أن تحجبه الحوائط العالية ولا لنوافذه أن تغلق دون الهواء النقى ... وكم أحب أن تهب ريح الثقافات جميعا على دارى طليقة لا تعوقها سدود ، الا أننى لا أحب منها أن تنتزع قدماى من دارى ، ولا أرضى أن أعيش كلا فى دور الآخرين طفيليا أو متسولا أو مستعبدا » .

وكان غاندى معبود جماهير الهند فصاغ للهند شخصيتها المعاصرة . كما كان سعد زغلول فى مصر ، وان رأى غاندى فى سعد زغلول ملهما له فى زعامته للهند ، فقد سبقت ثورة مصر عام ١٩١٩ على الانجليز ثورة الهنـــد عليهم ، وغيرهما من الثورات التى واجهتهم فى مستعمراتهم بعد الحرب العالمية الأولى ، وكأنما أراد القدر لسعد زغلول أن يفجر ثورة المستعمرات ضـــد المستعمرين .

وكان سعد زغلول مثلا رائعا لزعـــامة شدت المجموع اليهـــا فآمنوا بصاحبها ايمانا حملهم على التسليم بمـــا يرى « فحين تولى وزارة المعـــارف قيل انه تخلى عن مشروع الجامعة الذى يراسه ، ولكنه كان سندا لهـــا فى وزارته وأيد انشاء الكتاتيب على نظام حديث ورأى أنهـــا لا تعوق مشروع الجامعة كمـــا ظـــن البعض حينذاك ، وكان أول من صـــان للوزير مكانته وشخصيته فأصبح للوزير المصـــرى سلطانه عـــلى المستشار الانجليزى ، كما كانت له مآثره على التعليم فنقله من اللغة الانجليزية الى اللغـــة العربية ، ولكنه لم يهمل اللغة الانجليزية لتكون زادا للمصريين للالمام بعلوم الغرب ،

وأنشأ مدرسة القضاء الشرعي على غير رغبة الخديو ، وبدأت معالم النهضة التعليمية بعد الاحتلال على يديه .

ولم تكن زعامة سعد وليدة ثورة ١٩١٩ ، ولكنها قد أثبتت وجودها وبدت معالمها بينة من قبل . ففي سنه الباكرة كان طالبا بالأزهر يتصل بجمال الدين الأفغاني ويحضر مجالسه ، ويصبح قريبا من الشيخ محمد عبده ويتتلمذ عليه ، ويتخذ منه قدوة في الخلق وأستاذا في الدرس وليكون التلميذ والأستاذ صديقين من بعد ، وكانت ندوة الأفغاني مدرسة العظماء في الحقبة التالية من تاريخ مصر ، ومن شباب ندوته محمد عبده ، وسعد زغلول ، وابراهيم اللقاني ، وعلى مظهر ، وسليم نقاش ، وأديب اسحاق ، وابراهيم الهلباوى وأصبح لكل منهم دوره في تاريخ مصر الحديث ، ومن شيوخها كان محمود سامى البارودى ، والاخوان عبد السلام وابراهيم المويلحى .

ويضمه الشيخ محمد عبده الى هيئة تحرير « الوقائع المصرية » حين تولى أمورها عام ١٨٨٠ وكان سعد قد بلغ العشرين فبرز بطلاوة أسلوبه فيما يكتب ، وكانت تلك الطلاوة سمة خطبه الساحرة يزيدها رنين صوته سحرا على سحر وكأنه يعزف على قيثارة بأنغام من الجنة حين يخطب .

ولم ينج ابن الثانية والعشرين من آثار الثورة العرابية ففصل من عمله بالوقائع المصرية فلم يتزلف ولم يستغفر ليبقى في وظيفته ، وبقى على وفائه لاصدقائه المبعدين منهم ، ويراسل الشيخ محمد عبده في منفاه . واحترف المحاماة فاتهم بأنه كون جماعة سرية للانتقام من الذين خانوا الثورة العرابية فقبض عليه وبقى في السجن نيفا ومائة يوم حتى برىء ، فدبروا نفيه لولا أن وزير الحقانية عارض هذا الاجراء ، وقال ان صدوره بعد حكم البراءة يعد تحديا للقضاة الأجانب الذين جىء بهم لتنظيم القضاء في البلد .

ولكنه بقى فى السجن حتى اتصل أمره بالنائب العـام البريطـانى « مستر ماكسويل » فعجب لهذا التصرف المريب وأمر بالافراج عنه ، فعـاد الى المحاماة ، ولم تكن مهنة وقورة ، فأضفى عليهـا من الوقار والاحترام ما أصبحت عليه من بعد(١) .

وفى هذا الصبا الباكر كان سعد زغلول يمتلك كل مقومات الزعامة من احترام الذات والأمانة والشجاعة والوقوف مع الحق ، والحجـة البينة والعبارة الساحرة وكل ما يتميز به المحـامى النابه الفذ ولو انكشف له حجاب الغيب لعرف أنه بعد سبع وثلاثين سنة سيكون المحامى الأول للقضية المصرية ، وسيقود الثورة الثانية والأخيرة فى تاريخ مصر الحديث ضد الاحتلال البريطانى والتسلط السلطانى والاستعمارى . ويواجه الشيخ الجليل أعتى امبراطورية خرجت ظافرة من الحرب وحكم ملكى يأبى الا أن يسود ويحكم حكما مطلقا فى حمى الحراب البريطانية .

وبعد تسع سنوات قضاها سعد فى سلك المحـاماة ، اقترح الشيخ محمد عبده ، تعيينه « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف عام ١٨٩٢ ، وكان الشيخ قد عاد الى مصر واشتغل بالقضاء قبـل أن يصـبح مفتى الديار المصرية .

وكان سعد زغلول أول محام أسندت اليه ولاية القضـاء ، فأضفى اختياره للقضاء على المحاماة مكانة لم تكن لها من قبل ، وقال فى ذلك اسماعيل بك صبرى ، وكيل المحكمة والشاعر المعروف : « ان تعيين حضرة سعد أفندى زغلول عضوا فى محكمة الاستئناف دليل على أن المحاماة والقضـاء شيئان

---

(١) العقاد : عباس محمود : سعد زغلول : سيرة وتحية ص ٧١ – ٧٢ .

ضريعان » وقال فى تكريمه زميله فى المحاماة « حسن أفندى الشمسى » : « أنت أيها الفاضل أدرى بأحساساتنا من جهة القضاة ، وكثيرا ما كنت معنا حينما كنا نكيل فى ذكر كل واحد منهم بالكيل الذى يستحقه ، وقد علمت أن من القضاة من يتغالى فى حب الاستقامة حتى ارتاب أن يكون فى طائفتنا مستقيم ، فبك اليوم نأمن على أنفسنا من مثل هذه الأفكار ، فكن واسطة بيننا وبين حضرات القضاة لتوفيق ما بين الاحساسين ، ان كان ثم اختلاف » .

ويخاطبه زميل آخر وهو ابراهيم أفندى اللقانى ، وكان من شيعة الامام الشيخ محمد عبده كسعد زغلول ، فيقول : « يا سعد ، وفى هذا اللفظ من معانى الاجلال والتعظيم ما يكفينى كلفة المقال ، فياسعد قد عز على القول فى هذا المقام مع مالى من الأثرة والاختصاص بك والاحتفاظ على جليل فضلك ، الى حد يحتبس معه لسانى فى البيان فاقتصر الآن على أن أهنئك من قلب يخالطه الأسف على انسلالك من بيننا وقد كنت واسطة عقدنا ، وبقدر هذا الأسف نهنئك على اتصالك بخطة القضاء ، ولكن علام ؟ هل انتقلت الى مقام تكون أثرى وأوسع دنيا مما كانت فيه ؟ كلا ، بل الى مقام يحبس فيه رزقك على راتب زهيد .. فعلام نهنئك ؟ هل انتقلت الى مقام تزاول فيه علما لم تكن تزاوله ، أو تزداد سعة منه وقد كنت فيه قصير الباع ! كلا . اللهم الا أن يكون علم الاقتصاد !! فبأى شىء نهنئك ! نهنئك لأنك كنت تناضل عن الحق وتحارب للانصاف ، وتجاهد للعدل ولم يكن بيدك ، فأصبحت والعدل بيدك يطلب منك الحق ... » .

لم يكن سعد قد جاوز الثانية والثلاثين حين اختير لمنصب القاضى وكان فى الثالثة والعشرين حين احترف المحاماة ، ونال فى المحاماة تلك الشهرة المدوية والمكانة الجليلة فى سنوات قصار ، وتلك هى القدرة ، قدرة الزعامة

الموهوبة التى تدين بها الجماهير اعجابا وحبا وتسليما ٠

لم يشأ سعد أن يكون فى ولايته للقضاء دون غيره تأهيلا ، فاذا كان له من شخصيته وذكائه ما يميزه على غيره ، فليكن له من التأهيل الدراسى للمهنة ما لا يدع لأحد امتيازا عليه ، فيقبل عـلى دراسة اللغـة الفرنسية والقانون ، ويظفر بالمؤهل الدراسى فى ثلاث سنوات مع التفوق ٠

وكما أهلته مكانته فى المحاماة لولاية القضاء ، فقد أهلته مكانته فى القضاء لولاية الوزارة عام ١٩٠٦ ٠

بـين ثورتين :

شارك سعد زغلول فى الثورة العرابية ، كما يشارك شاب فى سنه فى شئون وطنه ولعله كان أصغر من شارك فيها سنا بين البـارزين ممن شاركوا فيها ، وناله بعض الضيم كما رأينا وكانت الثورة العرابية ثورة على الاستبداد الخديوى وتميز الطبقة التركية على الطبقة المصرية ، ولم تكن ثورة عسكرية فى اطارها الكبير وان أتيح للجناح العسكرى بقيادة أحمد عرابى أن يتزعمها فى النهاية ، ولم تكن مطالب العسكريين المصريين تعـدو المساواة بأندادهم من الترك والجركس ، بينما بدأ أعضاء مجلس شـورى النواب فى أواخر عصر اسماعيل يبدون شيئا من المعارضة لسياسة اسماعيل وكان مجلس شورى النواب بحكم لائحته ممثلا لطبقة الأعيان المصريين مـن العمد والمشايخ فى القرى والعواصم ، وكانت طبقة ناشئة أخذت تسفر عن وجودها منذ أصدر سعيد باشا اللائحة السعيدية عـام ١٨٥٨ بامتـلاك المصريين للأراضى الزراعية وكانوا محرومين منها من قبل ، وسمح لهـم بتولى وظائف السلطة ، كما سمح بترقية المصريين الى رتب الضباط وفى ولايته رقى عرابى من نفر مجند عام ١٨٥٤ الى رتبة القائمقام عـام ١٨٦٠ ،وكان

سعيد قد قررتجنيدأولاد العمد والمشايخ وكان أبوه شيخ قريته « هـرية رزنة » بالشرقية ٠

كما كان من هؤلاء العمد والمشايخ وكبار التجار المصريين فى المدن اعضاء مجلس شورى النواب أما المثقفون المصريون ممن نالوا حظا من التعليم فقد ابتلعتهم الوظائف الحكومية فلم يكن لهم أى أثر يذكر فى الحركة الوطنية أو فى الحركة العرابية فيما بعد الا أن من عمل منهم فى ميدان الصحافة كان له أبعد الأثر فى كليهما ، وكان منهم من حمل على سياسة الخديو اسماعيل وعرض لها بالنقد ، ومنهم من تابع الأفغانى فى أفكاره وحماسه للاصلاح ٠

وفى مجلس شورى النواب ظهرت فكرة المسئولية الوزارية أمام المجلس بصفته ممثلا لارادة الأمة ، وأخذ النواب يطالبون بحق المجلس فى مراقبة أعمال الحكومة وعرضها عليه قبل اقرارها ، وتطور الأمر الى « المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوربا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه » حتى اذا ألف شريف باشا وزارته عام ١٨٧٩ أقر مبدأ مسئوليتها أمام مجلس شورى النواب وما لبث أن سن دستورا يحقق سلطة الأمة وهو المعروف بدستور ١٨٧٩ وان لم يصدر به مرسوم الا أن الحكومة أقرته واعترفت به ٠

وحتى ذلك الوقت لم يكن دور العسكريين قد برز فى الحركة الوطنية حتى أصدر عثمان رفقى وزير الحربية فى وزارة رياض التى خلفت وزارة شريف قانونا جديدا للقرعة فى يولية ١٨٨٠ من شأنه أن يحول دون ترقية المصريين الى رتب الضباط ، كما أخذ فى اضطهاد الضباط المصريين فكانت شرارة الثورة العرابية ، وكانت بداية الالتحام بين العسكريين والمدنيين من المصريين ، وآلت زعامة الثورة الى أحمد عرابى ، فتمثلت الثورة آمال المصريين جميعا بمختلف طوائفهم وطبقاتهم ونجحت فى أن تحقق لمصر دستورا على أحدث

النظم الدستورية فى العالم ، ما لبث أن عصفت به ديكتاتورية الخديو وأطماع الاستعمار فوئد وليدا قبل أن يشهد النور .

وكان سعد زغلول من أبناء هذه الطبقة من أعيان المصريين التى قادت الحركة الوطنية وطالبت بنظام نيابى للحكم يقمع استبداد الخديو ويتيح للمصريين حكم أنفسهم بأنفسهم ، وكان أبوه « ابراهيم زغلول » سيد قومه وعشيرته « وكن يتحدى الحكام الترك فى مظهره وأبهة مسيره ومقامه ... وكان من أصحاب الثراء يملك نيفا ومائتى فدان من أجود الأراضى فى اقليمه »(١) ثم كان سعد نفسه من شيعة الأفغانى ومحمد عبده ، فنشأ على تعاليمهما محبا للحرية كارها للاستبداد مؤمنا بحق المصريين فى حكم أنفسهم بأنفسهم كارها للتسلط الخديوى مما يفسر وقوفه بعيدا عن الحركة الوطنية التى قادها مصطفى كامل لانضوائها الى جانب الخديو عباس وتشيعها للسيادة العثمانية ، وان لم ينأ بنفسه عن حركة الاصلاح التى قادها ودعا اليها الشيخ محمد عبده بعد عودته من المنفى .

وقد ولد سعد زعيما يتمثل مشاعر أمته وضميرها الحق مؤمنا بأن « مصر للمصريين » لا للخديو ولا لسلطان الاحتلال ، فاحتل مكان الزعامة بين المحامين وأضفى على مهنة المحاماة مكانة لم تكن لها من قبل ، وكان أول من أختير للقضاء من بين المحامين ، وكان بين القضاة العلم المفرد كما كان بين المحامين ، وكما كان من بعد وزيرا للمعارف ووزيرا للحقانية ووكيلا للجمعية التشريعية ، وكما كانت مكانته فى كل وظيفة وليها كانت مكانته الاجتماعية بين علية القوم وبين السواد الأعظم من الشعب ، فبين علية القوم كان له المكان الأثير فى صالون الأميرة نازلى فاضل وكان مقصد الكبار والنابهين من

---

(١) العقاد : المرجع السابق ص ٥٠ .

اقطاب مصر ، وأصهر الى رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمى ، وكان أول مصرى يصهر الى الطبقة التركية والى كبير كبرائها ، وكان أول من رشح من أبناء الفلاحين لولاية الوزارة قبل أن يليها بسبع سنوات ، اشترك فى ترشيحه الشاعر الانجليزى « ولفرد بلنت » وكان من أنصار الحركة العرابية والمدافعين عن عرابى عند محاكمته ، والشيخ محمد عبده ومحمد بك المويلحى مع ثمانية آخرين وكتبوا بذلك الى لورد كرومر عام ١٨٩١ وكان سعد هو الذى وقع عليه الاختيار بعد ذلك بسبع سنوات ، ولم يكن ذلك الا تقربا من الانجليز للمصريين باختيار من يثقون فيه ويكون موضع رضائهم ٠

وبقدر ما كان حب المصريين لمصطفى كامل بقدر ما كانت ثقتهم فى سعد زغلول وقدرته واخلاصه ووطنيته ، فحين أجريت انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ ، رشح سعد نفسه فى دائرتين من دوائر القاهرة الأربعة ، وقد نص قانونها النظامى على توسيع قاعدة التصويت فبلغ عدد المقيدين فى جداول الانتخابات مليونان من الناخبين رغبة من كتشنر فى استقطاب سواد المصريين الى جانب الاحتلال باشتراكهم فى الترشيح والتصويت ، وفاز سعد زغلول فى الدائرتين فوزا ساحقا فاق كل تقدير رغم ما واجه من مقاومة الخديو والمعتمد البريطانى على السواء ومحاربتهما له ، وقد خاض المعركة بشخصه فلم ينتم لأى حزب من الأحزاب القائمة حينذاك ، وبلغ من حماس الناخبين فى تأييده أن رفضوا كل غواية أو ضغط وقع عليهم من منافسيه أو من السلطتين القائمتين ٠

ثم تأكدت مكانة سعد زغلول فى انتخاب الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية فقد كان لها رئيس ووكيلان ، وكان الرئيس وأحد الوكيلين يعينان بمرسوم وتنتخب الجمعية الوكيل الثانى ، وقد انتخب سعد من بين خمسة مرشحين بأغلبية تقرب من الاجماع ٠

ولما ثار الجدل عمن له الأولوية من الوكيلين فى الحلول محل الرئيس عند غيابه ، أنكر سعد أن تفرض الحكومة رأيها ، وظهر أن كتشنر كان وراء الراى القائل بحلول الوكيل المعين بدل المنتخب ، وكان لسعد جولات فقهية وجدلية وقدرة على المناورة تفصح عن مكانة الزعامة وقدرة الزعيم ، فضلا عن الكياسة فى الأسلوب وفطانة التعبير ٠

سعد والانجليز :

بقى سعد فى كرسى القضاء أربعة عشر عاما من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٦ حين دعى للوزارة ، تسنم خلالها الذروة بين أنداده مكانة وقدرة وحسن صنيع ودعوة للاصلاح والتقدم ، ونال من تقدير القوم ما كان له من تقدير بين أنداده من القضاة ، لا يألوا جهدا فى تأييد كل ما يرى فيه خيرا لمصر ونهضتها ، فمد صحيفة المؤيد بالمال لتستمر فى الصدور وكانت حينذاك الصحيفة الوطنية الوحيدة فى البلاد ، وفى ندوته كان مصطفى كامل يلقى التشجيع والتأييد ، ووقف الى جانب قاسم أمين يؤيده فى دعوته لتحرير المرأة فلم يجد قاسم من يهدى اليه كتابه من هو أجدر منه بالاهتداء ٠

وحين قامت البلاد تنشد انشاء جامعة مصرية ، كان على رأس الدعاة ومن أوائل المتبرعين لها ، ومن بيته صدر أول منشور الى الأمة بالدعوة لها ، وحين ولى نظارة المعارف العمومية ، وكان أول وزير يلى أمورها بعد انفصالها عن وزارة الأشغال العمومية ، ظل سندا لها وعونا لانجازها ، يستعين بسلطة الوزير على تذليل العقبات أمامها

وجاء اختياره لنظارة المعارف العمومية استجابة للحركة الوطنية الصاعدة ، ولم يجد كرومر من هو أجدر منه بولايتها ، ومن هو أكثر رضى من المصريين به ، وكان قد جاء اثر فاجعة دنشواى بتعاليم من وزارة الأحرار بأن يكون أكثر لينا مع المصريين وأن يعمل على ارضائهم . وكان هذا أول

أجراء تتخذه الحكومة البريطانية للتقرب من المصريين ، وصدرت « المؤيد » تقول يوم تعيينه : « بينما نحن على هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان فنبهت الأذهان الى حركة جديدة فى الوزارة : حركة تعديل تبعث فى النفس أملا جديدا من جانبها ، لاننا لا نفهم من هذا التعديل معنى الا أن ولى الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئا من سلطتهم فلا يكونوا مع المستشارين كما هم قبل اليوم ، ولعل هناك تعييمات من قبل خارجية انكلترا(١) قضت بذلك بعد الذى جرى من الحوادث فى مصر وأساء الى المصريين » •

ويمض المؤيد منوها بتاريخه فى المحاماة وفى القضاء فيكتب: «وقد عرف فى كل أدوار حياته بالنشاط وحب المزيد من العلم والتضلع فيه حتى أنه وهو حوالى الأربعين من عمره تعلم الفرنساوية حتى برع فيها وأدى بها امتحانا نهائيا فى الحقوق •••• وهو القائل بالأمس ان الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح ، وهو الداعى الى الجامعة المصرية • فما يطلب منه فى نظارة المعارف أضعاف ما يطلب من سواه » •

وصدرت « اللواء » هى الأخرى تنوه بهذا الاختيار « الذى صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الانصاف والعدل ••• فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيرا للمعارف الا بأمل أن يكون كما كان على باشا مبارك ، والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة والرأى المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك وأن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما هو فى ماضيه الرجل المستقل الذى لا يخدعه منصب ولا مال » •

---

(١) كان ذلك هو اللفظ السائد حينذاك كما كانت كلمات الانكليز ولندرة وغير ذلك من كلمات أخرى •

وترى « التيمس » فى تعيينه تعزيزا لمركز الوزارة المصرية ، وتصف هذا الاختيار بأنه تجربة جمعت بين الاقدام والتوسع ومن شأنها أن تدحض ما يوجه الى الحكومة من الاتهام باهمال التعليم ، وقد كان « الناظر الجديد ذا منزلة ممتازة فى المحاماة والقضاء ، وهو من شيعة المرحوم محمد عبده الذين تميزوا بالثقافة والارتقاء » .

وكانت له مآثره المعروفة على التعليم خلال أربع سنوات تولى فيها وزارة المعارف فأنشأ ادارة خاصة للتعليم الفنى الزراعى والصناعى وتم اعفاء تلاميذه من التجنيد تشجيعا لهم على الالتحاق به وقرر مجانية التعليم الثانوى للمتفوقين فى حدود أربعين تلميذا وأنشأ مدرسة ثانوية للتعليم النسوى ، وقرر اعانة المدارس الخاصة ، وكان أول وزير يطوف بمدارس الأقاليم ويتفقدها ، واهتم بزيادة نصيب التعليم من الميزانية العامة حتى أصبح فى آخر عهده ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى بداية الاحتلال ، وحد من سلطة المستشار الانجليزى فأصبح تابعا بعد أن كان متبوعا ، واستأنف ارسال البعوث الى أوربا وارتفع بمستوى معلمى الكتاتيب من حيث الاعداد والتعليم، وتقرر لمجالس المديريات ادارة الكتاتيب الأهلية وأصبح عددها ١٤٤ كتابا يتعلم فيها ٨٩٦٨ تلميذا و٤٤٩٩ تلميذة عام ١٩١٠ ، وفى عهده تم افتتاح الجامعة المصرية فى حفل رسمى بالقاعة الكبرى لمجلس شورى القوانين فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ ، وبلغ عدد طلابها ٣٠٢٤ طالبا ، وكانت لها هى الأخرى بعوثها الى أوربا .

وكانت تلك السنوات التى قضاها وزيرا للمعارف بداية النهضة الكبرى التى مضت من بعد قدما فى ميدان التعليم ، والتى غدت جزءا من سياسة الوزارات الشعبية بعد ذلك بسنوات .

ولم تكن سياسة سعد زغلول موضع رضاء الانجليز وان لم يسفروا

عن موقفهم منها ، فما أن ترك الوزارة حتى عاد المستشار الانجليزى دنلوب الى طغيانه فقام بتعديل المادة(٨٨) والمادة(١٠٠) من قانون نظام المدارس بفرض عقوبات على التلاميذ وبفصل كل تلميذ يحصل على أقل من ٢٠ درجة فى السلوك وقد اتخذ من ذلك وسيلة لخنق الشعور بالحرية عند التلاميذ ، كما طالب بمنع المؤلفات والرسائل والجرائد والمطبوعات أيا كان نوعها من المدارس دون ترخيص من النظارة .

وحال الانجليز دون اختياره للوزارة بعد ذلك ، فضلا عن موقف الخديو منه ، فلم يكن ثمة ود بين سعد زغلول والخديويين منذ الثورة العرابية ، ولم يكن يرى فى تأييد الخديو عباس حلمى الثانى للحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل الا رغبة فى استعادة ما كان للخديوية من سلطان قبل الاحتلال البريطانى ، وكان كأستاذه الشيخ محمد عبده ، كارها لعباس وأطماعه وسياسته الملتوية وكان الخديو عباس بدوره كارها للشيخ محمد عبده وشيعته وعلى رأسهم سعد زغلول ، ولم يكن راضيا عن اختياره وزيرا للمعارف ، الا أنه بعد سياسة الوفاق لم يستطع هو ولا المعتمد البريطانى الجديد سير الدون جورست ، نزعه من الوزارة لما ناله من شعبية خلال نظارته لها فى العامين السابقين ، فبقى وزيرا للمعارف فى وزارة بطرس باشا غالى التى خلفت وزارة مصطفى باشا فهمى فى نوفمبر ١٩٠٨ ، رغم ما نال الوزارة الجديدة من تغيير شامل فى أعضائها ، وقد تعهد بطرس باشا غالى لطرفى الوفاق أن يتركوا سعدا « وأنا أعرف ما أفعله لاخراجه »(١) ولم يكن لأعضاء الوزارة الجديدة من مأثره الا الولاء للخديو .

وخلفت وزارة محمد سعيد باشا الوزارة البطرسية واختير فيها سعد

---

(١) احمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ قسم ثان ص ١٦٠

زغلول وزيرا للحقانية بدلا من المعارف ، وكان اختيارا محسوبا لاحـــراج سعد بعد موقفه المتشدد فى الوزارة البطرسية من قانون المطبوعات ، مـوقفا وصل الى حد التهديد بالاستقالة ، ولم يكن من اليسير قبول استقالته لمـــا تضفيه هذه الاستقالة عليه من شعبية تفوق ما أحـــرزه من شعبية فى وزارة المعارف ولم يكن سعد بالرجل الـــذى يرضى بأن يحقق للسلطة مبتغاها فى ابعاده ، فلما تفاقمت الأمور فى عهـد الوزارة السعيدية ، وبدأت فى تطبيق قانون المطبوعات وقمع الحركة الوطنية وشرعت فى محاكمة محمد فريد دون استشارة سعد بوصفه وزيرا للحقانية ، تقدم باستقالته فى مارس ١٩١٢ وغاب عن السلطة أن استقالته تضاعف من شعبيته ولكنها أمام الرغبة الملحة فى التخلص منه لم تقم وزنا لهذا الاعتبار •

ولم يطل الوقت بسعد بعيدا عن الحركة الوطنية ، فما أن صدر القانون النظامى بانشاء الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ حتى خاض معركة الانتخابات وكان فوزه الكبير ــ كما قلنا ــ فى دائرتين من دوائر القاهرة بشيرا بزعامته القادمة • وكانت المرة الأولى التى يواجه فيها الشعب ويلتحم به التحـــاما مباشرا ، وان كان الشعب قد عرف له قدره ومكانته واخلاصـــه ووطنيته فى حياته العامة من قبل وفى كل ما تولى من وظائف القضـــاء والوزارة ، وللشعوب احساسها الكامن بالحق ، وان حـال القمع دون ظهوره ، فاذا بدر ما يتيح لها التعبير عن احساسها سفر عن نفسه بقوة باهرة ، وقد يبقى هذا الاحساس كامنا لا يسفر عن نفسه فيبدو وكأنه قد انتهى ولا عودة له ، فاذا جاءت البادرة كان التعبير عنها بقوة تفوق كل تصور ، وكان من معالم هذا التعبير فى تاريخ مصر الحديث ، فوز سعد الساحق فى انتخابات الجمعية التشريعية وانتخابه وكيلا لها ، ثم كان مرة أخرى فى ثورة ١٩١٩ وقد بدا أن الشعب قد استسلم لقهر الاحتلال حين فرض حمايته عـلى مصر خـــلال الحرب •

ولم يكن سعد حين تقدم لانتخابات الجمعية التشريعية منتميا لحزب أو عضوا فى الأحزاب التى بدأت تتكون عام ١٩٠٧ ، وكان أول هذه الأحزاب التى ظهرت الى الوجود حينذاك « حزب الأمة » ممثلا لكبار الأعيان من المصريين ووصفهم كرومر بالاعتدال وانهم من شيعة الشيخ محمد عبده ، وكان هؤلاء الأعيان بحكم تكوينهم ونشأتهم ووضعهم الطبقى يتصدون لطبقة الذوات التركية وما تحظى به من رعاية الأسرة المالكة مما كان سببا فى قيام الثورة العرابية ، ودعوتها « مصر للمصريين » واقامة حكومة نيابية تستمد سلطتها من الشعب ، وكان من الطبيعى ألا تكون على وفاق مع الخديو وألا يكون الخديو راضيا عن اتجاهاتها ٠

وقد أدى قيام حزب الأمة بالخديو الى الايعاز للشيخ « على يوسف » صاحب « المؤيد » بانشاء « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » بعد قيام حزب الأمة بقليل ٠ كما أدى بمصطفى كامل زعيم الحركة الوطنية وباعثها فى تلك الفترة الى اعلان قيام « الحزب الوطنى » فى آخر خطاب ألقاه بمسرح زيزينيا بالاسكندرية فى أكتوبر ١٩٠٧ الشهر التالى لاعلان قيام حزب الأمة ، وكانت العلاقة بين مصطفى كامل والخديو قد انتابها الفتور بعد سياسة الوفاق ٠

وكان موقف سعد زغلول من هذه الأحزاب ، التأييد لكل ما فيه مصلحة مصر ، وان كان بحكم نشأته ووضعه الطبقى أقرب الى حزب الأمة منه الى أى حزب آخر ، حتى قيل انه من رجاله ، ولكنه فى تأييده لموقف حزب الأمة من الخديو ودعوته للدستور ، كما كان فى تأييده لطلب الحزب الوطنى للدستور، وكانت استقالته من الوزارة السعيدية بسبب تقديم محمد فريد للمحاكمة ، كما قلنا ، كما كان للمعارضة القوية التى تزعمها فى الجمعية التشريعية أثرها البارز فى الاطاحة بالوزارة السعيدية ٠ وحين اتفق الخديو والمعتمد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

البريطانى لورد كتشنر على تكليف مصطفى باشا فهمى بتأليف الوزارة التى تخلف الوزارة السعيدية ، قيل أن صهره سعد زغلول هو الذى حمله على رفض هذا التكليف · وكانت الخصومة قد بدأت بين الانجليز وسعد زغلول منذ كان وزيرا للمعارف ، وما كان من مواقفه المناوئة لسلطة الاحتلال، حتى اتفق كل من الخديو وجورست على اقصائه من وزارة بطرس باشا غالى، لولا خشية بطرس باشا من رد الفعل الناجم عن ذلك ، وأكدت السلطات البريطانية هذه الخصومة حين طلب السلطان حسين كامل أول ولايته وحسين باشا رشدى فى تأليفه لوزارته الثانية دخول سعد زغلول الوزارة الجديدة وكان رد الحكومة البريطانية : « يجب ألا يدخل سعد زغلول الوزارة أبدا » ·

الرئيس والزعيم :

ملء السمع ، ملء القلب ، ملء البصر ، لو حاول بكل جهده ألا يكون رجلا عظيما ما استطاع · وهيهات لامرىء أن يملك عن نفسه ما شاء لها الله! وقد سوى الله له هذه العظمة من يوم مدرجه · فكان طالبا عظيما ، وكان مدرها عظيما ، وكان قاضيا عظيما ، ثم تناهت اليه زعامة أمة فهو فيها ملء السهل والجبل · بحسبك أن تراه لتعرف أنه سعد ولو لم يومىء اليك أحد بأنه سعد ، وكيف يختلط عليك أمره وهذه يد القدرة قد دلت عليه بدلائل تنبئك بأنه ، وان كان من الناس ، الا أنه أعظم الناس » ·

ولعلنا لا نجد وصفا لسعد كهذا الوصف الذى ساقه محرر « المرآة » لدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا » عقب زيارته له بمسجد وصيف(١) ·

---

(١) محرر « فى المرآة » هو الشيخ عبد العزيز البشرى ، من أفصح رجال عصره بيانا وكان ينشرها تباعا بصحيفة السياسة الأسبوعية ، وقد جمعت فيما بعد فى كتاب أصدرته لجنة التأليف والترجمة والنشر ، واستهلها بهذا المقال « فى حضرة الرئيس » وكان قد نشر بالأهرام فى ١٧ أكتوبر ١٩٢٦ ·

ولقد وجدت مصر فى سعد زغلول ـ حين أضناها الاحتلال واجتمع خاصتها وكافتها على البرم به وأخذت النفوس تجيش بالغضب العارم عليه ـ زعيمها المرتجى سلم له الخاصة بالزعامة قبل أن تجيش بها نفوس العامة ، فما أن أجمع الخاصة على قيادته للحركة الوطنية ، حتى كان الشعب بكافة طوائفه وعناصره يبايعونه بالزعامة ، ولم يسع اليها وانما هى التى سعت اليه ، وسعت اليه حتى من قبل أن تؤكدها ثورة ١٩١٩ ، « فما أن فاز فى انتخابات الجمعية التشريعية ـ كما يقول أحمد حسين ـ وقبل أن تفتتح ، شرع الوطنيون وأصحاب الفكر والرأى يتنادون فى الصحف بضرورة انتخاب سعد زغلول وكيلا للجمعية ، حيث طالب آخرون بأن يبقى بعيدا عن المناصب الادارية ليظل متفرغا لزعامة المعارضة ، وهكذا أجمعت الآراء على خطورة الدور الذى ينبغى على سعد زغلول أن يلعبه ... وترأس سعد زغلول كتلة من النواب المستنيرين أصحاب الرأى مؤلفا منهم ما يمكن اعتباره بحق أول تكتل برلمانى معارض »(١)، ويمضى الكاتب فيصف تلك المعارضة بأنها كانت كأسلم ما تكون عليه المعارضة لدى « أعرق الأمم فى ممارسة الحياة البرلمانية»

ولم يكن هناك من هو أقدر من سعد تعبيرا عن تلك الارادة حتى وان اختلف الرواة فيمن بدأ فكرة تأليف وفد يطالب بحقوق البلاد ، أما الذى لا يختلفون عليه أن سعدا هو الذى بدأ التنفيذ ، وان المبادرة الى تكوين وفد يسعى بحق مصر أمام مؤتمر السلام فى باريس كانت على يد سعد باشا . وكان المقدم على زميليه عبد العزيز بك فهمى وعلى باشا شعراوى فى لقائهم بالمعتمد البريطانى سير ريجنالد ونجت فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ . وكان أول من تحدث منهم اليه ، وما أن يقول ريجنالد ونجت : « اذن أنتم تطلبون

---

(١) أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ج ٤ ص ١٤١٦ .

الاستقلال ؟ » حتى بادره سعد بقوله : « نعم · ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة » ·

وتكون الوفد المصرى وكانت الزعامة والرياسة لسعد غير منافس ، وتوالت الأحداث ، فأنكر المعتمد البريطانى أن يكون لثلاثة رجال الحديث « فى أمر أمة بأسرها دون أن يكون لهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، فقرر سعد اعداد توكيل يفوض للوفد الانابة عن الامة فى المطالبة بحقوقها على الصورة التالية :

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا حضرات سعد زغلول باشا ، على شعراوى باشا ، عبد العزيز فهمى بك ، محمد محمود باشا ، أحمد لطفى السيد بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، محمد على علوبة بك ، أعضاء الوفد المصرى ولهم أن يضموا اليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا لاستقلال مصر التام » وضم الوفد اليه بعد ذلك اسماعيل صدقى باشا وسينوت حنابك ، وحمد الباسل باشا ، وجورج خياط بك ، ومحمود بك أبو العز ، ومصطفى النحاس بك ، والدكتور حافظ عفيفى ·

وأصبحت دار سعد « بيت الأمة » وغدا هذا المسمى علما عليها من بعد اثر مناقشة حادة من شاب للحاضرين ، قال فيها سعد معاتبا « عجبا : أتكدرنى وتكدر صحبى فى بيتى ؟ » فقال الشاب ليس هو بيتك ياباشا ولكنه بيت الأمة(١) ·

وضنت الحكومة البريطانية على سعد وصحبه بالسفر لعرض قضية مصر على مؤتمر السلام فى باريس ، كما ضنت على حسين رشدى رئيس

(١) قيل ان هذا الشاب هو مصطفى الشوربجى من شباب الحزب الوطنى وقد اختير لأول مرة وزيرا للعدل فى وزارة على ماهر باشا فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ حتى٢٣ يونية ١٩٤٠ ·

الحكومة بذلك ولم يجد حسين رشدى حيال هذا التعنت الا أن يرفع استقالة وزارته الى السلطان وأصر عليها رغم مراجعة السلطان فؤاد له ، وكتب فى اصراره على الاستقالة الى السلطان يقول : « طلبت وفود مؤلفة من بعض أنظمتنا النيابية السفر الى لندرة للدفاع عن قضية مصر • وقد أشرت أن يؤذن لها بالسفر فلم تهمل مشورتى فقط بل رفض سماع أرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية ، وهكذا تكون مصر البلد الوحيد الذى لم يسمع صوته فى الوقت الذى يسوى فيه مصيره نهائيا » •

ولثالث مرة أكد حسين رشدى للسلطان أنه لا يتحول عن الاستقالة ، وظلت الاستقالة معلقة حتى قبلت فى أول مارس ١٩١٩ •

وكان سعد قد ألقى أول خطاب سياسى له بعد تأليف الوفد فى حفل أقامه حمد باشا الباسل فى داره بشارع الداخلية تجاه بيت الأمة فى ١٨ يناير شرح فيه كيف تألف الوفد وما يرمى اليه ، وكيف حالت السلطة البريطانية بينه وبين السفر لعرض قضية مصر على مؤتمر السلام ، وحمل على الاحتلال واستنكره وأعلن بطلان الحماية بطلانا أصليا أمام القانون الدولى ، وخروجها على المبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة • « فنحن أمام القانون الانسانى أحرار من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال » •

وفى السابع من فبراير ألقى مستر برسيفال المستشار الانجليزى بمحكمة الاستئناف الأهلية محاضرة فى جمعية التشريع والاقتصاد السياسى يبرر الوضع القانونى للحماية ، حضرها سعد وصحبه ، وأمها نخبة من علية المصريين والاجانب الى جانب عدد كبير من الشباب ، وبعد المحاضرة انبرى سعد ببلاغته المعهودة ومنطقه الرائع يفند حجته ويقيم الدليل على بطلان الحماية ، فكان مما قاله :

« ان أمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة ... ان بلادنا لها استقلال ذاتي ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى وعبثا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسي أثناء الحرب . انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقرون أن الحماية لا تنتج الا من عقد بين أمتين تطلب احداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية فهي نتيجة عقد بين طرفين موجب وقابل ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها أصلا . في سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونا . بل هي ضرورة من ضرورات الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

وحالت الرقابة البريطانية دون نشر أقوال سعد ورده على المحاضرة ، مع أنها نشرت المحاضرة مما يخالف تقاليد الجمعية ، الا أن أقوال سعد ذاعت وقرأها الناس وبقدر ما لقيت من ارتياح الرأى العام وتأييده بقدر ما لقيت من سخط الانجليز واستيائهم .

وبعد استقالة حسين رشدى باشا ، بأيام احتج الوفد لدى معتمدى الدول الأجنبية ، وحمل على سياسة الاحتلال ، جاء فيه :

« ان الدولة التي تسومنا الخسف ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن

تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة ، وأن تعيى همم بنيها .

ان الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهـــاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاج اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحـــن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من حقوق » .

« .... أبلغنا جنابكم من قبل أمانى البلاد ومطالبها ، .. والذى نقصدالآن انما هو أن نشهدكم على المعـــاملة الجائرة التى ترزأ بها مصر لكى تقولوا لحكومتكم أنه على الرغم من العهود التى التزمت بها انجلترا على رءوس الاشهاد ، وعلى الرغم من المبادىء التى أقرها الحلفاء بالاجماع ، لا يزال فى العالم أمة تتحكم فيها القوة الغاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل اتفاقا مع دواعى العدل والانصاف » .

وعلى أثر قبول استقالة رشدى باشا ، طلب سعد باشا مقابلة السلطان فؤاد ، فما استطاع ، فترك له عريضة شديدة اللهجة بتوقيعه وتوقيع أعضاء الوفد جميعا ، عتبوا فيها عليه قبوله استقالة رشدى باشا ، وطلبوا اليه الوقوف الى جانب الأمة وتأييدها فى مطالبها المشروعة فى الحرية والاستقلال، وحرص سعد على أن يرفق بها ترجمتها بالفرنسية حتى لا يفـوت السلطان معنى من معانيها المقصودة .

وغضب السلطان من لهجة العريضة العنيفة ، وما حوته من لـــوم

وتأنيب ، فلجأ الى دار الحماية يسألها أن تحول بينه وبين مثل هذه الاساءات فى المستقبل ، حتى فكرت دار الحماية أن تحيل سعد الى المحاكمة ، ولكنها عدلت عن ذلك مخافة اثارة الرأى العام وساءت العلاقات بين سعد والسلطان، وأخذت الأمة جانب سعد فدعت الى مقاطعة التشريفات وهتف المتظاهرون بسقوط السلطان ، وقامت الدعوة ضده فى المساجد والكنائس على السواء. مما دعا دار الحماية الى اقتراح نفى سعد « الى خارج البلاد ويفضل أن يكون ذلك فى الهند أو سيلان » وردت الحكومة البريطانية بالموافقة ، وفى الثامن من مارس ١٩١٩ قبض على الباشوات : سعد زغلول ، ومحمد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل . ونقلوا فى اليوم التالى الى بور سعيد ومنها الى مالطة .

وكانت الثورة :

واجتاحت الثورة لنفى سعد وزملائه من أقطاب الوفد مصر من أدناها الى أقصاها بصورة أذهلت حتى أكثر الناس ايمانا بثورية المصريين ، وكان هذا ما يرجوه سعد ولكنه لم يتوقع أن تكون بمثل هذا العنف والاصرار والتحدى ، فقد أخذت موجة العنف والتحدى تتزايد حتى غدت فى النهاية أشبه بحرب العصابات يديرها الفدائيون ضد قوات الامبراطورية المنتصرة وبلغ من قوتها أن غدت الشرارة التى أوقدت نيران الثورات العديدة فى الهند وفى المشرق والمغرب العربيين ضد الاستعمار والمستعمرين .

وكان سعد يتوق الى الثورة ويرجوها ويقول : « لابد لنا من قارعة » ولعله كان يدرك أن وقوف الوفد عند كتابة المذكرات وتحرير العرائض والاحتجاجات وجمع التوكيلات لن يحرك انجلترا ما دام كل شيء يسير على ما هو عليه وليس هناك ما يضير مصالحهم وما دام الشعب هادئا فليس هناك ما تخشاه ، واذن فليمعن سعد فى التحدى ، وليمض فى استثارة

الانجليز واستفزازهم ليقوموا بعمل يثير المصريين ، وكان سعد ، دون شك ، أعرف الناس بطبيعة المصريين على كافة مستوياتهم ، وقد شارك في الثورة العرابية وعرف من سياسة الانجليز خلال سبعة وثلاثين عاما سابقة ما لا يعرفه غيره ، كما عرف ما يجيش بنفوس المصريين خلال تلك الأعـــوام وما سبقها منذ تتلمذ على الأفغاني ومحمد عبده واتصاله بكافة الأوساط في مصر من القاع الى القمة وتميز بذكاء حاد وادراك واع لكل سلوك فردى أو اجتماعى، ومن طبيعة المصريين الصبر الطويل وتوقي العنف ما كان الى توقيه سبيل ، فاذا لم يعد في قــوس الصبر منزع كان في غضبه عنيفا وفي ثورته جـائحا لا يقف فيها دون حدود ما لم يحقق ذاته ويثبت ارادته •

لهذا كان سعد ينشد تلك « القـــارعة » التى تضنى صبر المصريين ، وتنزع بهم من الهدوء الى الثورة ، ويرى العقاد ، أنه كان يتوقعها ويتعجلها ، فما أن يستدعيه الجنرال واطسون قائد القوات البريطانية في مصر وأعضاء الوفد الى مقر قيادته ، بفندق سافوى بميدان سليمان باشا — طلعت حرب الآن — ويلقى عليهم بانذاره المشـــهور ، في السادس من مــــارس ، حتى يبادره بالرد في نفس اليوم برفض الانذار واصرار الوفد على موقفه •

ويعلق الأستاذ محمد كامل سليم على موقف الوفد بقوله :

« لم يتراجع الوفد أمام هذا الانذار وأسلوبه الوقح ، بل قاوموه ورفضوه وتحدوه وأعلنوا على الملأ أنه لن يثنيهم عـــن أهدافهم ولن يفت في عضدهم ، وتجلى ذلك في مسلكهم الرائع الذى برز للعيان بعد ساعات معدودات ، فقد عقدوا اجتماعا بعد وصولهم الى منزل الزعيم وأسفر الاجتماع عن برقية أعـــدوها ووافقوا عليها بالاجمـــاع أرســـلها الزعيم الى رئيس الوزارة

البريطانية »(١) ·

ولبث سعد « يترقب ـ كما يقول العقاد ـ ما تهدده به القيادة العليا ... وما يتمناه ! » ·

وكانت تلك هى القارعة التى كان يتمناها ويتعجلها ، وجر الانجليز بغبائهم اليها ويقول العقاد : « ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى فى الطرقة لحظة ثم يعود اليه ، ففى مساء اليوم التالى لارساله البرقية الى رئيس الوزارة لقى عضواً من أعضاء الوفد فى تلك الطرقة فقال له : ان الجماعة لم يأتوا بعـــد · أتراهم لا يأتون ؟ ثم قال : هذا ليس بنافع · انهم أما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا ، والا فهم يتركوننا نموت فى مواضعنا »(٢) ·

ولا يستبعد أحمد حسين تلك الرواية ، فيقول : « ان سعد زغلول اذا كان لم يقل هذه العبارة بلسانه فقد كانت كل أعماله تنطق بها ، فقـــد كان يتصرف لا بروح التحدى فحسب ، بـــل وبروح الاستفزاز ، شأن من يبحث عن قارعة بالفعل · والقارعة عنده أن يتصرف الانجليز ضده تصرفا فيه حماقة ، ولذلك نراه عقب هذا الانذار وفى نفس اليوم أى فى ٦ مارس يرسل برقية احتجاج لرئيس الحكومة البريطانية لم يقصد من ورائهـــا الا الامعان فى التحدى ان لم يكن الاستفزاز »(٣) ·

وما لبثت القارعة أن وقعت باعتقاله ونفيه الى مالطة يوم ٨ مارس وفى يوم ٩ مارس ١٩١٩ كانت الثورة تجتاح مصر من أســـوان الى الاسكندرية ومطروح ، وكل يوم يمتد بها تزداد حدة وعنفا ، بدأت بمظاهرات الطلبـــة

---

(١) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ص ١٠٢ ·
(٢) العقـاد ، عباس محمود : المصدر السابق ص ٢٢١ ، ٢٢٤ ·
(٣) أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر : جـ ٤ ص ١٥٤٦ ·

وقد خرجوا من مدارسهم يحملون أعلامهم ويهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد زغلول وسقوط الحماية وسقط بعض القتلى ولم يمر يوم آخر حتى أضرب عمال الترام وسيارات الأجرة وتعطلت المواصلات فى القاهرة . كما أضرب المحامون ، واجتمع فى رحاب الأزهر المسلمون والأقباط ، يخطبون فى الثوار وأصبحت المساجد والكنائس محافل للخطابة وظهر علم الثورة يحمل الهلال والصليب ، وامتدت المظاهرات الى الأقاليم وواجه المتظاهرون العنف بعنف أقوى ، فقطعت خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون فى كافة أنحاء القطر ، وفى السادس عشر من مارس كانت مظاهرة السيدات وكن قد ألفن لجنة الوفد المركزية للسيدات ، وفى نفس اليوم اعتصب عمال شركة النور فباتت القاهرة فى ظلام ، وأخذت المظاهرات شكل حرب العصابات ، وتعرض جنود الاحتلال للخطف والاغتيال فى كل مكان . وكررت السيدات مظاهرتهن مرة أخرى فى ٢٠ مارس ، وتقص هدى شعراوى فى مذكراتها : « أردت أن أشق طريقى بالقوة لأقود مسيرة السيدات ، فتقدمت الى الأمام ، واذا بجندى انجليزى يجلس القرفصاء بسرعة ويصوب فوهة بندقيته الى صدرى ، وعندما حاولت أن أتقدم نحوه ، أسرعت احدى السيدات تجذبنى من الخلف لتمنعنى من التقدم ، فقلت لها بصوت عال : دعينى أتقدم، ليكون لمصر اليوم مس كافيل ، فما كاد الجندى يسمع هذا الاسم ، حتى خجل وقام على الفور »(١) .

وعلم سعد باشا بأنباء الثورة مما نشرته صحيفة التيمس عنها فى ٢ أبريل ، فكتب عنها فى يومياته : « مهما كان من طبيعة الحوادث التى حصلت فى مصر بعد قيامنا فانها جاءت قارعة شديدة فوق ما كان يقدر

(١) مذكرات هدى شعراوى : كتاب الهلال ٣٦٩ سبتمبر ١٩٨١ ص ١٩٠ ، وفى موسوعة تاريخ مصر للأستاذ احمد حسين يرد هذه القصة الى مظاهرة السيدات فى ١٦ مارس ، وينسب هذا العمل الى السيدة سيزا نبراوى ص ١٥٦٥ من موسوعته .

المقدرون وعكسبت القصد على حزب الاستعمار فالفتت العالم كله الى أن هناك أمة مظلومة تطلب الانصاف »[١] ٠

وكشف تطور الأحداث هذا التطور العنيف الذى ظهـــر فى ثورة مصر عـن حقيقة مشاعر الجمـــاهير ، واستعدادهـــا للكفاح والبـــذل وهـــو ما كان ينشده سعــــد ويرجـــوه ، وان لـــم يدركه رفاقه القـــدامى ممن بدأوا الحركة معه ووضعوا النواة الأولى للوفد ، فجعل همه أن يعبر عـــن مشاعر الأمة وأمانيها المحددة ، التعبير الذى يرضاه وترضى به الأمة فأولته ثقتها وحبها وحملته الى الزعامة وبايعته بها حتى أصبح نداء الجماهير « يحيا سعد » و « يحيا الوفد » الى جانب « تحيا مصر »[٢] ٠

وكان سعد دون بقية الزعماء هو الذى شارك فى الثورة العرابيـــة واستوعب مراميها ، وناله بعض ما نال رجالها من حيف — كما قلنا — وبقى وفيا لشعارها « مصر للمصريين » ناقما على الخديوية التى أسلمت البـــلاد للاحتلال البريطانى ، فلم يقترب منها ولم يكن من شيعتها طوال حياته ، ولم يتشيع لاتجاه مصطفى كامل للخديوية وللدولة العثمانية وقد خانت الدولة العثمانية قضية العرابيين وان حمد لمصطفى كامل ايقاظه للحركة الوطنيـــة وكانت استقالته — كما قلنا — من وزارة الحقانية احتجاجا على محاكمة محمد فريد ، وكان فى مواقفه فى الجمعية التشريعية يتحدى الخديوى والاحتـــلال معا ٠ ولم يرض من حزب الأمة ملاينته للاحتلال وان أيده فى طلبه للدستور، ولم يكن من رجاله وان اتفق معهم فى كثير مما يسعون اليـــه من ضروب الاصلاح وكان يرى فى كثير منهم نزعة الى المنفعة الذاتية لعلهـــا هى التى

---

(١) يوميات سعد زغلول . كراس ٣٥ ص ١٩٢٩ ٠

(٢) أحمد لطفى السيد : أستاذ الجيل للمؤلف ص ٢٨٨ ٠

قضت على الحزب وأدت الى تفسخه فى النهاية .

وبقى سعد زغلول نبض ذاته وفكره وعقيدته الوطنية لا يريم عنها ، مما بدا فى سلوكه وأعماله ومواقفه قبل أن تنتهى اليه زعامة مصر ويقود ثورتها التى انتهت اليها آمال مصر فى الثورة العرابية وبقى قلب مصر ينبض بها حتى انفجرت كأروع ما تكون فى ثورتها عام ١٩١٩ .

وكانت اللبنة الأولى فى بناء الوفد من رجال حزب الأمة ، وكان سعد يدرك مدى آمالهم وجهدهم وقدرتهم ، فأخذ يضم الى الوفد تباعا من يرى فيهم القدرة على الثبات والتحدى ومتابعة الثورة ، وكان أكثر ما يخشاه الا تثور مصر وكان ينشد منها تلك « القارعة » التى تشد أزره وتسنده فى كفاحه لاستقلال مصر التام ، فلما جاءت القارعة وهبت مصر فى ثورتها لاعتقاله ونفيه وثق منها ومضى فى كفاحه لا يلين ولا يسلم ولم يعد يلقى بالا الى الخائفين والمتقاعسين والمسالمين ممن عرفوا بالمعتدلين ، وقدر له أن يتعهد البذر الذى غرسه مصطفى كامل بالرى والسقيا والنظر البعيد زعيما لثورة ١٩١٩ .

وقد حذر عبد العزيز فهمى ، وهو ما نعرف علما ونزاهة ووطنية وايمانا بالحق ، الثورة وخشى مغبتها فنراه يثور بوفد الطلبة حين جاءوا الى بيت الأمة يستفسرون عن موقف الوفد من مظاهراتهم مخافة أن تغضب الوفد أو تفسد عليه رأيا ، وينتهرهم « انتهارا شديدا ويقول لهم ما معناه : ان المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » فتركوه غاضبين ، ولحق بهم الأستاذان محمود أبو النصر وعبد اللطيف المكباتى « ليخففا عنهم أثر الكدر الذى خامرهم من تأنيب عبد العزيز بك ، فتلطفا فى التسريه عنهم والنصح لهم بالتزام السكون

واجتناب المظاهرات »[١] .

ويؤكد محمد على علوبة هذا الموقف ، فيقول : « فلم يكد خبر القبض على زملائنا يعلم حتى رأينا لفيفا من الشبان الطلبة فى المدارس العالية قد حضر يقول لنا : انهم لابد لهم من أن يقوموا بمظاهرات فنصحنا لهم نصحا طويلا أن يكفوا عن ذلك وأن يعكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة ، ولكن يظهر أن شبابهم الغض لم يحتمل صدمة اليأس الذى استحوذ عليهم من جراء سياسة الاحراج ، فلم يتدبروا النصيحة ، أو لم يستطيعوا اقناع اخوانهم بها ، وقامت فى اليوم التالى للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية ... »[٢] .

ويبدو أن الحكومة البريطانية وممثليها فى مصر قد غاب عنهم ، كما غاب على كثير من المصريين ومن الطبقة الحاكمة بوجه خاص أن مصر يمكن أن تثور ، ولعل استكانة مصر لحكامها حجبت عنهم حقيقة الطبيعة المصرية ، وهى طبيعة صاغها تاريخ طويل ، غلبت فيها حكمة الالهام نوازع العقل فى الاحكام والتدبير ، وطغت فيها وحدة الاحساس والشعور على كل اتفاق وتوجيه ، وعلا بها التحدى الى ذروة التضحية والفداء . وهى طبيعة واضحة بينة وان حجبتها الحكمة وغلب عليها الصبر والسكون ، فاذا خلتها هادئة مستكينة فانه هدوء الحليم وسكون الصابر ، لا تحفل بالظاهر قدر ما تحفل بما وراء الظاهر ، ولا يعنيها العرض قدر ما تعنى بالجوهر ، تساير الاستبداد ولا تغفل عنه ، وتخدع المستبد حتى ليظنها صدقته أو غفلت عن استبداده ، فاذا سايرت الواقع فانها تدرك ما وراءه ولا تغفل عن حقيقته . واذا سلمت

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ .

(٢) محمد على علوبه : ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ١٣٢ . المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ .

بالمين والخداع فانها لا تستسلم لهما ، تقابلهما بالنكتة الساخرة والملحة الطريفة • فاذا حزب الأمر سفرت عن نفسها ، واذا تحول الطغيان من الخداع الى القمع غدت النكتة الساخرة انكارا ثائرا ، وتحولت الملحة الطريفة الى تحد سافر ، وتكون الثورة التى لا رادع لها والغضب الذى لا مرد لعنفه •

وقد بقى الاحتلال يخادع المصريين ويرميهم بعضهم ببعض ، ويدعى انصافهم بعضهم من بعض حتى نسى خداعه وسفر عن واقعه ، فكانت الثورة التى أيقظته على سوء ظنه ، فسلم بما لم يسلم به من قبل ، وأذن لمن يريد السفر بالسفر ، وأفرج عن الباشوات الأربعة المعتقلين ، ودعاهم يذهبون الى حيث يشاءون •

والتقى أعضاء الوفد بزعيمهم وصحبه فى مالطة ، وقد تركوا وراءهم لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، تنوب عنه وتمثله لدى الشعب ، ومضوا معا الى باريس والى مرحلة جديدة من مراحل كفاح سعد زغلول والوفد لاستقلال مصر وحريتها •

الوفد فى باريس :

وفى مرسيليا — وقبل أن يصل الوفد الى باريس — فوجىء باعتراف الرئيس الأمريكى المبشر بالسلام ، وصاحب المبادىء الأربعة عشر المشهورة بالحماية البريطانية على مصر ، ولم يكن ذلك مما يفت فى عضد الوفد وفى ايمانه بقضية بلاده ، أو يوهن من عزيمة المصريين ، فاذا كان الوفد قد لقى فى اعلان ويلسون — لحق الشعوب فى تقرير مصيرها — بعض العون فى تحقيق ما يصبوا اليه ، فان الشعوب لا تثور أملا فى وعد أو اعتمادا على قوة خارجية ، وقد ثارت مصر لتحقق بكفاح بنيها حقها فى الحرية والاستقلال ، فاذا عز عليها القتال المباشر وتعبئة الجيوش لقتال المستعمر — كما كانت الثورة الأمريكية للاستقلال عن بريطانيا — فان الثورة لا تعز على شعب

ينشد حقه وحريته ، وقد تنقلب الثـــورة الى نوع من القتال أشبه بحـــرب العصابات ، أو من قبيل حرب العصابات ، اذا قام الفدائيون يواجهون العنف بالعنف والرصاصة بالرصاصة ، وأقـــوى حروب العصابات ما استندت الى تأييد الشعب وعونه ، فما أن علم رجال الجيش والبوليس والموظفون فى مصر بأن لورد كيرزون قد أشاد بابتعادهم عن الثورة فى خطابه بمجلس اللوردات حتى بدأ اضرابهم وبدأوا يشاركون الشعب ثورته بداية من ٢ أبريل ، وألفوا من بينهم لجنة من اثنين وثلاثين عضوا تنـــوب عنهم فى قراراتهم ، وكانت أعمال العنف ضد قوات الاحتلال قد بدأت قبل ذلك ٠

والظاهرة التى تلفت النظر أن الثورة اذا كانت قد بدأت باعتقال سعد وصحبه ، فانها لم تنته بالافــراج عنهم وتلبية رغبتهم فى السفر الى مؤتمــر السلام ٠ ومع فرحة الشعب وابتهاجه بالافراج عن الزعماء بقيت الثورة ، بل ازدادت عنفا لأن الغاية الكبرى لم تتحقق بعد ، مما حمل رشدى باشا على الاستقالة ولما يمض على تأليف وزارته الرابعة أسبوعان بعد أن عجـــز عن تهدئة الثائرين ورد الموظفين عن اضرابهم ، وبقيت البلاد دون وزارة شهرا آخر ، فلم يكن هناك من يغامر بقبول الوزارة أمام اصرار الشعب عـــلى مطالبه ، وأن تعلن الوزارة والسلطان تأييدهما لهذه المطالب ، فلما قبـــل محمد سعيد باشا الوزارة بعد شهر آخر من بقاء البلاد بلا وزارة ، ورغـــم اعلانه أن وزارته ادارية وليس لها صلة بالمسائل السياسية ، لم ينج من محاولة الاعتداء على حياته فى ٢ سبتمبر ١٩١٩ ٠ فلما خلفه يوسف وهبه باشا ، جرت محاولة اغتياله هو الآخر فى منتصف ديسمبر من نفس العام ، وقام بالمحاولة الطالب القبطى بمدرسة الطب « عريان سعد » حتى لا يقال أن الثورة من جانب المسلمين وحدهم ، فألقى عليه قنبلة لم تصبه وأصابت قائد سيارته ، ورد عليها الوفد باختيار مرقص حنا وكيلا للجنة الوفـــد

المركزية ، ولم ينج الوزراء من الاعتداء . فجرت محاولات لم تنجح هى الأخرى لاغتيال اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العمومية ، ومحمد شفيق باشا وزير الزراعة وحسين درويش بك وزير الأوقاف . ويكتب المندوب السامى الى لندن « أن رئيس الوزراء وسرى باشا قد أفزعهما التهديد باغتيالهما ، ولما الف توفيق نسيم باشا الوزارة بعد استقالة وزارة وهبة باشا لم ينج هو الآخر من محاولة الاعتداء على حياته .

سعد والثورة والانجليز :

أفرج الانجليز عن سعد ورفاقه ، وسمح للوفد بالسفر الى باريس ، وأعد لهم الانجليز تلك المفاجأة باعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر ، علها تربكهم وتشيع بينهم اليأس ، ولم يكن اعتراف ويلسون بالحماية بكاف لاقرارها من الناحية الدولية ، فلم تكن معاهدة الصلح مع تركيا قد ابرمت بعد ، « وقد تحتج بأن مصر لم تقبل الحماية فلا يمكن أن تعترف بها ، ولا يمكن تبعا لذلك أن تنزل عن حقوق سيادتها الاسمية لدولة غير مصر اذا لم يكن بد من أن تنزل عنها ، لهذا ألفت انجلترا لجنة برياسة لورد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، وقررت ايفادها الى مصر لتحقيق اسباب الحوادث التى وقعت فيها ، ولتقترح ما تراه من حلول لتنظيم العلاقات بين انجلترا ومصر »(١) .

وكان سعد هو صاحب الكلمة والشعب من ورائه ، فقد ثار الشعب حتى قبل أن يعلن الانجليز عن لجنة ملنر ، ولم يكتف بالافراج عن الزعماء ليهدأ ، فالقضية أمامه هى قضية مصر ولم يتل الافراج عن الزعماء ما يشير

---

(١) د. هيكل ، محمد حسين : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ص ٩٤ .

اليها أو يستجيب لها ، وكان استمرار الثورة تأييدا لسعد ، فاذا كان هناك اتفاق فليكن مع سعد ، وكان الهتاف لسعد ولمصر ووفد مصر تأييدا لوكالة سعد عن المصريين ، وكان أن أعلنت لجنة الوفد المركزية بالقاهرة مقاطعة اللجنة اذا جاءت ، وقد جاءها النذير من الشعب بمقاطعتها قبل أن يسفر عن رأى فيها ، أو يبعث الوفد فى باريس بتوجيه اليها • وأجمع الشباب قبل الشيوخ من رجال الحكم على مقاطعتها ، وكان من رأى الوزارة السعيدية تأجيل قدوم اللجنة ، وجاء فى مراسلات دار المندوب السامى الى وزير الخارجية البريطانية « أن محمد سعيد أرسل لى خطابا رسميا يجدد فيه التماسه بتأجيل بعثة لورد ملنر فالجو السياسى غير مؤات بعد أن أدى نشاط حزب سعد زغلول الى خلق رأى عام معاد بصورة بارزة للبعثة » وكان ذلك من أسباب استقالته حين أهملت الحكومة البريطانية رأيه • ويقال ان حسين رشدى قد صرح « بأن الهيئة الوحيدة التى تملك التحدث الى اللجنة هى الوفد المصرى المقيم فى باريس وأن أى حديث مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له »(١) •

وكان موقف الشعب من لجنة ملنر تأييدا للوفد فى باريس ولسعد زغلول بالذات فقد ثبت أن سعد زغلول كان يدير الثورة ويوجهها من باريس عن طريق عبد الرحمن فهمى سكرتير لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، كما كان يخص مصطفى النحاس بك بما يراه أكثر مما يخص به غيره أو يختلف فيه مع رفاقه فى باريس ولا يعلنه اليهم حرصا على الاجماع ووحدة الرأى فنراه يرسل اليه من فيشى فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٠ برأيه فى مشروع ملنر — وقد رأى الوفد عرضه على الأمة ، وأوفد لذلك « محمد محمود ، ولطفى السيد ، وعلى ماهر ، والمكباتى » — ويقول له : « فانكم تجدون على هذا بيانا

---

(١) د• هيكل : المصدر السابق ص ٨٥ •

لممثلى وأرباب الرأى فيما تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم وهذا موافق للحقيقة ، لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ٠٠ »(١)٠

وحين أخذت الصحافة الانجليزية تحمل على المشروع وتعده « الديلى اكسبريس » منحة سخية ٠٠٠ يرفضها الرأى العام البريطانى ٠٠ « ويثور عليه عند عرضه عليه ، وسيتجلى ذلك عند مناقشة الموضوع فى مجلس العموم ، لقد عشنا ورأينا خروج مصر من حظيرتنا ، ولا نعرف جنونا أشد من هذا الجنون الذى أصاب رجال الحكم فى بلدنا »(٢) ٠

وكان حديث « الديلى اكسبريس » وغيرها من الصحف الانجليزية على نفس الوتيرة نوعا من الدعاية العكسية للمشروع والاقناع غير المباشر ، لم يفت على سعد زغلول ، وكان « يدرك مدى ما فيه من خبث ودهاء ونفاق وتأثير فى الساذجين وغير المطلعين من المصريين » الى جانب ما طالعته به الصحافة المصرية « وما نشرته من تفسيرات الأعضاء الأربعة لمواد المشروع » ٠٠٠ وهداه تفكيره -كمايقول سكرتيره محمد كامل سليم - أن يبعث الى مصطفى النحاس بخطاب طويل طالبه فيه بأن يبذل أقصى جهده لمنع الناس من الموافقة على مشروع ملنر بغير شرط أو قيد ، وحثه على حملهم على وضع رغبات وتحفظات على المشروع حتى يمكن النظر فى قبوله على أساسها ٠ وبغير هذه الرغبات والتحفظات لا يمكن قبول هذا المشروع بحال من الأحوال »(٣) ٠

وبقى سعد زغلول على رأيه فى أن مشروع ملنر حماية سافرة ، على

---

(١) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ، ص ١٢٤ ٠

(٢ ، ٣) المصدر السابق ، ص ١٣٣ و١٣٤ و١٣٧ ٠

غير ما يرى عدلى يكن وكثير من رجال الوفد ، وكان معه على هـذا الرأى مصطفى النحاس وقلة من رجال الوفد ، وبدا أن هناك اتجاهين فى صفوف الوفد الى جانب اتجاه ثالث للحكومة البريطانية ، وسنرى أن هذه الاتجاهات الثلاثة هى التى تحكم المسألة المصرية وتوجهها الى ما انتهت اليه باصـدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب بريطانيا ، وما ترتب على اصداره من نتائج على مسيرة الحركة الوطنية فى مصر وعلى موقف الوفد وكيانه العضوى.

فأما الاتجاه الأول فهو اتجاه سعد زغلول ، وقد وقف عنده ولم يحد عنه وهو « التمسك بقضية الاستقلال مهما تكن النتائج والمتاعب » ـ كمـا يقرر سكرتيره الخاص وأقرب الناس الى سره حينذاك ـ ولم يكن سعد يرفض مفاوضة الانجليز على أسس واضحة تتحقق فيها « أمانى البـلاد التى تريد استقلالها وتريد الغاء الحماية ـ كما جاء فى رد الوفد على بيـان لورد ملنر الأخير فى ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ ـ ومهما يكن من أمر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنتكم والوفد يجعلنا نامل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة ، حتى يكون فى مقدورنا أن نبث بين أبناء الشعب المصرى روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق العـام مع بريطـانيا العظمى »[١] .

وأما الاتجاه الثانى فلكثرة أعضاء الوفد ـ وهم الذين عرفوا بالمعتدلين ـ كان يرى ترك ما قدمته لجنة ملنر من تحفظـات الى المفاوضات الرسمية بين الجانبين ، على خلاف ما يراه سعد من بيـان للأسس التى تقـوم عليهـا المفاوضات قبل البدء فيها .

---

(١) المصدر السابق : ص ٢١٦ ـ ٢١٨ .

وأما الانجليز فأول ما يعنيهم أن يعود الهدوء الى مصر • فلما عجزوا عن اخماد ثورة المصريين لجأوا الى تمييع القضية ، وبث الأمل فى نفوس المصريين ليهدأوا ، فتفتقت سياستهم عما دعوه « لجان التحقيق » وهو أسلوب جديد فى السياسة البريطانية اتبعته فى فترة ما بين الحربين العالميتين فى مصر وفى الهند وفى فلسطين وفى العراق ، وبالرغم مما كانت تلقاه هذه اللجان من فشل ، فانها كانت تؤدى الى نوع من التهدئة يتيح لها التفكير فى الخطوة التالية ، وقد تحولت لجنة ملنر من لجنة تحقيق الى لجنة مفاوضات مع الوفد المصرى برياسة سعد زغلول ، وكان لعدلى يكن دوره البارز فيها ، وكانت السياسة التى أخذ بها الوفد المصرى منذ قيامه ، سياسة المفاوضات ، ولكن الهوة كانت واسعة بين الجانبين حول الأساس الذى تبدأ عليه المفاوضات • وكثيرا ما كانت تنتهى لجان التحقيق الى مفاوضات تبدأ بين الطرفين وتنتهى غالبا الى الفشل ، وان نجحت فى تهدئة الطرف الثائر •

وكان لهذه الاتجاهات الثلاثة تأثيرها — كما قلنا — على مسيرة الحركة الوطنية فيما بعد ، فألف المنشقون على الوفد حزب الأحرار الدستوريين ، وكانت البداية لقيام أحزاب الأقليات ، منها ما استمد قوامه من تأييد الملك أو من تأييد المندوب السامى البريطانى أو من كليهما معا ، الا أن هذه الأحزاب لم تستطع أن تزحزح الوفد عن المكانة التى احتلها فى قلوب الجماهير • وبقيت زعامة سعد زغلول ومصطفى النحاس من بعده تعلو على كل زعامة أخرى ، وبقى الوفد وحده ممثلا لارادة الشعب العامة ، وبدأت العلاقات المصرية البريطانية سلسلة من المفاوضات امتدت أربعة عشر عاما حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ • ولم يكن هناك خلاف بين الأحزاب على أسلوب المفاوضات ، ولم يكن هناك بديل لها ، ولم تنجح هذه المفاوضات وتحقق ما تنشده مصر الا بتأييد الوفد ورضائه ، حين ائتلفت الأحزاب فيما عرف

بالجبهة الوطنية برئاسة مصطفى النحاس وأبرمت اتفاقها الأخير مع الحكومة البريطانية عام ١٩٣٦ ، فلم تكن السياسة البريطانية لتقبل اتفاقا لا تجمع عليه الأحزاب المصرية ، وكان قيام الجبهة الوطنية للمفاوضات بعض مساعيها لتحظى بالتأييد العام ٠

سعد وعدلى :

تمثل وجدان المصريين سعدا ، فلم يعرفوا غيره ، فهو الصدق وهو اليقين ، وهو الاخلاص وهو الرجاء وهو الأمل ٠ ولم يذكر التاريخ على امتداده قرينا لزعامة سعد فى أمته ، ولا حب أمته له حبا علا الى درجة القداسة ، حتى لقد خيل للناس أن الاجنة تهتف بحياته فى بطون أمهاتها ، وأن النبات يزهر وقد نقشت على أوراقه « يحيا سعد » ، وقد عرف الناس من جاذبيته وسلطانه على الجماهير يوم أحرز فوزه الباهر فى انتخابات الجمعية التشريعية، وفى دائرتين من دوائر القاهرة الأربع ٠ فلئن كان ذلك ارهاصا بزعامته الشعبية ، فان الزعامة لم تكن مما دار على ألسنة الجماهير يوم انتخبوه ، ولكنها القدرة والاقناع والجاذبية الشخصية هى التى حملت الجماهير على انتخابه ، كما حملت الخاصة من أعضاء الجمعية التشريعية على اختياره لوكالتها ٠

وقد تضاءلت كل الأسماء على جلالها الى جانب سعد ، فلا يذكر لقاء الأقطاب الثلاثة للمعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الا ويذكر سعد دون زميليه ، وحين اعتقل الباشوات الأربعة ونفوا الى مالطة كان سعد هو المعنى دون غيره ، وانتهت اليه وحده وكالة الوفد عن قضية الاستقلال حين خرج عليه من شاركوه الوكالة ، فلما عادوا الى مصر قابلهم الناس » فى فتور »(١) - « وأحسوا - بعد قليل من مقامهم فى مصر - أن التيار أقوى من

---

(١) محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى ، ص ١٣٥ ٠

المصادمة والمجازفة ، فلجأوا الى التقية ورضوا بأن يكتبوا الى سعد مع بقية أعضاء الوفد المقيمين فى القاهرة رسالة برقية يعربون فيها عن الثقة به ، وتأييده فى خطته الوطنية الحكيمة »

ولما عاد سعد بعد ذلك الى القاهرة ، ليقود حركة الكفاح الوطنى ، ابدا من تأييد الشعب له ما جعل الوكالة عنه اليه دون غيره ، وكان من استقباله ما يصفه العقاد بقوله : « ملك سعد ناصية الموقف من ساعة وصـــوله الى شاطىء الاسكندرية ، وثبت فى عالم العيان لمن كان فى شك من الأمـــر أن هذا الرجل أقوى قوة فى سياسة مصر القومية ... لقد كان اليوم الرابـــع من أبريل — يوم وصوله الى الاسكندرية — يوم الجيـــل بأسره فى العـــالم بأسره ، ولك أن تقول وأنت آمن من الغلو أن استقبال سعد فى ذلك ليوم وفى اليوم الذى بعده كان أفخم استقبال لرجل من الرجـــال فى القـــرن العشرين ... »(١) .

ويصف الدكتور هيكل هذا الاستقبال — ولم يكن من شيعته — فيقول : « .. وكان استقبال سعد فى ذلك اليوم منقطع النظير ، فما أحسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك حظى بأعظم منه فى أوج مجده ، خفت القاهرة كلها ، شبابها وشيبانها ، ورجـــالها ونساؤها حتى المحجبات منهن ، الى الطرقات التى سيمر بها يحيونه ويهتفون باسمه هتافات تشق عنان السماء ، وجاء الى القاهرة من أقصى الأقاليم وأريافهـــا ألوف وعشرات الألـــوف ، يشتركون فى هذا الاستقبال الذى جمع بين رجال الحكم من وزراء ووكـــلاء وزارات ومن دونهم ، وبين طبقات الشعب المثقفة وغير المثقفة ، ورأى ســـعد

---

(١) العقـاد : المصدر السابق ، ص ٣٥٣ .

ذلك بعينى رأسه ، فوقف فى سيارته التى سارت الهوينى من محطة القاهرة الى داره يحيى بكلتا يديه هذه الجموع الزاخرة الهاتفة ، المولية وجهها الى الرجل الذى اجتمعت فيه آمال الامة كلها ، والى جوار دار سعد أقيم سرادق فسيح ، نزل به سعد يحف به الرسميون وغير الرسميين من عظماء الأمة وذوى المكانة فيها ، وهو منهم جميعا محل الاعظام والاجلال . ترى : أقدر للاسكندر الأكبر ، أو لتيمورلنك أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهدا أجل وأروع من هذا المشهد ؟ وماذا كان يجول بنفس سعد ، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلها مشدودة اليه ، وأفئدتهم متعلقة به ، وقلوبهم ممتلئة باكباره واعظامه ؟ » .

« لم يقف استقبال سعد عند هذه المظاهرة المنقطعة النظير ، والتى شهدتها القاهرة يوم عودته اليها ، بل استمر السرادق المقام الى جوار داره عدة أيام ، واستمرت وفود الهيئات بالعاصمة والأقاليم تفد اليه تحييه بسلامة العودة ، وتمتع النظر باجتلاء محيا ذلك الرجل الذى غاب عن بلاده سنتين ، مقيما فى باريس ، يجاهد فى سبيل قضية استقلالها وسيادتها »(١) .

وكان هذا توكيلا ثانيا من الشعب لسعد ، ولعله كان توكيدا للتوكيل الأول الذى صدر للوفد ، وكأن سعدا هو الوفد ، أو أن الوفد هو سعد ، والوفد هو الأمة ، والأمة هى الوفد . وليس هناك من يؤتمن على قضيتها غير الوفد . وكانت تلك عقيدة سعد وايمانه الجازم . فلم يرض ولم يقبل أن تفاوض وزارة عدلى يكن الانجليز وهى لا تملك حق الانابة عن الأمة وان

---

(١) دكتور هيكل ، محمد حسين : مذكرات فى السياسة المصرية : جـ ١ ف ٢ ، ص ١٠٠ .

ملكت حق الانابة عن الحكومة ، ولم يقبل التفاوض دون شروط مسبقة ينص عليها المرسوم السلطانى الذى يصدر بتعيين المفاوضين . فاذا كان السلطان صاحب الحق فى تعيينهم ، فان عليه واجب تحديد « مأموريتهم ، والا كان الأمر قابلا للتلاعب » .

ولم يلتق الطرفان ــ سعد وعدلى ــ على وفاق . وما كان لنقيضين أن يلتقيا ، وان رمت الأحداث كل منهما بالآخر منذ البداية ، فقد كان عدلى هو الوكيل المعين للجمعية التشريعية وكان سعد هو الوكيل المنتخب ، وهما من جيل واحد ، ذلك الجيل الذى شهد ظهور طبقة الاعيان المصرية قواما للشخصية المصرية وما كان بينها وبين طبقة الذوات التركية من تنافس أفرزته الثورة العرابية فى صورة حادة ، عكست ملامحها الفكرية والسياسية والاجتماعية على الحياة المصرية فى العقود الخمسة التالية والسابقة لثورة ١٩١٩ ، وكان تأثيرها على كلا الجانبين : المصرى والتركى ، أو سعد وعدلى متباينا أشد التباين ، فقد جاءت الثورة العرابية لتنزع الخديو من سلطاته ، وتقيدها بدستور ينبثق من الارادة العامة للمجموع ، ويسوى بين الناس جميعا فى الحقوق والواجبات ، ولا يجعل للتركى مكانة تعلو على مكانة المصرى ، واستعان عليها الخديو بالانجليز ، واهتبلها الانجليز فرصة يتطلعون اليها من زمن لاحتلال مصر ، وفرض سلطانهم عليها ، وأصبح الخديو فى نظر المصريين والعرابيين بنوع خاص (الخائن الأعظم) .

وقد نشأ سعد ــ كما رأينا ــ فى أحضان الثورة العرابية ، واعتقل لتشيعه لها ، بينما كان عدلى يكن سليل الأسرة اليكنية التركية الخالصة وأقرب أقرباء الأسرة العلوية الحاكمة يرتقى سلم الوظائف الادارية ، ويكون سكرتيرا لنوبار باشا فى وزارة الخارجية عام ١٨٨٤ ، وهى الوزارة التى قامت باخلاء السودان نزولا على رغبة الانجليز ، بعد أن رفضت وزارة شريف

باشا ذلك ، وكان مما أثر عن شريف باشا قوله : « اذا تركنا السودان فان السودان لن يتركنا » ورفض رياض باشا بدوره تأليف الوزارة على هـذا الأساس ، وقال للخديو - ما رواه شفيق باشا ، فى حولياته - « اننى أود لو كنت ناظرا فى نظارة شريف باشا حتى يكون لى شىء من فخر موقفه المشرف» . وكان رياض قد استقال من وزارة شريف فى ديسمبر ١٨٨٢ احتجاجا على تخفيف الأحكام عن عرابى ورفاقه من الاعدام الى النفى ومصادرة الأملاك .

وبينما كان سعد يخوض حياته الجديدة فى عالم المحاماة بعد أن خسر وظيفته « وبات فى مرصد الشبهة - كما يقول العقاد - من انظار الحكام أعداء العرابيين » كان عدلى يشق طريقه فى سلك الوظائف الحكومية الادارية وكيلا لمديريات المنوفية والمنيا ومحافظة القناة ، ومديرا لعدد من المديريات ثم محافظا للقاهرة فمديرا لعموم الأوقاف ، ليصبح وزيرا للخارجية فى وزارة حسين رشدى الأولى عام ١٩١٤ ، فوزيرا للمعارف فى وزارته الثانية بعد خلع الخديو عباس وتنصيب حسين كامل سلطانا على البلاد واعلان الحماية البريطانية ، وهى الوزارة التى رفض الانجليز أن يكون سعد زغلول عضوا فيها ، لمواقفه المناوئة للاحتلال . ويعود رشدى فى وزارته الثالثة الى ترشيح سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى للوزارة ، ويأتى رد الحكومة البريطانية على لسان « وينجت » الى حسين رشدى ، بأن « سياسة زغلول فى التهجم على الوزارة فى عهد أسلافى ، تدعو حكومة جلالة الملك الى استبعاده عن أى عمل رسمى يتولاه فى البلاد ، اذ أن ذلك يؤدى الى تشجيع آمال المصريين الوطنية ... أما عبد العزيز فهمى فليست لديه خبرة ادارية » .

وفى وزارة رشدى هذه - أكتوبر ١٩١٧ - ابريل ١٩١٩ - يتم لقاء ١٣ - نوفمبر ١٩١٨ المشهور - وقد أصبح عيدا قوميا ظلت مصر تحتفل به كل عام حتى قيام النظام الجديد بعد حركة الجيش فى ٢٣ يولية ١٩٥٢ - وبعده

يتقدم رشدى الى السلطان فؤاد ، بما استقر عليه رأيه من السفر الى لندن مع عدلى باشا « لبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة » ٠

وكان الطريق مختلفا بين سعد وعدلى فلم يلتقيا فى ميدان من قبل الا خلال تلك الفترة القصيرة التى لم تطـــل أكثر من خمسة شهور(١) فى الجمعية التشريعية وكيلين لها ، سعد ممثلا للارادة الشعبية ٠ وعدلى ممثلا لارادة السلطة ، وقد تولى سعد الوزارة قبل أن يكون عدلى وزيرا بأكثر من ثمانية أعوام ، وكانت له مكانته بين الشعب على اختلاف طوائفه قبـــل أن يسمع الناس بعدلى ، ويقرر الدكتور هيكل تلك الحقيقة فيقول : « كان بعض أعضاء الوفد المصرى بباريس ينظرون الى عدلى باشا يكن ، يوم جاء اليهم من القاهرة ليسعى الى خلق صلة بينهم وبين لجنة ملنر ، نظرتهم الى أجنبى عنهم يقتضى أمره اليقظة والحذر ، وكان ذلك ، كما قدمت لأنهم لم يكونوا يعرفونه ، ولأنهم أو أكثرهم كانوا أصدقاء قدامى لسعد زغلول باشا ، هذا الى أنهم كانوا يرون فى عدلى باشا الصورة التامة لابن الذوات المختلف عن الفلاحين أمثالهم ، والذى أثار معركة مع سعد زغلول باشا وهما وكيـــلا الجمعية التشريعية ، لمن منهما تكون الرياسة اذا غاب رئيس الجمعية : لعدلى باشا الوكيل المعين ، أم لسعد الوكيل المنتخب ؟ وكانت كثرة أعضاء الوفـــد من أعضاء الجمعية التشريعية وقد انحازوا كلهم الى جانب سعد باشا فى هذه المعركة ، فلا عجب ، وذلك شأنهم من الرجلين ، أن ينظروا الى عدلى باشا

---

(١) كان افتتاح الدورة الأولى والأخيرة فى حياة الجمعية التشريعية فى الثانى والعشرين من يناير ١٩١٤ الى السابع عشر من يونية ، لتبدأ دورتها الثانية ، أول نوفمبر ، ثم صدر قرار بتأجيلها الى أول يناير ١٩١٥ ثم الى ١٥ فبراير ومرة أخرى الى ١٥ أبريل ثم الى أول نوفمبر حتى أجلت الى أجل غير مسمى فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ ، وكانت تلك نهايتها ٠

منذ حضر الى باريس بعين الحذر ، ولا عجب أن ينظر بعضهم الى وجوده بينهم نظرة يشوبها ما هو أكثر من الحذر »(١) ٠

ولعلهم كانوا لا يعرفون عدلى كما يعرفه سعد زغلول ، فقد شق سعد طريقه بين كافة الطبقات ، فكان من اكبار طبقة الذوات التركية له ما لم يكن حتى للكبار من أقطابها ، فلم يأنف رئيس الوزراء مصطفى باشا فهمى أن يزوجه ابنته ، وهو قاض لم يشق طريقه بعد الى المناصب الكبرى ، ومع ما كان من مواقفه فى وزارة المعارف ضد سياسة الاحتلال فى التعليم ، كان موضع تقدير كرومر واكباره فيقول عنه فى خطبته التى ألقاها فى حفل توديعه : « لقد تعاونت مع سعد وقتا قصيرا ، الا أننى فى هذا الوقت القصير عرفت كيف أحترمه »(٢) ويصفه السيد رشيد رضا ، بأنه « أقدر زعماء مصر لحما ودما »(٣) ويرد الفضل فى تكوينه الى تعاليم الشيخ محمد عبده ، وهو ما لا ينكره سعد ، وظل فخورا بصلته به طوال حياته ، وكان الشيخ يعده أبرز تلاميذه وأنجبهم ، وكان هو الذى رشحه لوزارة المعارف ، كما كان لورد كرومر يعرفه «من زياراته لنادى الأميرة نازلى فاضل ويسمع عنه من أحاديث الأستاذ الامام ، ويعلم ما اشتهر به فى القضاء من الجد والنزاهة وحسن الدراية » ورأى فيه : « رجلا لا كالرجال وموظفا مصريا لا يعد من أحلاس الوظائف المتملقين ، فقد جلس معه ساعة فأدهشه ألا يسمع منه ملقا أو وصية أو رجاء كما تعود أن يسمع من رواد النادى ومن طلاب الحاجات الذين يلقاهم فى كل مكان ، فسأله بين المزح والجد والاستطلاع : والآن يا سعد بك أليست لك حاجة ؟ أو قال له فى عبارة أخرى : وأنت أليست

---

(١) د٠ هيكل : المصدر السابق ، ص ٩٤ ٠

(٢) الدكتور تشارلز آدمس ، وترجمة عباس محمود : الاسلام والتجديد فى مصر ، ص ٢٢٠ ٠

(٣) المنار : جـ ٢٨ ص ٧١٤ ٠

لك حاجة أيضا ؟ فامتعض سعد لهذا السؤال ، وأحس فيه تعريضا به وبغيره من أبناء وطنه ، فقـال له : شـكرا ! ولكـن لم أسألك أنت قضـاء الحاجات ؟! »(١) .

وكان أبرز ما يمتاز به سعد على أقرانه ومعاصريه ادراكه لواقعـه ولواقع الحركة الوطنية فى السنوات التى تلت الثورة العرابية حتى قيـام ثورة ١٩١٩ ، وللأساس الذى يجب أن تقوم عليه العـلاقة بين المصريين ، والنابهين منهم بنوع خاص ، والانجليز ، والعلاقة بينهم وبين الخديوية سواء وليها توفيق أو وليها عباس ، ويبدو ادراكه لواقعه فى طبيعة العلاقة القائمة بين المصريين والطبقة التركية الحاكمة ، وهى علاقة تمتد بجذورها الى النظام الذى وضعه محمد على لحكم مصر ، وكان رد الفعل فيها لـدى المصريين ماثلا فى ظاهرتين ، أولاهما اعتزاز العصبيات الريفية بنفسها وعزوتها فى محيطها، ونما هذا الاعتزاز لديها بعد أن جمعت الى العصبية ملكية الأرض اثر اصدار « اللائحة السعيدية » فى أغسطس ١٨٥٨ والتى أدت الى قيام طبقة مـلاك الأرض المصريين أخذت تنافس طبقة الذوات التركيـة ثراءها وان قصرت عن أن تنافسها الجاه والسلطان ، فاعتزت بثرائها الى جانب ما كان لها من جـاه العصبية الريفية . وكان سعد زغلول بن الشيخ ابراهيم زغلول من أبناء هذه الطبقة المصرية الناشئة من الفلاحين « ولكنه — كما يقول العقاد — لم ينشأ من فقراء الفلاحين ، فاستطاع أن يحس شقاءهم ولكن لم يستطع أن يصبر عليه كما يصبر الزراع المساكين فى كل أرض منيت بالظلم وابتليت بالفاقة .... وكان أبوه ابراهيم زغلول ، عميد بلدته ومن أكبر أصحاب الثراء فيها يملك نيفا ومائتى فدان ... وكان يتحدى الحكام الترك فى مظهره وأبهة

---

(١) العقـاد : المصدر السابق ، ص ٩٧ .
(٢) ابيانة مركز فوه .

مسيره ومقامه » وكان خاله « عبد الله أفندى بركات » ناظـــرا للقسم بمركز دسوق ، وهى وظيفة من وظائف السلطة التى كانت وقفا على الأتراك(١) ، حتى اختار سعيد لها بعض المصريين ، حين عمل على أن يشرك المصريين فى المناصب الادارية بنسبة الثلث منهم ، والثلثين من الأتراك ، فى وظـــائف « نظار أقسام ۰۰۰۰ كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء ترك وواحد من أبناء العرب »(٢) وكان أول من تولى نظـــارة القسم من المصريين « محمد سلطان أفندى » و « حسن شريعى أفندى » من عمد مديرية المنيا ، وارتقى كلاهما الى جانب آخرين سلك الوظائف الادارية الى أعلاها(٣) ۰

ومع ما وصل اليه سعد زغلول — من مكانة ومن اكبار وتقدير معاصريه من كافة الفئات والطوائف — ظل فى ادراكه لواقعه الفلاح المصرى الذى يعتز بانتمـــائه لمصر وللسواد الأعظم من أبنائها ولم يحـــد يوما عن هـــذا الانتماء أو يخلع نفسه منه ، شأن كثيرين ممن لاذوا بالطبقة التركية الحاكمة تطلعا الى الوجاهة أو أخذوا جانب الانجليز تطلعا الى المنفعة ، وقد ظهر ذلك بارزا فى تكوين حزب الأمة فى البداية فلم تكن كثرة أعضـــائه من الأعيـــان ممن تستهويهم ملاحاة الاحتلال ملاحاة تصل بهم الى العنف الذى يفقدهم عطفه ، وقد ظنوا أن حزب الأمة موضع رضاء الانجليز ، وأشار اليهم كرومـــر فى تقريره لعام ١٩٠٦ فى مجال المقارنة بينهم وبين « أولئك الذين انتحلوا لقب الحزب الوطنى » بأنهم « فئة صغيرة من المصريين الذين لم يسمع غير القليـــل عنهم ، فرجال هذه الفئة يستحقون ذلك اللقب قدر ما يستحقه مناظروهم الذين يختلفون عنهم فى آرائهم وأفعالهم ، وهم رجال الحزب الذين أسميهم

---

(١) العقـادة : المصدر السابق ، ص ٤٩ — ٥٢ ۰

(٢) أمين سامى باشا : تقويم النيل م ١ ج ٣ ص ١٨٩ ، وأمر عال لروضة البحرين فى ١٤ صفر ١٢٧٣ ، ص ٣١ دفتر ١٨٨٨ عربى ۰

(٣) د۰ النجـار : حسين فوزى : أحمـد لطفى السـيد : أسـتاذ الجيـل ، ص ٣٦ وما بعدها ۰

- حبا فى الاختصار - أتباع المرحوم المفتى السابق الشيخ محمد عبده » .

ومع ما كان من تقارب فكرى واجتماعى بين سعد زغلول و هذه الفئة من الأعيان المصريين ، وبالمثقفين منهم بنوع خاص ، ومع ايمانه بآراء الشيخ محمد عبده ومنهجه فى الاصلاح وموقفه من الخديو ، فانه لم ينضم الى حزب الأمة ولم يكن من رجاله رغم ما كان بينه وبين المثقفين من رجـــاله من ود وتعاطف ، ولعله كان يتفق معهم فى موقفهم من الخديو ، اذ كان أعيان حزب الأمة ينشدون المنفعة من جانب الاحتلال مما لا يأملونه من جـــانب الخديو وطبقة الذوات التركية ، لذلك وقفوا بمنأى من الحركة الوطنية التى أورى شعلتها مصطفى كامل بمساندة الخديو وتأييد الدولة العثمانية ، فما كان الخديو يبغى من تأييده للحركة الوطنية الا استعادة سلطاته ، فعلام يقاومون الاحتلال وقد نمت مصالحهم فى ظله ، وعلام يؤيدون الحـــركة الوطنية التى يساندها الخديو وهم يخافون استبداده ويخشون عودة طبقة الذوات التركية الى ما كانت عليه من تسلط قبل الثورة العرابية ، وعلام يفضلون استبدادا على استبداد ، واستبداد الاحتلال أرفق بهم من استبداد الخديو ؟

وما أن تحل سياسة الوفاق بين الخديو والمعتمـــد البريطانى ، أو بين السلطتين الشرعية والفعلية ، كما دعاهما لطفى السيد جريا على السياسة التى اختطتها بريطانيا بعد حادث دنشواى ، حتى خرج كثير من رجـــال حزب الأمة عليه ، حفاظا على مصالحهم حيال السياسة الجديدة ، وأغـــراهم الخديو برفع دعوى أمام المحكمة المختلطة بحل شركة الجريدة وبالتالى حل حزب الأمة التى تنطق الجريدة بلسانه ، وامتنعوا عن تمويل الجريدة ، وان بقى المثقفون من رجاله وعلى رأسهم لطفى السيد على موقفهم المعتـــدل من الاحتلال ، ينشدون نوعا من الاستقلال الذاتى يقدم سلطة الأمة على سلطة الخديو . بالاتفاق مع بريطانيا دون ملاحاتها ، أو اتخاذ موقف عنيف ضـــد

الاحتلال . ولعلهم ما زالوا يذكرون نهاية الثورة العرابية ، ويدركون تماما أن العنف لا يصل بهم الى غاية .

وكان حزب الأمة أقرب الأحزاب الى مشرب سعد زغلول ، وقد صرح بذلك فى مذكراته ، فكتب : « لو كان لى ميل للاحزاب لدخلت حزب الأمة ، وفيه كثير من أصدقائى » الا أن سعد زغلول ، وان اتفق مع مثقفى حزب الأمه وأعيانه فى جفوتهم للخديوية واستبدادها ، وهو ما نزع بآبائهم الى تأييد الثورة العرابية لم يكن يكفيه أن يتصدى للخديو بقول لا يثمر أو حملة صحفية لن تغير من الأمور شيئا ، وما كان من طبيعته أن يخوض معركة خاسرة ، وكان الخديو قد أخذ بعد سياسة الوفاق يلاحق الموظفين من رجال حزب الأمة ويصر على ابعادهم عن الحزب، ويسفر عن موقفه العدائى من الجريدة ومحررها ، وما كان سعد يعنيه أن يشغل نفسه — كما نعتقد — بتلك التفاهات الخديوية ة فى الوقت الذى يتصدى فيه لسياسة دنلوب فى وزارة المعارف وقد أختير وزيراً لها قبل أن تقوم سياسة الوفاق .

وكان سعد زغلول على غرار أستاذه محمد عبده ، يرى أن الأسرة العلوية قد أصابت مصر بشر النكبات ، وقد شارك فى الثورة العرابية ، الى جانب أستاذه ، وناله من الضرر — كما قلنا — بعض ما نال أستاذه ، وبقى الود بينه وبين أستاذه متصلا ، حتى عاد الأستاذ من منفاه ، وقد نزع عن نفسه ثوب الثورة بله العمل السياسى ، واتجه الى الاصلاح ، ووجد من سلطات الاحتلال عطفا على مشاريعه لم يجده عند الخديو ، ولم ينس له الخديو حملته على أبيه ووصفه توفيق بالخيانة ، وانه أساء الى مصر « فلا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام »[1] وبادله الشيخ محمد عبده عداء

---

(١) من حديث للشيخ محمد عبده فى منفاه الى صحيفة « بول مول جازيت » الانجليزية .

بعداء ولم يترك بادرة يندد فيها بما نال مصر على يد محمد على وأسرته من شر الا وأفصح فيها عن رأيه وبقيت فى نفس سعد زغلول احـــن من الأسرة المالكة لم يحاول سترها وان لم يجهر بهـــا ، الا حيث يقتضيه الموقف أن يتصدى لانحراف الجالس على العرش أو سلوكه تجاه الحركة اوطنية ٠

وبينما نشأ الجيل الذى ورث جيل العرابيين تحت رهق الخـــوف من مغامرة قد تصيب البلاد بنكسة كالتى أصابتها بفشل الثورة العرابية فآثر الاعتدال والملاينة على الصلابة والصمود ، وهو ما كان من أعضاء الوفـــد المصرى الأول فى مفاوضاته مع ملنر بلندن ، حين أخذوا على سعد صلابته وشدته فى المفاوضات وأخذوا جانب عدلى عليه ، كان سعد وحده آخر من بقى من جيل العرابيين الذين شاركوا فى أحداث الثورة العرابية ، وكان يدرك تماما أن فشل الثورة العرابية مرده الى خيانة الخـــديو واستعدائه الانجليز ، وليس لوهن المصريين أو وهن الثوار ، وقد وثـــق من موقف الشعب وتأييده حين أقبل الشعب على توقيع التوكيلات للوفـد ، وازدادت ثقته به ، حين هب فى ثورة عارمة عند نفيه مع رفاقه الى مالطة ، وغـــدت الثقة يقينا حين بدأت التبرعات المالية تنهال لمساعدة الوفد على أداء مهمته ، وشملت التبرعات كافة الطوائف من الأعيان الى الأمـــراء وغيرهم ، وكان « البدراوى باشا عاشور » أسخى المتبرعين فتبرع بعشرة آلاف جنيه ، كما تبرع الأمير يوسف كمال بألفين من الجنيهات ، ولم يخل مقهى أو ناد أو مسجد أو كنيسة من تبرع رواده ٠

وظهر اجماع الأمة على تأييد الوفد فى مقاطعتها لجنة ملنر ، فلم يجرؤ مصرى على الاتصال بها ، وشاعت بين المصريين عبارة « اسأل سعد » فى أى سؤال عن أمر من الأمور ، وأصبح النداء بالاستقلال كاملا غير منقوص على

لسان كل مصرى ، واقترن الهتاف بحياة مصر بالهتاف بحياة سعد زغلول ، وغدا سعد رمزا لآمال مصر .

وبدا اجماع المصريين واصرارهم على الاستقلال التام فى اجتماع أعضاء الجمعية التشريعية فى بيت سعد زغلول — وقد أصبح يدعى بيت الأمة — فى ٩ مارس ١٩٢٠ بعد سفر لجنة ملنر بثلاثة أيام ، وكانت اجتماعاتها قد توقفت منذ ست سنوات ، وأعلنت قراراتها ببطلان الحماية ، وقررت « أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاما وفقا لقواعد الحرية والعدل والقانون » وأن « كل عمل قامت أو تقوم به الهيئة الحاكمة ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما يعد لغوا ولا يلزم الأمة فى شىء .. » .

وأبلغت الجمعية « قراراتها الى كل الجهات الرسمية وغير الرسمية سواء فى مصر أو فى الخارج ، ما عدا جهة واحدة تعمدوا اغفالها ، وهى (السلطان) وكان لهذا الاغفال المقصود دلالته »(١) .

وكانت هذه القرارات تحديدا لمهمة الوفد لا يصح له أن يخرج عنها أو يتساهل فيها وزادت سعد يقينا بسلامة موقفه فى مفاوضاته مع ملنر وتمسكه باستقلال مصر استقلالا كاملا لا شائبة فيه مما أدى الى فشل المفاوضات .

وبينما رأى عدلى وكثرة رجال الوفد فى باريس فى مشروع ملنر الأخير خطوة طيبة لتحقيق الأمانى الوطنية ، لم ير سعد فيه غير الحماية مقنعة

---

(١) أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، ص ١٦٢١ .

برداء زائف من الاستقلال ، فلم يرض به ولم يقبله ، ولكنه يخضع لـــرأى الأغلبية ، ويعرض المشروع على الأمة برأيه ورأى الفريق الآخر ، وبعث برأيه الى ثلاثة من أعضاء الوفد فى مصر هم : مصطفى النحاس ، وويصا واصف ، وحافظ عفيفى ، الى جانب الأعضاء الأربعة الذين أوفدهم الوفد فى باريس لعرض المشروع على الأمة وهم : محمد محمود ، ولطفى السيد ، وعلى ماهر ، وعبد اللطيف المكباتى ، وعنون خطـــابه الى أولئك الثـــلاثة فى مصر باسم مصطفى النحاس ، وفى حديث للرئيس الى صاحب جريدة الأهرام يوم ٨ سبتمبر ، بعد سفر الأعضاء الأربعة الى مصر ، يصرح برأيه فى المشروع بعبارة موجزة ، نصها :

« ان المشروع ليس متفقا مع توكيلنا ، ولهذا لم يسعنا الموافقة عليه وفضل اخواننا قبل رفضه رسميا استشارة ممثلى الأمه فيه »(١) •

وعاد مندوبو الوفد الى باريس بالتحفظات التى وضعتها الأمة عـــلى مشروع ملنر ، واستؤنفت المفاوضات بين الوفد وملنر ، ولم تلـــق نجاحا ، ورفض سعد أن يسعى الى اقناع الأمة بشىء دون ما تريد ، « لأنى لا أقبل الا ما أعتقد أنه صالح لبلادى وبدون هذه التحفظات لا أعتقـــد المشروع نافعا » فاذا سقط المشروع : فليكن • نحن نتحمل تبعة ذلك »(٢) •

وطرح ملنر فى لقائه مع عدلى ، فكرة طرح التحفظـــات الى مفاوضات رسمية بين ممثلى الحكومتين ، « وليس هذا رأيه وحده بل هو الرأى الاجماعى لأعضاء لجنته ، واستطرد ملنر قائلا — المهم الآن أن تقـــوم فى مصر وزارة

---

(١) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ، ص ١٢٧

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٧ •

محترمة ، ووزارة ثقة ، يؤيدها الوفد ويعلن أنها اذا لم تدرك تحقيق هذه التحفظات فى المفاوضات المقبلة لوضع معاهدة التحالف ، فانها تستقيل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يحسن أن تنتهى المفاوضات الحالية بين الوفد ولجنة ملنر لكى يتم ملنر تقريره ويقدمه الى الحكومة البريطانية بعد اسبوع أو اسبوعين ، ذلك ، لأن استمرار المناقشات الآن ليست له قيمة عملية »[١] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٦٢ .



عود على بدء

في أعقاب الحرب - أزمة الزعامة - سعد والسياسة البريطانية

مناورات انجليزية - صراع القوى - تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - الزعيم في منفاه



فى أعقـــاب الحـــرب

ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى رفـــع حسين رشدى باشا رئيس الوزراء تقريراً الى السلطان فؤاد يبلغه فيه ما استقر عليه رأيه من السفر الى لندن ، وبرفقته عدلى باشا يكن « لبسط آراء عظمتكم وآراء حكومتكم فى مصير مصر السياسى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة » ٠

ويبدو أن الفكرة قد راودت أذهان الكثيرين من الكبار ، وان اختلف الرواة فيمن بدأ بها ، وان كان من الثابت أن الذى بدأها رئيس الوزراء حسين باشا رشدى ، ومن الطبيعى أن يصدرفى ذلك برأى السلطان ، ويقول العقاد ان « السلطان حسين كان قد أمر رشدى بكتابة مذكرة الى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة، ثم مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة ، فالـذى يغلب على الظن أن السلطان فؤاد قد أرجأها الى الوقت المناسب ، واختار تحريكها قبل الهدنة ، فأوعز الى عدلى ورشدى باتبـــاع الخطـــة التى تلائم الحوادث الأخيرة ٠

ومن المعروف أن الأمير عمر طوسون قد راودته تلك الفكرة وشرع فى تنفيذها بالاتصال بكبار المصريين ، وأفضى بها الى سعد زغلول حين التقى به

فى الوليمة « التى أقامها رشدى باشا فى الثانى عشر من أكتوبر بالاسكندرية للاحتفال بعيد الجلوس » فلقيت منه ارتياحا ، « وفى يوم عقد الهدنة حضر الأمير عمر طوسون الى مصر وزار سعدا فى بيته وأبدى رغبته فى عقد اجتماع « للمذاكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم لها من الخدمة الآن » فوافقه سعد واتفق مع سموه على صيغة الدعوة وأسماء المدعوين ومكان الاجتماع بقصر الأمير فى شبرا ، وسافر الأمير على أن يعود قبل الاجتماع بيومين . وسعد فى كل ذلك يميل الى تقديمه فى هذا العمل ، لما له من المنزلة الرفيعة، وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير »(١) .

ولم يكن مما يسعد السلطان فؤاد - كما نعتقد - أن يقوم الأمير طوسون ، أو غيره من الأمراء بهذا الأمر ، حتى لا تكون لهم دونه دالة على الشعب ، ولعله لم يكن سعيدا أيضا بانتقال الأمر الى أيد غير أيدى الوزارة، والمفروض أنها تصدر عنه فيما تقوم به ، ولكن أن تكون زعامة الحركة لمصرى وان جل قدره ، أهون من أن تكون لأمير يجمع بين الامارة وزعامة الأمة ، ويستطيع أن ينافسه الحق فى السلطنة لا سيما وأن تولية السلطان فؤاد كانت وحيا من الانجليز وموضع رضائهم ، وحين ولد له فاروق فيما بعد عدلوا له نظام وراثة العرش لتكون لابنه دون غيره من أبناء اسماعيل .

وأمر السلطان فؤاد بالغاء الاجتماع الذى دعا اليه واتفق عليه مع سعد زغلول « وأن يبرح الأمير القاهرة الى الاسكندرية فى يومه » .

وينكر عبد العزيز فهمى ، على سعد زغلول أنه فكر فى هذا الأمر ، ويسند بدايته الى محمد محمود باشا ، فيقول : « وذات يوم من أيام سبتمبر سنة ١٩١٨ ، كنت مع صديقى أحمد لطفى السيد ، وسعد زغلول ، ومحمد

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

محمود ، خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ، فلما جاوزنا بابها واتجهنا الى الجهة القبلية نحو ميدان الفلكى ، اعترض محمد محمود باشا سبيلنا واضعا عصاه أمامنا فى عرض الرصيف وقال :

ـ الى أين تذهبون ؟! اننى أريد أن نتحدث في مصير مصر ٠٠ لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ، ولابد من النظر فى تأليف وفد كى يسافر للمطالبة بحقوق البلاد ٠٠

وقد سرنا نحن مع محمد محمود باشا الى منزل والده ، وأرسلنا الى على شعراوى باشا ، فحضر الينا ٠٠ وفى أثناء وجودنا معا بسلاملك المنزل أستعاد سعد زغلول من محمد محمود باشا بيان ما يريد ، فكرر ما سبق له قوله من ضرورة السعى للحصول على حقوق البلاد ، وتاليف وفد للعمل لهذه الغاية ٠٠ فأبى سعد زغلول موافقته على ذلك قائلا :

ـ ان الوقت غير مناسب لان الانجليز منتصرون ، وعددهم ومعداتهم كثيرة تملأ البلاد ٠٠ وهذا وضع لا أمل معه فى الحصول على شىء منهم ٠٠

ثم استطرد سعد قائلا :

ـ أرى الأولى من ذلك أن نؤلف جمعيـــة يساعد أعضـــاؤها بعضهم بعضا ٠٠

فنزل علينا هذا الكلام كدش بارد ، فأمسكنا عن الحديث ٠٠ وانصرف سعد باشا الى بيته وانصرفنا نحن ٠٠٠٠ وقطعنا النظـــر عن مسألة تاليف وفد ٠٠٠٠ »(١) ٠

---

(١) عبد العزيز فهمى : هذه حيـــاتى ، ص ٧٢ ، ٧٣ : كتاب الهـلال العـدد ١٤٥ ابريل ١٩٦٣ ٠

ولا يشير لطفى السيد فى « قصة حياتى »(١) الى ما حدث من تفاصيل هذا اللقاء الأول ، ويجمل فيقول : « وبدأنا نحن الأصدقاء الخمسة : سعد زغلول ، وعبد العزيز فهمى ، وعلى شعراوى ، ومحمد محمود ، وأنا ٠٠ نفكر فى كيفية الاستفادة من المبادىء الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ويلسون ٠٠٠٠ وفى نوفمبر سنة ١٩١٨ بدأنا نؤلف الوفد المصرى ، واستقلت من من دار الكتب المصرية ٠٠٠ وأخذنا نعمل فى ذلك الحين ، على ما جاء فى مذكرات صديقى عبد العزيز فهمى » ٠

ولا أرى فيما رواه عبد العزيز فهمى عن موقف سعد زغلول حين فوتح فى الأمر شيئا من الحقيقة ولعل سعدا طلب التريث دون الرفض أو الاحباط ، وكان يدرك تماما مدى ما يقدرون عليه وهو دون ما يقدرون عليه فى مواجهة الملمات ، كما انهم من جيل ما بعد الثورة العرابية وهو غير جيل الثورة العرابية الذى نشأ سعد فى أحضانه وشارك فى أحداثه كما أشرنا من قبل ، ولعل أقربهم الى فكر سعد كان لطفى السيد ، الا أن لطفى السيد كان يدلى بالرأى ولا يعدوه الى الكفاح فى سبيله ، شأن الفيلسوف يفكر للناس ولا يعنيه أن يسير الناس وراءه ، فحين أخذ بدعوته للاستقلال التام ونسب اليه أنه يعنى بذلك الخروج على الدولة العثمانية صاحبة السيادة الرسمية ، تمهيدا لرفع الدعوى الجنائية ضده ، رد بأنه يقول الاستقلال التام ولم يقل الاستقلال الكامل ، وهناك فرق بين الكمال والتمام يظهر فى قول القرآن الكريم « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى » ويعقب على ما حدث حينذاك بعد مرور أكثر من أربعين عاما ، فيقول: « وانى لا زلت آسفا حتى اليوم لذلك الرد فان الاستقلال الكامل أشمل من

---

(٢) كتاب الهلال ، ص ١٧٨ وما بعدها : العدد ١٣١ فبراير ١٩٦٢ ، ويبدو أن لطفى السيد قد قرأ مذكرات عبد العزيز فهمى قبل أن تصدر ، وقد صدرت بعد وفاته بسنوات ، وقد توفى عام ١٩٤٨ ٠

الاستقلال التام ، لأن المعنى فى ـ أتممت عليكم نعمتى ـ أى أسبغت عليكم نعمتى ، ولا يلزم أن يكون أكملت »(١) ويقول فى مناسبة أخرى : « ولكننى لم أندم على شىء ندمى على ذلك التفسير الذى أحبطت به دسيسة القوم »(٢) .

وعند قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ سعى مع حسين رشدى وعدلى يكن « لتعترف انجلترا باستقلالنا ، ونكفل لها مصالحها الى حد أن نعاونها بدخولنا معها الحرب اذا كان هذا ضروريا »(٣) فلما فشل المسعى ، ويئس من تحقيق ما ينشد « كسر قلمه ـ كما يقول ـ واعتزل السياسة والصحافة » وما لبث بعد قليل أن قبل الوظيفة « حتى لا يقبض الانجليز على » وعين مديرا لدار الكتب المصرية خلفا للدكتور شاده المدير الألمانى .

وكان من طبيعته المسالمة أن أخذ جانب المعتدلين من رجال الوفد فى مفاوضات ملنر ، « فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على رياسة المفاوضات وانتقل الأمر الى خصومة كان مظهرها التلاحى اعتزلت السياسة ، ثم عرض على أن أرجع لدار الكتب المصرية ، فرجعت اليها »(٤) .

وكان لطفى السيد وعبد العزيز فهمى صديقى عمر ، وامتدت الصداقة بهما على درب الحياة فلم تنقطع من مطلع الصبا الى نهاية العمر ، ومع اختلاف مشربيهما لم تهن الصداقة بينهما أبدا ، وكانا أقرب رجال الوفد سنا من سعد زغلول اذ ولد عبد العزيز فهمى عام ١٨٧٠ ولطفى السيد عام ١٨٧٢ ويسبقهما سعد زغلول بنيف وعشر سنوات(٥) .

---

(١) قصة حياتى ، ص ٨٠ .
(٢) العقاد : رجال عرفتهم ، ص ٢٣١ .
(٣) قصة حياتى ، ص ١٦٢ وما بعدها .
(٤) المصدر السابق ، ص ١٨١ .
(٥) يذكر تاريخ ميلاد سعد زغلول على وجه الترجيح فليس فى سجلات المواليد ذكر له ويقال انه ولد فى ذى الحجة ١٢٧٤ هـ ـ يولية ١٨٥٧ . والمدون فى شهادة الليسانس التى حصل عليها من باريس أول يونية ١٨٦٠ .

وكان عبد العزيز فهمي أقرب في مسيرة حياته الى سعد زغلول منه الى لطفي السيد ، فقد بدأ حياته كما بدأها سعد زغلول موظفا ثم في سلك القضاء فالمحاماة حتى جمع بينهما المطاف في الجمعية التشريعية ، فكانا ألمع نجومها ، الا أن نجم سعد كان يكسف الى جواره كل نجم آخر ، فقد فاز في انتخابات الجمعية التشريعية عن دائرتين بالرغم « من عداء الخديو له وعداء كتشنر ورئيس الحكومة ، ولابد أنهم جميعا استخدموا كل وسائل الاغـراء والارهاب (في حدود القانون) لاسقاطه ومع ذلك فقد نجح هذا النجـاح الساحق .. ولو كان القانون يصرح له بالترشيح عن أكثر من دائرتين لفاز كذلك ، مما يدلنا على مدى النجاح الذى بدأ يحوزه لدى جماهير الشعب »(١) .. « ولأول مرة يتقدم رجل في وزن سعد زغلول يخاطب (رجـل الشارع كما يقولون) ويقول له انتخبني ، واذا انتخبتني فسوف أفعل (كذا وكيت) وقد كان هذا شيئا جديدا لا عهد للناس به » ووزع على الناخبين منشورا انتخابيا تأساه غيره فيما بعد . ولم تكن معركة وكالة الجمعية التشريعيـة وأى الوكيلين أحق بالرئاسة في غياب الرئيس (المعين) معركة بين سعد زغلول وعدلى ، ولكنها كانت معركة حول مصدر السلطة أهو الأمة أم الحكومة، وذلك هو جوهر الحياة الدستورية ، وحسمها سعد زغلول بقوله :

« انى أقبل شخصيا أن يرأسها سعادة عدلى يكن باشا . وهذا من شخصى لشخص عدلى باشا لا بصفة حق من حقوق الحكومة »(٢) فقد كانت القضية لديه هي الأمة أو الحكومة .

ولعل عبد العزيز فهمى كان يحس وطأة تلك الزعامة الطـاغية التى

---

(١) أحمد حسين : المصدر السابق ، ص ١٤١٣ وما بعدها .
(٢) العقـاد : المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

تحجب زعامته - والناس أولا وآخرا بشر - فان لم تحمله الموجدة عليها ، فلا أقل من أن يحمله الاعتزاز بالذات على اثبات وجوده الى جوارها ، فقد أثنى سعد مرة على عبد العزيز فهمى (بك) فى الجمعية التشريعية • « فوقف عبد العزيز بك - كما يروى العقاد - يقول : لى الحق أن أطلب منع سعادة سعد باشا عن هذا الكلام لانه يمس الشخصيات • فلم يزد سعد باشا على أن قال وهو ماض فى كلامه : المنع يكون عند الطعن الشخصى لا عند المدح • وليس الأمر توزيع مزايا بل يجب علينا أن نكلف بالعمل من هو أكثر أهلية له • ويجب أن نعطي لمن نكلفه بهذا العمل حق التصرف ••• » •

ولم يكن هذا المعنى مما يغيب على رجل كعبد العزيز فهمى ، وان عرف عنه انه حين ينفعل لا يحسب لكلامه حسابا ، على عكس سعد فلم يكن ينفعل أبدا ، وكانت سرعة بديهته فى الرد المفحم تكفيه الانفعال • وكان لعبد العزيز فهمى من ذلك شطحات عديدة ، من ذلك ما يرويه « العقاد » من استنكار الأمير محمد على توفيق ، وكان وليا للعهد ، لدعوة عبد العزيز فهمى لكتابة العربية بالحروف اللاتينية « فثارت عليه ثائرة عبد العزيز فهمى وبسط لسانه فيه بكلام حاد على مسمع من أعضاء « نادى محمد على »(١) وقد كان الأمير محمد على رئيسه يومئذاك ••• » ثم يقول انه « مطالب باحترام ولى العهد بحكم الدستور » ثم خرج من النادى توا الى قصر عابدين فكتب اسمه فى دفتر التشريفات وجعل مناسبة هذه الكتابة فى غير موعد من مواعيد التهنئة أو المعايدة : انه يسأل الله أن يرزق الملك ولى عهد رشيد تقر به عيناه » ونراه يرد على ما ذكره عبدالعزيزفهمى عن تكوين الوفد الأول الى السهو « أما بقية

---

(١) يعرف الآن باسم « نادى التحرير » وخصص لرجال السلك السياسى المصرى •

الكلام على المناقشات التى دارت عند التفكير فى اثارة القضية الوطنية ، فهى أحوج من هذه القصة الى التعقيب ، وهى لحسن حظ التاريخ مما يكفى للتعقيب عليه مجرد البيان الوجيز .. »[1] .

ويذكر محمد كامل سليم : أن « سعد زغلول وعبد العزيز فهمى أقوى شخصيتين مصريتين عرفتهما فى حياتى حتى الآن ، ولا يقارن بهما أى مصرى آخر فى مصر الا رجحت كفتهما وأثبتت المقارنة أفضلية هذين الرجلين وامتيازهما على كل ما عداهما » .

« والعجيب أنى أحبهما حبا جما رغم ما بينهما من تفاوت فى المذهب واختلاف فى النظرة وفى السياسة » .

« ان أوجه الشبه بينهما كثيرة :

فكلاهما ذكى مفرط الذكاء ، فصيح اللسان ، بليغ البيان الى أقصى درجات الفصاحة والبلاغة . وكلاهما صريح لا يتردد فى التعبير عن رأيه والدفاع القوى عن وجهة نظره ولعل سعد أصرح وأقوى منه . وكلاهما قوى الشكيمة قوى الشخصية عنيف الكفاح ولعل سعدا أقوى وأعنف . وكلاهما محام بارع ضليع درس القانون وتفقه فيه وتعمق ، ولعل عبد العزيز فى ذلك المحق . وكلاهما حاضر البديهة شديد السخرية ، فتاك المنطق عظيم الاعتداد بنفسه وهما فى ذلك فرسا رهان . وكلاهما مناقش لا يمل ، ومجادل لا يكل ، ومحاور مداور بالمنطق المتين والعقل المكين ، ولا يلين ولا يستكين . وكلاهما متعصب لرأيه لا يحيد عنه قيد أنملة ، حبه للاقناع أضعاف أضعاف استعداده للاقتناع .

وأوجه الخلاف بينهما قليلة العدد : ولكنها كبيرة فى الوزن والشأن والخطر وبعد الأثر .

---

(١) العقاد : رجال عرفتهم : أحمد لطفى السيد ، ص ٢٢٧ و٢٢٨ .

فسعد خطيب مصقع يهز المنابر ، ويؤثر في النفوس أبلغ تاثير ، في المتعلمين والجماهير على حد سواء ، وعبد العزيز فهمي لا يسمو الى هذه المرتبة بل هو دونها بمراحل فليس له سمته ولا صوته ولا روعته .

وسعد زعيم أمة وصاحب رسالة ، ورئيس رجال ثورة واسمه يفعل في مصر مثل السحر وزيادة . وعبد العزيز فهمي زعيم أغلبية من أعضاء الوفد(١) .

وسعد يرفض مشروع ملنر وينادى بالتحفظات ويتمسك بالاستقلال وعبد العزيز فهمي يقبل مشروع ملنر ويستخف بالتحفظات ويعتبر الاستقلال محالا في الظروف الراهنة .

وسعد يريد تحقيق ما يريد تنفيذا للتوكيل الذى حصل عليه من الأمة ، فيجد في عبد العزيز فهمي وأصحابه وعدلى العقبة الكأداء والصخرة الصماء .

وعبد العزيز فهمي يريد تحقيق ما يريد فيجد في سعد المارد الذى ستحيل التغلب عليه .

من هنا نشأت الكراهية بين الرجلين العظيمين .

كلا الرجلين العظيمين النابهين (سعد زغلول وعبد العزيز فهمي) يريد التخلص من صاحبه اللدود اللجوج حتى يخلو له الجو فيحقق ما يريد ، ولكن ليس الى الخلاص من سبيل حتى الآن »(٢) .

وقد نرى في التنافس بين عظيمين ما يصل بالأضعف منهما الى الموجدة

---

(١) يشير الى اغلبية اعضاء الوفد الذين وقفوا الى جانب عدلى ضد سعد ، وعرفوا بالمعتدلين وكانوا أقرب الى الملاينة منهم الى التصدى والاصرار .

(٢) محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى ص ٣٨ و٣٩ .

أو شيء من الحسد ويصل بالأقوى الى الترفع أو شيء من الاحساس بالتفوق يغنيه عن الموجدة والحسد ، وفي مثل هذا الموقف لا نثق بقول الضعيف في الأقوى ، ولا نقيم وزنا لما رواه عبد العزيز فهمي عن نشأة الوفد •

وما كان بين سعد زغلول وعبد العزيز من اختــــلاف في الرأي وفي الأسلوب بلغ ذروة التحامل ولا أقول الكراهية ، — كما يصفها محمد كامل سليم — وان لم تخل من الموجدة ، هو الاختلاف ما بين الجيل الذي شارك في الثورة العرابية والجيل الذي نشأ في أعقابها ، فجيل الثورة العرابية ناقم على الخديوية لوقوفها دون الحركة الدستورية التي قدمت للبلاد أول دستور عصري عام ١٨٧٩ سبقت به مصر كل بلدان العــــالم الشرقي ، ولاستعانتها بالانجليز في القضاء على حركة العرابيين ، وهو ما عبر عنه الشيخ محمد عبده في حديثه الى صحيفة « بول مول جازيت » الانجليزية ، في منفاه كما سبقت الاشارة بقوله : « ان توفيق باشا أساء الينا أكبر اساءة ، لأنه مهد لدخولكم بلادنا ، ورجل مثله — انضم الى أعدائنا أيام الحرب — لا يمكن أن نشعر نحوه بأدنى احترام ، ومع هذا اذا ندم على ما فرط منه وعمل على الخلاص منكم ربما غفرنا له ، لأننا لا نريد خونة وجوههم مصرية وقلوبهم انجليزية» وبقى الشيخ محمد عبده في نقمته على الخديوية حتى آخر يوم في حياته •

وظلت هذه النقمة على الأسرة المالكة والانجليز لا تفارق سعد زغلول، فان هادن الانجليز كأستاذه محمد عبده ، فرغبة في الاصلاح الذي يتحقق على أيديهم ولا يتحقق على أيدي الخديو ، وقد وجد الشيخ محمد عبده من الانجليز عونا فيما نادى به من اصلاح ، وهو الذي رشح سعد زغلول وزيرا للمعارف — كما سبق القول — وفي مدرسة الشيخ نشأت الطبقة المثقفة من أبناء الأعيان وهم الذين قادوا الحركة الوطنية فيما بعد بزعامة سعد زغلول ، الا أن عقدة الخوف من مغامرة قد تصيب البلاد بنكسة كالتي أصابتها بفشل

الثورة العرابية ، أو على أيدى العرابيين كما كان القول السائد حينذاك وهى العقدة التى غرستها الخديوية فى قلوب الناس وهو القول الذى أخذت دوائر القصر تردده وتؤكده ايهاما للناس بأن الثورة العرابية حركة تمرد قام بها عرابى وبعض من تشيعوا له وليس للمصريين يد فيها وليس فيهم من كان يؤيدها وجرت على البلاد أعظم النكبات ٠

ولم تكن هناك مهادنة بين سعد زغلول والاحتلال الا فيما يراه من اصلاح لا يتصدون له فيه ، فلما تصدوا له وقع الخلاف بينه وبينهم ، كما كان منه فى موقفه من قانون المطبوعات عام ١٩٠٩ وتهديده بالاستقالة(١) وكان وزيرا للحقانية ، وما كان من اعتراضه على محاكمة محمد فريد دون الرجوع اليه بوصفه وزيرا للحقانية ، ورفضوا من بعد أن يشترك فى الوزارة حين رشح لها فى وزارة حسين رشدى الثانية ، وجاء رد الحكومة البريطانية حاسما بألا « يدخل سعد زغلول الوزارة » وأصبح سعد زغلول غريما للسلطتين الفعلية والشرعية معا ، كما قلنا من قبل ٠

وقد عرف سعد زغلول طوال حياته بالحكمة وبعد النظر وقد يرى حقيقة الشىء فلا يحيد عنه بينما تراه الكثرة خطأ ، كما كان موقفه من مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ، وهو مشروع فرنسى ، لم تر الحكومة الانجليزية ، رفضه ، بعد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا ، وما كان من تقارب الدولتين ضد الأطماع الألمانية ، ولم تتحمس له وتركت الأمر للحكومة المصرية تبرم فيه ما تراه ، وكان ظاهر الحكومة البريطانية تأييد المشروع وباطنها رفضه ورأت الحكومة المصرية برياسة بطرس باشا غالى عرض الموضوع

---

(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ قسم ثان ، ص ١٧٥ ٠

على الجمعية العمومية بعد موافقة « جورست » واختير سعد زغلول للدفاع عنه أمام الجمعية العمومية ، وما كان سعد زغلول يجهل اجماع الرأى العام واتجاه الجمعية العمومية على رفض المشروع ، وكان جورست قد صرح — كما يروى شفيق باشا فى مذكراته — « أنه اذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع » بالرغم مما كان من تنديد جورست بأهلية المصريين للحكم النيابى ، وما نظن سعدا قبل هذه المهمة الا وهو يدرك تماما رفض الجمعية العمومية للمشروع ، وكان شرطه الأول أن يكون رأى الجمعية العمومية قاطعا ونهائيا ، ولم يكن من المعقول أن يقبل رجل فى حصافة سعد زغلول الدفاع عن مشروع راح ضحيته رئيس الوزراء ، ولكنها كما يقول شفيق باشا كانت « تنفيذا لصفقة متفق عليها » وكان ختام كلمته فى الجمعية : « والآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة ، ولم يبق الا واجبكم والمسئولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون ، فان لكم الرأى الأعلى »(١) .

وحقق سعد ما يبغيه — كما نعتقد — وان لم يفصح عنه قولا ولكن موقفه كان يُفصح عنه ، وهو تأكيد سلطة الأمة فى شخص ممثليها ، وقدرة ممثليها على الانابة عن الأمة فى رأيها ، وحق الأمة فى نظام دستورى يضع — كما قال من بعد — « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » .

ويقول أحمد حسين — فى موسوعة تاريخ مصر — : « وهكذا يجب أن يسجل هذا الموقف لسعد زغلول وليس عليه ، وعندنا أنه ارهاص لما سيكون عليه سعد زغلول بعد عشر سنوات من أنه زعيم هذا الشعب زعامة لم يشهد لها التاريخ مثيلا »(٢) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، ص ١٧٠ .
(٢) عام ١٩١٠ ، ص ١٣٥٩ .

ولعل الفرق بين سعد زغلول والخارجين عليه من رجال الوفـــد الأول
ما كان من فرق بين موقفه وموقف عبد العزيز فهمى حين انتهر المتظاهرين
الطلاب ، ويطلب اليهم « ألا يزيدوا النار اشتعالا عند القوم » وينصح
محمود أبو النصر وعبد اللطيف المكباتى « بالتزام السكون ، واجتناب
مرات ، ويطلب اليهم محمد على علوبة « أن يعكفوا على دروسهم ملازمين
ء والسكينة » كما قدمنا من قبل ، بينما كان سعد ينشد هذه الثـورة
ل فيها ويقول « لابد من قارعة » وهى الثـــورة التى يرجوها لتيقظ
نجليز من غفلتهم فيستجيبوا للمطالب المصرية .

وصدق ظن سعد ، فسمح الانجليز للوفد بما رفضوه من قبل وسمحوا
له بالسفر الى باريس وأفرجوا عن المعتقلين فى مالطة ، ولكن الآخرين
وا عن استيعاب الدرس ، ويراهم العقاد « من أصحاب مزاج الدعة الذين
سمون المشقة ولا يفهمون العناد والمثابرة فى تذليل الصعوبة » ولـــم
الى جانب سعد منهم غير « مصطفى النحاس » وكان سعد هـــو الـــذى
ره ممثلا للحزب الوطنى فى الوفد و « سينوت حنا » واختاره ممثلا لوفد
ـ عمر طوسون وللاقباط أيضا ، وانحازوا الى جانب عدلى حين لـــوح
نجليز له بقبول المفاوضات « وأن يكون هو المعتمد فى اجراء المفاوضات
ة » .

وأدرك سعد تلك اللعبة الانجليزية لتمييع المطالب المصرية ولم يدركها
ون — كما قلنا من قبل — . وقبل الانجليز أخيرا ما لم يقبلوه من رشدى
ى فى البداية ، وكان عودا على بدء دارت فيه السياسة الانجليزية طـوال
عشر عاما انتهت بعقد معاهدة الصداقة والتحالف عام ١٩٣٦ ، على يد
ة الوطنية .

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٣٣٦ .

أزمة الزعامة :

كانت أغلبية الوفد الى جانب مشروع ملنر أساسا للتفاوض ورأت الأمة ولجنة الوفد المركزية بالقاهرة أن تحيطه بتحفظات رأت فيها أساسا لبدء المفاوضات وأولها التسليم صراحة بالغاء الحماية ، والاعتراف الدولى باستقلال مصر ، وقيام حكومة دستورية ملكية تستمد سلطاتها من الأمة وحدها ، ووزارتها مسئولة أمام هيئاتها النيابية ٠

ولم يكن سعد زغلول منذ البداية راضيا عن مشروع ملنر ، ولكنه رأى أمام رضاء أغلبية اعضاء الوفد به ، عرض المشروع على الأمة ، وكتب الى خلصائه برأيه الخاص فى المشروع ، حتى لا يغيم الرأى على الأمة ، اذا ما أيده مبعوثو الوفد الى مصر ، فتظن الأمة ويظن أعضاء الوفد فى مصر أنه رأى سعد ٠ وكانت الحفاوة بهؤلاء المبعوثين تأييدا لسعد أكثر منها تأييدا لهم ، وكان الحرص ديدنهم حين لمسوا مكانة سعد لدى الأمة فاخذوا يخاطبون الأمة بلسانه وان جانبهم الحياد ٠ بينما بذل مصطفى النحاس جهدا كبيرا « فى محاولة حمل أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات على قبول التحفظات ٠ ولكن أعضاء الوفد الأربعة بذلوا جهودا من ناحيتهم كذلك على أن تكون هذه التحفظات مجرد رغبات يحقق الوفد منها بالمفاوضة ما يستطيع تحقيقه ، وما لا يستطاع تحقيقه يؤجل مؤقتا »(١) ٠

وعاد أعضاء الوفد جميعا الى باريس برأى الأمة وقالوا أنها رغبات وقال سعد أنها تحفظات ، وكانت أزمة الزعامة ، لقد رأى سعد أن الامة حملته أمانة لا يستطيع الفكاك منها ولا يرضى بالفكاك منها ، وأكثر أعضاء الوفد يكتفون بما كان ويرون أنه غاية ما يقدرون عليه ، وليس لهم ثقة فى

---

(١) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا ، ص ١٣٥ ٠

الأمة ، « فان ثورة ١٩١٩ - كما صرح عبد العزيز فهمي لمحمد كامل سليم - قد انتهت تماما ، وقد تغلب عليها الانجليز وأطفأوها بعد شهور قلائل ، وأيدت الدول جميعا مركز بريطانيا فى مصر ، ونحن من ناحيتنا قد استغللنا هذه الثورة وآثارها الى أقصى حد ممكن ، وحصلنا من الانجليز على أقصى ما يمكن الحصول عليه فى الظروف التعسة الموجودة فى مصر ، ثم استطرد قائلا : ان عدلى سيعود الى مصر بعد توطئة لتأليفه وزارة الثقة ، وهى أول وزارة وطنية تتولى الحكم فى مصر وسعد باشا يظن خطأ أننا نؤيد عدلى طمعا منا فى أن يأخذ بعض أعضاء الوفد وزراء معه ، وهذا وهم وضلال فلن يقبل عضو فى الوفد دخول هذه الوزارة منعا للظنون والأوهام ، ثم ينظر بعد ذلك فى تأليف وفد رسمى مصرى ليتفاوض مع وفد رسمى بريطانى لوضع مشروع معاهدة تحالف بين البلدين . ثم قال - وستجرى فى مصر انتخابات عامة لاقامة نظام برلمانى »(١) .

وكان الموقف - كما صوره محمد كامل سليم - « أن عدلى لم يعمل على تقسيم الوفد بل كان الوفد منقسما من تلقاء نفسه ، حتى قبل وصوله الى باريس ، وأن أغلبية أعضاء الوفد هى التى تعلقت بعدلى .... وأن انقسام الوفد الى معسكرين كان نتيجة أسباب داخلية فى الوفد نفسه ، وبعبارة أدق كان نتيجة رأيين وعقيدتين مختلفتين متعارضتين : اعتقاد الرئيس سعد بضرورة التمسك بقضية الاستقلال مهما تكن النتائج والمتاعب. واعتقاد الأغلبية باستحالة الحصول على الاستقلال فى الظروف الحاضرة وبضرورة قبول ما يمكن نيله وكسبه عن طريق المفاوضات مع ملنر » .

وكان الفرق بين الاثنين - كما سبق القول - هو الفرق بين سعد

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

زغلول ربيب الثورة العرابية ، والآخرين ربيبى عهد الاحتلال ، وعدلى صهر البيت المالك وممثل طبقة الذوات التركية ، وان تغيرت العلاقات فى ظل الاحتلال بين أعيان المصريين والطبقة التركية من الناحية الاجتماعية ، وان بقيت المصالح تفرق بينهما ، حتى اختفت تلك الفروق أو زالت فى ثورة ١٩١٩ ، حين أخذ رشدى وعدلى ومن ورائهما السلطان فؤاد بتغيير العلاقات البريطانية المصرية التى أدت اليها ظروف الحرب .

وكان حسين رشدى قد قبل تأليف الوزارة فى بداية الحرب ، وزكاه المعتمد البريطانى بأنه « قانونى ضليع ومتحدث لبق ويصلح لمواجهة الظرف الحاضر » وهو من أعرق الأسر التركية وتولى وزارة الحقانية فى وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ ووزارة الخارجية فى وزارة محمد سعيد ١٩١٠ ، ثم الحقانية خلفا لسعد زغلول بعد استقالته من وزارة محمد سعيد ، وكان سعد أول وزير يستقيل برضاه فى وزارات الاحتلال » وكان عدلى يكن ، وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى أعضاء فى وزارة رشدى وقد سلم رشدى بكل ما فرضه الاحتلال على مصر خلال الحرب ، وكان من الطبيعى أن يزيل هذا الأثر الذى تركته وزارته من نفوس المصريين ولعله حين فكر فى تعديل وزارى خلال وزارته الثالثة فى ترشيح سعد زغلول وعبد العزيز فهمى ، كان يأمل أن يضفى عليها طابعا وطنيا ، لولا أن استبعدتهما الحكومة البريطانية ، ولعل ذلك أيضا كان من أسباب تأييده لسعد زغلول ورفاقه فى لقائهم بالمندوب السامى ، ذلك اللقاء المشهور فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .

وكان حسين رشدى أقرب أقطاب تلك الفترة سنا من سعد زغلول ويصغره بثلاث سنوات اذ ولد عام ١٨٦٣ ولم يكن له أية صلة بمواقف

---

(١) المصدر السابق ، ٢٠٨ .

ـمية حتى توليه وزارة الحقانية فى وزارة بطرس غالى ·

أما عدلى فهو قرين رشدى وأقرب الناس شبها ومشربا منه ، وان كان
· فى قوة الشخصية والمكانة ، وكانت استقالتهما معا فى ديسمبر ١٩١٨،
ـاجا على رفض الحكومة البريطانية الاذن لهما بالسفر الى لندن للبحث فى
ـنبل مصر السياسى بعد الحرب ، وكان السلطان فؤاد قد صدق عـلى
ـمما قبل أن يرجع فى ذلك الى المندوب السامى البريطانى · فلما راودت
ـمة البريطانية عدلى فى تشكيل الوزارة الجديدة ، اعتذر بحرج الموقف
ـل الحماية ، ويتوق الى معرفة حقوق الوزارة فى مواجهة الحماية البريطانية
ـكانت حقوقها معروفة فى ظل السيادة التركية ·

وحين أذنت الحكومة البريطانية له ولرشدى بالسفر الى لندن ، رفضا
ـم يقترن ذلك باجراء يعيد لهما بعض شعبيتهما ، وأكـدا أن موقفهما
ـسيئا اذا لم يسافر سعد زغلول الى لندن ويعود بلا شىء – كما جاء فى
ـة المندوب السامى الى وزير الخارجية البريطانية – وكانت استقالتهما
ـارهما عليها قد رفعت من مكانتهما فى نظر المصريين ·

وكان عدلى هو الآخر أقرب هؤلاء الأقطاب سنا من سعد زغلول بعـد
ـى فقد ولد عام ١٨٦٤ ولكنه ظل كرشدى بعيدا عن الحياة السياسية
ـعين وكيلا للجمعية التشريعية فى يناير ١٩١٤ فوزيرا للخارجية فى
ـمبر من نفس العام ·

ولم يكن سعد زغلول وقد انتهت اليه زعامة الأمة ليفـرط فى تلك
ـامة ، أو يخرج على حدود ما عهدت به الأمة الى الوفد فى توكيله عنها ،
الرئيس والـزعيم فى آن واحـد ، وللرئاسة مسئوليتها وللـزعامة
ـسها ، وقد نصبته الأمة رئيسا واختارته زعيما وهو الأمين عليهمـا ،
ـمله الرئاسة على الاصغاء لمن يرأسهم ، كما تحمله الأمانة على الوفاء بعهد

الوكالة وكان عليه أن يستجيب لمن يرأسهم فى عرض مشروع ملنر على صاحب الولاية وهو الأمة ، وأن يفى لعهد الوكالة بعرض الحقيقة على من حملوه أمانة الوكالة ، وكان رفضه لمشروع ملنر خاليا من التحفظات اقرارا لارادة الأمة دون ارادة الخارجين من أعضاء الوفد ممن رأوا فى الملاينة سبيلا الى الوفاق .

ولعله أراد أن يتأكد من ارادة الأمة حين تمهل فى اتخاذ القرار الأخير وان بقى صادقا مع نفسه فيما يراه من حق ، وصادقا مع أمته فيما يراه من حقها عليه ، فيقول لسكرتيره محمد كامل سليم بعد أن أزمع الخارجون عليه العودة الى مصر ، مؤيدين لعدلى : « لن أعمل الا ما أعتقد أنه فى مصلحة مصر ، فان كان فى حركتهم منفعة لمصر فأنا راض كل الرضا ، وان لم يكن فلأمر ما أراد الله وقوع هذا الانقسام ، وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم. ان هذه الأزمة قد طالت واحتدت واشتدت ولو بقيت على حالها لما انحلت، أنا فى الحق على صخرة الله ، والله لابد أن ينصرنى »(١) .

وأنكر العائدون وقوع انقسام فى صفوف الوفد ، أو خلاف مع الرئيس ولكن الناس ظلوا فى حيرة من الأمر ، وان كانت قلوبهم مع سعد ، حتى رأى سعد أن يعود الى مصر ، فما عادت باريس ميدان المعركة ، وأصبح ميدانها مصر .

سعد والسياسة البريطانية :

كان سعد أعرف الناس بسياسة بريطانيا ومداوراتها ومحاوراتها فى مصر ابقاء على نفوذها وسيطرتها على الحكم والسياسة فى مصر ، وقد تمرس

---

(١) أزمة الوفد الكبرى : سعد وعدلى ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

بأساليبهم منذ كان موقفهم من الثورة العرابية ، ومنذ أصبح لهم النفـوذ الأعلى في البلاد على عهد كرومر ، ومنذ عمل وزيرا للمعـارف ، فكان أول مسئول مصرى يتصدى لسياسة الانجليز فى التعليم ولنفوذ دنلوب المستشار الانجليزى لوزارة المعارف ، ثم ما كان من موقفه حين تصـدى لسياسة الأحتلال وأطماع الخديو في عهد الوفـاق • حتى أدرك الانجليز انه ليس برجلهم فكانت الجفوة بينه وبينهم تزداد على التوالى ، حتى نفيه الى مالطة وكانت ثورة ١٩١٩ غضبا لنفيه وكان نفيه هو الشرارة الأولى التى أوقدت نيران الثورة •

ولم يدرك الانجليز أن مصر يمكن أن تثور ، وحين استدعت الحكومة البريطانية ممثلها فى مصر « سير ريجنالد ونجت » فى يناير ١٩١٩ ، ليشرح لها ما يدور فى مصر بنفسه ، لم يلق من « لورد كيرزون » القائم بأعمـال وزارة الخارجية البريطانية أذنا صاغية ، ويرى « لورد لويد »(١) أنه قصر فى بيان الواقع ، وكان الواجب أن يلح فى اتباع رأيه « وكان من رأيه السماح للوزيرين رشدى وعدلى بالادلاء برأيهما الى لندن ، ولمن يشاء من المصريين بذلك •

ويعود لورد لويد ، فيصم قرار الحكومة البريطانية بالخطأ ، ويرى أنها لو أجابت الوفد الى طلبـه وسمحت له بالسفر الى باريس ، لمنى بالفشل وعاد خائبا الى مصر ، وكان أن خاضت الحكومة البريطانية معركتها فى مصر حيث كانت اليد العليا للوطنيين ، وقد أخطأ لورد لويد بدوره ، فما كان رفض ونجت لمقابلة سعد زغلول ورفاقه ، وما كان سفر الوفد الى باريس ليبعدهم عن ساحة المعركة ، وما كانت ثورة ١٩١٩ بسبب نفى الزعماء ،

---

(١) Lord Lloyd : Egypt since Cromer VI pp. 289 -290

وان كان نفيهم هو الشرارة التى فجرت برميل البارود ، فقد كانت مصر تغلى بالثورة ، وما كان ينقصها غير نداء الزعيم ، وقد جاء الزعيم وحدد مطالب مصر فى لقائه مع ونجت ، ولو لم يقابله ونجت ، لذهب بندائه الى الشعب ، كما كان منه فى الرد على « برسيفال » فى جمعية التشريع والاقتصاد ، وما كان من اقبال الامة على توقيع التوكيلات للوفد ، وما كان من احتجاجه لدى الرئيس ويلسون فى باريس على منع مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح ، وبقى يوالى احتجاجه الى وفود الدول عند مجيئهم الى باريس ، وما كان من خطابه بانكار الاحتلال والحماية التى : « هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون الدولى ، ومخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة ، فنحن أمام القانون الانسانى أحرارا من كل حكم أجنبى ، فلا ينقصنا الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال »(١) .

هذا الى جانب وقوف مصر حكومة وشعبا صفا واحدا فى المطالبة بحقوقها والاصرار عليها ، وما كان لأى اجراء أو سلوك سياسى أن يحملها على اليأس أو يقودها الى الفشل ، وهو ما غاب عن لورد لويد ، وكيرزون ، وتشيتهام(٢) وغيرهم من أقطاب السياسة البريطانية حينذاك ، وما كان فى قدرتهم أن يدركوا أو يعوا طبيعة مصر الكامنة فى أعماقها منذ آلاف السنين ، بما اتسم به المصريون من « وحدة الشعور » والقدرة على « الاستيعاب » التى وهبتهم الصبر دون النسيان ، فهناك اجماع دائم على غاية وهدف ، وهناك اتساق فكرى يصل المصريين بعضهم الى بعض على اختلاف أصولهم ومذاهبهم ، فاذا ألمت بهم كارثة صبروا عليها حتى يعرفوا مداها ، فاذا ضاع الصبر ،

---

(١) العقاد : سعد زغلول ، ص ٢٠٩ .

(٢) Cheetham ونطقها بالانجليزية شيتام وآثرنا كتابتها بحروفها العربية القريبة من هجاء الانجليزية .

حملتهم وحدة الشعور على العمل المشترك ، فى هبة واحدة ، لا تردهم قوة ، ولا يقف دون اصرارهم اصرار ، وهو ما يفسر طبيعة تلك الثورات التى تهب بين يوم وليلة من أدنى الوادى الى أقصاه دون سابقة تنظيم أو اعداد ، وأقربها ثورة ١٩١٩ ، فما هى الا ليلة حتى فارقهم الصبر على الاحتلال بعد أن وثقوا من غدره ، وأصبح النهار على شعب ثائر أعزل يقــابل الحراب الانجليزية بقدرة وأصرار ٠

ولا يعى تلك الحقيقة أو يدركها غير انسان ذكى ملهم ، وكان ســعد زغلول ، أقدر الزعماء جميعا عــلى ادراك تلك الطبيعة التى تسم المصريين بالثبات والقدرة وتحملهم الى الغاية الواحدة ، وفى هذا الشعور المشترك ، والقدرة على الاستيعاب تفسير لفوز الوفد فى كل انتخابات حرة يخوضها ، وتفسير لكل انتخابات مقيدة يقاطعها الوفد ، حـين يحجب الصبر وحــدة الارادة النابعة من وحدة الشعور ، ويعوقها عن الافصاح ٠

وبلغ من غفلة الانجليز بعد ما كان من لقاء سعد ورفيقيه بالمندوب السامى البريطانى فى نوفمبر من العــام السابق ، أن كتب ممثلهم فى مصر « سير ملن تشيتهام » الى حكومته « ان الوزيرين رشدى وعدلى قد فقدا ما نالاه من مكانة وقتية بعد استقالتهما ، وأن زغلول لا يتمتع بثقة ما ٠ وأن الحــركة القائمة لا تعدو ما كان من رغبة حسين رشدى أن تنال مصر نوعا من الحكم الذاتى بعد الغاء السيادة التركية ، ولم يظفر بشىء وتخلى عنها عندما عـاد يكررها عند تأليف وزارته الثالثة لمناسبة تولية السلطان فؤاد ، وذلك فى « أول لقاء بينه وبين المندوب السامى فى القاهرة » كما جاء فى رسالة ونجت الى لورد هاردنج ٠

ولعل ونجت وتشيتهام ، كان يصوران ما يدور فى خلد هؤلاء المعتدلين الذين اخذوا جانب عدلى فى النهاية ، منكرين على سعد صلابته أو عناده ،

كما وصفوه حينذاك ، وهو ما يثبته الدكتور هيكل فى مذكراته ، حين « فكر فيما يعتزمه الوفد وهل رسم خطة للعمل واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ، فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك ، وصارحته بما يدور بخلدى ، وسألته عن مبلغ اقتناع الوفد بما لسعيه من حظ فى النجاح ، وكان الرجل صريحا فى اجابتى . قال لى : ان خطتنا أن نسافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب تطبيق حق تقرير المصير على مصر والسودان ، فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود الحماية ، تنظيما أساسه قيام الحكم الدستورى الصحيح فى البلاد ، فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما ننوء به من سلطة مطلقة ، شرعية كانت تلك السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا فى الاستقلال ، اذ يتيح لنا فرصة النهوض بالشعب فى مدارج الرقى ، فاذا بلغ أشده لم يكن لغيره عليه سلطان »(١) .

أفكانت تلك هى خطة الوفد أول قيامه ، وهل كان يعرف بها سعد زغلول ويقرها ؟ ان أول ما تفصح عنه كلمات لطفى السيد أنها كانت خطة الوفد ، وقد صرح لطفى السيد بذلك واعترف به الى الدكتور هيكل ، وكان ذلك بعد مقابلة ونجت ، وتأليف الوفد برياسة سعد زغلول وجمع التوكيلات والخطاب الذى ألقاه فى الحفل الذى دعا اليه حمد الباسل فى داره ، ولم يكن ذلك مما دار فى اللقاء بالمندوب السامى ، فقد أجمع الأقطاب الثلاثة على طلب الاستقلال ، وان كان ونجت هو الذى قذف بهذه الكلمة اليهم ، حين سأل :

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية . ج ١ ص ٧٠ .

« اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ » ولم يكن ما دار من قبل يزيد على عبارة سعد زغلول فى أن للمصريين الحق فى أن يكونوا « قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم » •

فلما قذف ونجت بعبارته تلك ، قال سعد : « ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ » وقال عبد العزيز فهمى بعده ، معقبا : « نحن نطلب الاستقلال التام » •••• فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من ألوان المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء ، وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا • » ويضيف شعراوى: « نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » ويزيد سعد الأمر تفصيلا ، فيقول : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة فى طريقها الى الهند ، وهى قناة السويس، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل ونحالفها على غيرها ، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » •

ولم يكن ما أفضى به لطفى السيد للدكتور هيكل مما ورد على لسان الأقطاب الثلاثة ، أو جاء فى حديثهم مع ونجت ، ولربما كان سعد أوضحهم بيانا حين حدد طبيعة ما تكون عليه العلاقات بين مصر وانجلترا ، وكان لطفى السيد فى بيانه ذاك أقرب الى ما ذهب اليه رشدى ، وعدلى بطلب تنظيم الحماية • وكان لطفى قريب الصلة بهما الى حد بعيد •

ويعلق « أحمد حسين » على ذلك بقوله : « واذن فموضوع تنظيم الحماية كان فى الحسبان ، ولكن الحديث دار كما رأينا حول الاستقلال التام ، واذا كان فريق من الوفد سيجنح الى الاعتدال ، وقبول نوع من الاستقلال الشكلى والحماية من الناحية الفعلية فان سعد زغلول قد رفض ذلك وأصر على موقفه

من أن يكون الاستقلال تاما وكاملا وهنا تكمن عظمة سعد زغلول العجيبة ، فهذا الرجل الذى عاش طوال عمره واقعيا يرتبط بالواقع وبالتالى كان معتدلا قد تحول الى ثائر يعبر عن مصر الثائرة تمسكا منه بنص التوكيل المعطى له من الأمة »(١) .

ونضيف الى ذلك — كما قلنا فى تحليلنا لشخصية سعد — أنه كان أقرب الى روح مصر — وهو ربيب الثورة العرابية وتلميذ الشيخ محمد عبده — من غيره . فاذا نسب اليه الاعتدال فى البداية ، فان علاقته بالانجليز قبل الثورة لا توحى بأى نوع من الاعتدال فيما فيه مصلحة مصر ، ولكنه وقد كان يعمل وحده وما يهديه اليه ايمانه ، قد أصبح ممثلا لارادة الأمة ، وقد جاءت على هواه ، لايستطيع أن يتحرر من تلك الارادة ولا أن يخرج عليها . وهو ما كان من فرق بينه وبين رشدى وعدلى ، فى البداية ، وهو ما يراه « لورد لويد » أنه جاء متأخرا بعد الأوان .

وقد بدأت الحكومة البريطانية سياسة الملاينة . بعد أن لمست اجماع المصريين حكومة وشعبا على مطالبهم ، فاتخذت جانب المعتدلين لتفت من عضد المتشددين وتفتت الثورة ، وكانت البداية حين جاء « لورد اللبنى » الى مصر خلفا لونجت ، وحل محل تشيتهام فى توجيه السياسة البريطانية فيها ، وتولى منصبه الجديد فى ٢٥ مارس ١٩١٩ وحال وصوله اليها والثورة تجتاحها أثر نفى الباشوات الأربعة ، أنذر وتوعد ، حتى أيقن أن النذير والوعيد لا يجديان ، فما زالت مصر بغير وزارة بعد استقالة رشدى وعدلى ، وليس هناك من يجرؤ على تأليف وزارة تحل محل الوزارة المستقيلة ، ولم يجد نفى سعد ورفاقه فى تيسير الأزمة الوزارية وتأليف وزارة جديدة كما تصور

---

(١) موسوعة تاريخ مصر ، ص ١٥١٤ ، ١٥١٥ .

تشيتهام ، فى رسالته الى لندن بتاريخ ٩ مارس ، بقوله : « ان نفى سعد زغلول يجعل الموقف يسيرا » •

ولكن الموقف يزداد عسرا ، على غير ما يرى ، فلم يمض أسبوعان على نفى الزعماء حتى ألقى « لورد كيرزون » خطابا فى مجلس اللوردات _ وكأنه أراد أن يعرك روح الثورة عند المصريين _ أشاد فيه بموقف الموظفين ورجال الجيش والبوليس لاخلادهم الى السكينة والهدوء ، « ومثابرتهم على أعمالهم ابان الهياج الذى غمر البلاد » _ على حد تعبير العقاد _ وهم صفوة المثقفين من أبنائها ، فكان ثناء مهينا ، أقرب الى الاتهام منه الى الثناء ومجلبة للعار منه للحمد ، فقرروا الاضراب ، وامتد اضرابهم فشمل كافة الطوائف الأخرى من المهنيين والحرفيين والتجار •

وانتقل من الثناء على الموظفين ، الى ابداء الرضا عن رشدى وعدلى ، ويعتذر عما كان من « سوء التفاهم ، فان حكومة جلالة الملك لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء اثنين من الوزراء المصريين ، هما رشدى باشا وعدلى باشا الى انجلترا ، بل على النقيض من ذلك ، فان وجودهما هنا يقابل بمنتهى الرضا والارتياح وانى شخصيا أحترم هذين الرجلين السياسيين اللذين قدما لمصر وللامبراطورية مدة الحرب خدمات لها قيمتها ، وحين طلب اليهما فى نهاية العام الماضى أن يؤجلا زيارتهما لهذه البلاد لفترة من الزمن ، لم يكن ذلك الا لأن اجتماعات مؤتمر السلام لا تيسر لنا العناية الواجبة بالمسائل الهامة فى علاقتنا بمصر فى المستقبل ، ولا تتيح لها من الوقت ما تتطلبه •

« وأكرر القول بأن زيارة هذين الوزيرين أو غيرهما من الساسة المصريين ممن يضطلعون بالمسئولية العامة سوف تقابل بكافة الرضا والارتياح • ومن أهم الأمور التى ننشدها على الدوام أن نصل معهم الى اتفاق

يحدد الشكل الذى تكون عليه الحماية البريطانية فى المستقبل » ٠

ويعطف على سعد ، فيقول : « ان الحال مع سعد يختلف تماما عنه مع هؤلاء لأنه هو وشيعته أعداء لبريطانيا ، وهم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وهم أناس غير مسئولين ، يرمون الى اخراج الانجليز من مصر » ٠

وقبل أن تقع (القارعة) ، كانت الغيوم تتجمع لتسفر عن رعـــودها وبروقها ، فقد قبل السلطان استقالة حسين رشدى أول مارس بعد أن ظلت معلقة لاكثر من أربعة شهور (٢ ديسمبر ١٩١٨ ـ ٩ ابريل ١٩١٩) ، ويبدو أن الانجليز قد ظلوا حتى ذلك الوقت غافلين عن حقيقة ما يجرى فى مصر ، فنراهم لا يبدون اهتماما باستقالة الوزيرين ، وقد ظنوا أنهما سيخضعان كما خضعا من قبل ، ويكتب ونجت الى لورد بلفور بأن « الوزراء يدركون مع مرور الوقت أنهم قد غالوا فى مطالبهم ، ويتمنون لو وجـــدوا سبيلا الى التراجع يستر موقفهم أمام الرأى العام ٠

ويبقى الانجليز عـــلى ظنهم الخـــاطىء ، فيكتب تشيتهام الى لـــورد كيرزون فى ٢٤ فبراير بأن : «انتظار رشدى وعدلى طويلا لقبول استقالتيهما، قد ذهب بشعبية الاستقالة ، وفقد الوزيران كـــل نجـــاح أحرزاه من وراء الاستقالة ولما لم يجد أى جهد لاثنـــاء الوزيرين عن الاستقالة قبلها السلطان أخيرا بعد أن فشلت المحاولات التى بذلت مع عدلى وعبد الخالق ثروت لتأليف وزارة جديدة ، كما فشل التلويح للوزيرين المستقيلين بالسفر الى لندن كما طلبا من قبل ، ولكنهما اعتذرا بأن العرض جاء متأخرا ، وليس لسفرهما قيمة بغير سعد ٠

واحتج الوفد على السلطان لقبـــوله استقالة الوزارة ، وكان احتجـــاجا عنيفا فيه تأنيب شبيه بالتهديد ، وتبعه باحتجاج آخر الى معتمدى الـــدول الأجنبية بالقـــاهرة ، وجـــاء فيه : « أن الـــوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى

انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لانها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مفروضا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق مصر والقضاء عـــلى البقية الباقية لها من حقوق »(١) .

وكان لنفى سعد وزفاقه ، وقد ظن تشيتهام ، أن ذلك يجعل الموقف يسيرا - كما سبق القول - واحتج أعضاء الوفد الباقون على نفى الزعمـــاء لدى السلطان ، اذ يتبوأ « أكبر مقام فى مصر وعليكم أكبر مسئولية منها ، نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى ، فان شعبكم الآن يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا فى صفه ، مدافعين عن قضيته العادلة .

وقبل أن يصل الزعماء الى بور سعيد فى طريقهم الى مالطة يوم ٩ مارس ١٩١٩ كانت القاهرة تموج بالثورة وسرعان ما امتدت الى الأقاليم جميعـــا وغدت مصر بركانا يفور بالغضب وفشلت كل الجهود التى بذلت لتأليف وزارة جديدة تخلف وزارة رشدى ، ووصل لورد اللنبى الى مصر يوم ٢٥ مارس مندوبا ساميا فوق العادة ، فأنذر وتوعد ، وكان لـــورد كيرزون قد ألقى بخطابه ، قبل وصول اللبنى الى مصر بيوم واحد وجاءت أنباءه الى مصر بعد وصوله بيومين ، فأضرب الموظفون غضبا مما جاء فيه ، وشمل الاضراب كافة الطوائف الأخرى من الحرفيين والمهنيين والتجار ، وفشل كيروزون فيما أراده من خلق فرقة فى صفوف المصريين ، وفى صفوف الزعامات الحكومية والوطنية،

---

(١) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، ص ١٠٠ ، وعبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ، ص ١٦٤ .

وكانت الخطوة العملية فى الملاينة من جانب اللنبى حين أصدر قرارا يصرح فيه بالسفر لمن يشاء من المصريين ، وبالافراج عن سعد ورفاقه والتصريح لهم بالسفر الى حيث يريدون ، ولم يجد رشدى ما يتذرع به بعد ذلك للرفض فالف وزارته الرابعة فى ٩ أبريل ، الا أنه فوجىء بقرار أصدرته « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى اليوم التالى لتأليف الوزارة ، باضراب جميع الموظفين عن العمل بداية من ١٢ أبريل حتى تجاب المطالب الآتية :

- أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمية •
- أن تعلن الوزارة أن تشكيلها لا يعنى الاعتراف بالحماية •
- الغاء الأحكام العرفية •
- سحب الجنود البريطانيين من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى •

ولم تنجح وزارة رشدى فى وقف اضراب الموظفين بل امتد ليشمل الطوائف الأخرى فاستقالت فى ٢٢ ابريل ، وبقيت البلاد مرة أخرى بغير وزارة مدة شهر ، حتى ألف « محمد سعيد باشا » وزارته الثانية فى ٢٠ مايو ، وأعلن أنها وزارة ادارية لا شأن لها بالسياسة فهى تتركها للوفد يقرر أمورها مع لندن •

الا أن ما كانت تبغيه لندن من وزارة محمد سعيد ، كان غير ما يفكر فيه ، حين رأى الانجليز فى وزارته أداة لدعم « التيار المعتدل » • ولم تلق وزارة محمد سعيد ترحيبا أو تأييدا من الشعب الثائر ولا من لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، وواجه رئيس الوزراء محاولة للاعتداء على حياته نجا منها •

مناورات انجليزية :

كانت السياسة الانجليزية التى اتبعتها انجلترا حيال مصر حين رفضت طلب رشدى وعدلى السفر الى لندن للتحدث فى مستقبل مصر السياسى بعـد الحرب ، كما رفضت طلب سعد زغلول ورفاقه بذلك ، أن يكون لها النفوذ الأعلى فى مصر ، فأخذت على السلطان فؤاد وعلى رشدى أنهما لم يرجعا فى ذلك الى دار المعتمد البريطانى ، وأن ذلك ما كان ليحدث لولا تعضيد السلطان وتأييده لوزيريه ، وكانت تجربتها مع رشدى أنه يستسلم للواقع الصارم ولا يتحداه ، فمع يقينه بأن سلطة الاحتلال لا تستطيع أن تواجه وحـــدها ما يترتب على عزل الخديو عباس ، والغاء السيادة التركية على مصر ، يقينا حمله فى حديث شخصى مع جراهام مستشار الداخلية ، وفى حديث رسمى مع تشيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى مصر بعد سفر كتشنر ، على طلب أن يقترن الوضع الجديد باعلان اجراء واسع للحكم الذاتى فى مصر ، ويلوح بأن بقاء وزارته وتعاونها مع الاحتلال قرين بطبيعة هذا الاعلان ، وصرح بأنه : « يستطيع أن يستمر فى منصبه لأطول وقت ممكن ، طالمــا يحكم برضاء المصريين ، لا قهرا عنهم ، ولشد ما يخشاه أن ينمو شعور دينى موال لتركيا ما لم يكن هناك وعد بالحكم الذاتى » - كما ذكر تشيتهام فى رسالته الى لندن بتاريخ ٣٠ اكتوبر ١٩١٤ - ولم تكن الحماية قـد أعلنت بعد ، فلما لم يجد استجابة ، سلم واستسلم وبقى على رأس الوزارة كما أراد الانجليز . ولولا أنهم كانوا يخشون « مخاطر جسيمة - كما جاء فى تقرير ممثلهم فى مصر - تترتب على الحكم من غير الوزراء » لما اكتفوا باعلان الحماية ولأعلنوا ضم مصر الى المستعمرات البريطانية ، وحكموها حكما مباشرا كما تحكم المستعمرات ، واكتفوا بأن تكـون لهم السلطة العليـا عـلى المؤسسات القائمة وأن لا يجرى أى تعديل وزارى أو اختيـــار للوزراء دون رأيهم ،

فعارضوا أن يتولى عدلى بعد الغاء وزارة الخارجيـــة التى كان يتـــولاها فى الوزارة السابقة ، وزارة لها أهمية خاصة كوزارة الداخلية التى رشح لها خوفا من ميوله التركية - كما ظنوا - فعين وزيرا للمعارف ، ولم تكن الصلة بينهم وبين عدلى قد توطدت بعد ، كما رفضوا اقتراح السلطان ورشـــدى اشتراك سعد زغلـــول فى الوزارة وألا يدخلهـــا أى عنصر عـــرف بمنـــاوأته للاحتلال .

ومرة أخرى لا توافق لندن على أى تعديل وزارى دون رأيهـــا ، وذلك حين أعيد تشكيل الوزارة لمناسبة تولية السلطان فؤاد ، ولم يكن التعديل المطلوب مما يهم السياسة البريطانية من ناحية أشخاص الوزيرين اللـــذين يطلب السلطان استبعادهما ، ولكن انجلترا تمسكت بالشكل دون الجوهر ، وسويت الأزمة باستقالة الوزير المكروه وحده دون اخراجه ، وكان ذلـــك حين كرر رشدى الطلب بعد شهرين من تأليفه الوزارة تحت الحاح السلطان مع مطلبين آخرين كان يعرف أنهما لن يلقيا قبولا من الانجليز ، ولعـــله أضافهما الى الطلب الأصلى من قبيل المداورة ، فاقترح أن يحل سعد زغلول وعبد العزيز فهمى محل الوزيرين المطلوب استبعادهما ، وقد سبق أن رفض الانجليز اشتراك سعد زغلول فى أى وزارة ، الا أن الطلب الكبـــير كان : « تحديد حقوق بريطانيا العظمى فى التدخل خاصة فيما يتصل بالأمـــور المالية . والعلاقات الخارجية ، والجيش وأن يقتصر عمل المستشارين الانجليز فى الوزارات على المشورة الفنية دون أى تدخل ادارى أو سياسى فى شئون الوزارة » .

ويبدو أن وزير الخارجية البريطانية قد أدرك هذه المناورة ، فوصـــفها بعدم الجدية ، وفى أول لقاء بين رشدى والمندوب السامى « تخلى رشدى عنها تماما » .

وكان حسين رشدى يرى من الحكمة مسايرة الانجليز دون التصدى لهم ، فلا يستبعد — كما جاء فى حديثه الى جريدة الأهرام ، والجورنال دى كير — فى ١٥ سبتمبر ١٩١٥ — أن يحل وزراء من الانجليز محل الوزراء المصريين ، أو أن تضم مصر الى مستعمرات التاج « التى لم يكد بابها يقفل والتى كان لها فى انجلترا أنصار أقوياء ولا يزال لها هناك مثل هؤلاء الدعاة والأنصار » كما جاء فى حديثه الى الأهرام •

وكم كان يود أن يستعين بسعد زغلول فى الوزارة لولا رفض الانجليز الحاسم ، وما كان يرجو الاستعانة به الا لما يعرفه من قدرته على مواجهة الأمور بالرأى الصائب والفكرة النيرة ولما يعرف له من مكانة بين الجماهير •

ويبدوا أن الانجليز لم يدركوا كوامن شخصية حسين رشدى على حقيقتها ، فالرجل الذى بقى يفخر بانتصار جده « على الجنرال فريزر الانجليزى فقابله بعد انتصاره الرجل الخطير الشأن محمد على فترجل ونزل عن جواده وقبله » لابد وأن يكون حريصا على ما يذكر به تاريخه ، وما كانوا يتوقعون منه هذا الموقف فى نهاية الحرب وتعاونه مع الوفد المصرى وسعد زغلول ، حتى اذا أدركوا ذلك أخذوا يداورونه ليرجع عن استقالته ، فلم يرجع عنها الا بعد الافراج عن سعد وصحبه والسماح بالسفر لمن يرغب الى حيث يشاء • ولم يبق طويلا حين أدرك أن الانجليز غير صادقين ، وانهم رفضوا دعوته « الى اعتبار سعد زغلول ممثلا لمصر كما طلب الموظفون ، وتؤكده الوثائق البريطانية فاستقال وقبلت استقالته • ولم ينجح كيرزون بخطابه فى بث الفرقة بين رشدى وعدلى من ناحية وسعد والوفد من ناحية أخرى ، وبقيت البلاد مرة أخرى بلا وزارة •

وانتقلت السياسة الانجليزية من السلبية والاستهانة بالحركة الوطنية

الى نوع من الحركة الايجابية لبث اليأس فى نفوس المصريين ، فما أن وصل سعد زغلول وأعضاء الـوفد الى باريس حتى صدمهم اعتراف ويلسون فى نفس اليوم (١٩ ابريل) ، بالحماية البريطانية على مصر ، وكان رد الفعل قاسيا أدى الى يأس بعض الأعضاء والى نوع من الحيرة والربكة بين الآخرين ، وكان من اليائسين : اسماعيل صدقى باشا ، وحسين واصف باشا ، ومحمود بك أبو النصر ، فعادوا الى مصر ، وأصدر الوفد قرارا بفصلهم » ٠

ويدرك سعد زغلول خبث المناورة الانجليزية ٠ فيكتب فى يومياته : « لقد تعمد الانجليز أن يصدموا الوفـد باعتراف ويلسون بالحمـاية يوم وصولنا أملا فى أن تتزعزع ثقتنا فى أنفسنا وفى النجاح » ٠

واختلف الرأى بين أعضاء الوفد ، فمنهم من رأى الاتصال بالحكـومة البريطانية مباشرة ، ومنهم من رأى « أن المنافسة الدوليـة من شأنها أن تحمل الحكومة البريطانية على الاصغاء لمطالبنا » ٠

أما الزعيم فقد رأى ضرورة البقاء فى باريس ، فليس رجاء الوفد فى الحكومات وحدها ، بل فى الشعوب من ورائها ٠٠٠ فاذا كان الرجـاء فى مؤتمر الصلح فى باريس قد زال ، فان وراء المؤتمر شعوبا حية ومترابطة فلا يجوز اليأس من التأثير فى الشعب الأمريكى مثـلا والشعب الفرنسى ، والشعب الانجليزى نفسه » ويقول لأعضاء الوفد : « اذا عاد الى مصر بعض أعضاء الوفد فقد وقع الخلاف وبدا الانحلال وهو ما يرجوه الانجليز ، واذا عاد الوفد كله الى مصر ٠٠٠٠ فانه يصبح عرضة للسخرية نهائيا من أبناء وطنه لا سيما بعد تلك القيامة التى أقامتها الأمة ليتمكن الوفـد من السفر ٠٠٠٠ لهذا رأى ضرورة البقاء فى باريس لانه أولى وأنفع على أى حال ، وهذا

لا يمنع من تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه ..... »(١) .

وفوت سعد المناورة على الانجليز ، وبقى الوفد يثير القضية المصرية ، ويستنكر الحماية ، وازدادت الثورة في مصر عنفا ، ورأت لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في شهر أغسطس : « أن مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى ويجب أن تكون صاحبة الحق في تقرير مصيرها » وانتهى الكونجرس الأمريكي في مارس ١٩٢٠ الى رفض الموافقة على معاهدة الصلح .

وبدأت الحكومة البريطانية اتجاها جديدا في سياستها الاستعمارية ، قدر له أن يسود طوال فترة ما بين الحربين ، في كل مشكلة تواجهها في مستعمراتها أو في مناطق انتدابها ، وأول ما بدأت هذا الاتجاه في مصر - الاتجاه الى لجان التحقيق - فأوفدت لورد ملنر على رأس لجنة من خبراء الشئون المصرية « تحدد صفة الحماية الجديدة وتعرض رأيها فيما يختص بادارة البلاد في المستقبل »(٢) .

وبدأ هذا الاتجاه فكرة لم تختمر تماما ، أو أن الجو لم يتهيأ لها بعد ، ففي أول أبريل تعلن الحكومة البريطانية مندوبها السامي في مصر - لورد اللنبي - أنها بصدد ارسال لجنة تحقيق الى مصر برياسة لورد ملنر ، وهو ما عدته استكمالا لاقتراحه بالافراج عن سعد زغلول ورفاقه ، ويبدو أن الفكرة قد اختمرت تماما ، بعد هجعة طالت ، ففي ١٥ مايو ألقى لورد كيرزون خطابا في مجلس اللوردات ، أبدى فيه غبطته باعتراف ويلسون بالحماية واعتراف بعض الدول بها ولن يمضى « زمن طويل حتى تنال الحماية البريطانية

---

(١) محمد كامل سليم : المصدر السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٢) أحمد شفيق باشا : حوليات ، ص ٣٧٣ .

على مصر اعتراف الدول جميعا » ونسب الفشل الى الثورة ، وانها « لم تعد بفائدة على المصريين » وأن الحكومة البريطانية لن تتخلى عن التزاماتها وتبعاتها تجاه مصر ... وان هذه الالتزامات والتبعات قد تأيدت باقرار الحماية » وأنها تعتزم ايفاد لجنة كبرى الى مصر برياسة لورد ملنر « لتحقيق أسباب الاضطراب ، واقتراح القانون الأساسى ... للحكم الذاتى فى ظل الحماية البريطانية » .

وتأخر قدوم اللجنة الى مصر حتى ٧ ديسمبر ، ولم تلق غير المقاطعة التى أجمع عليها المصريون . وأخذت الصحف الوطنية تكيل لها الذم والتجريح ، ولن يتصل بها غير خائن ، وليس لأحد أن تتصل به غير سعد وحده .

وأدرك ملنر أن ما ترمى اليه انجلترا مطلب عسير لا يتسنى له تحقيقه كما كانت الغاية التى رسمت له ، وأن المفاوضة مع غير سعد عبث لا يجدى ، وأن المعتدلين لا يستطيعون شيئا أمام ما سماهم ملنر بالمتطرفين ، الا أنه أدرك أيضا أن زعامات الحركة الوطنية التى يمثلها الوفد ليست على رأى واحد فى النظر الى الاستقلال وان أجمعوا على رفض الحماية ، والى جانب هذه الزعامات الوطنية هناك الزعامات الحكومية الممثلة فى السلطان ، ورشدى ، وعدلى ، ويبرز الى جوارهم ثروت أخيرا ، ويقدر له أن يلعب الدور الأخير ، فى تنظيم العلاقات المصرية البريطانية التى انتهت اليها ثورة ١٩١٩ ، وان لم يكن من اليسير تحقيق هذه النتائج التى وصل اليها مع الانجليز دون رضاء سعد .

واذا كانت المقاطعة التامة قد حالت بين لجنة ملنر والاتصال بالمصريين فانها لم تحل بينها وبين تبين الحالة تماما ، ولم تحل بينها وبين الاتصال « سرا وتحت جنح الليل » — كما يقول الدكتور هيكل — بعدد محدود جدا

من ذوى الرأى الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع انجلترا على القاعدة التى أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ، حين قابلوا سير ونجت ممثل انجلترا فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فاذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس فالسبيل له مفاوضة الوفد المصرى المقيم فى باريس »(١) .

وكان من اليسير أن يرضى عدلى ورشدى بما جاء به ملنر وأعلنه كيرزون قبل مجىء ملنر الى القاهرة ، وصرح به اللنبى يوم ١٤ نوفمبر عن تمسك بريطانيا بالحماية واقامة نوع من « الحكومة الذاتية ـ Self Government » وهو ما صرح به لطفى السيد الى الدكتور هيكل ـ كما أشرنا من قبل ـ ولم يرض به سعد ولم يقبله ، وما كان لرشدى أو عدلى أو غيرهما أن يغامر بمفاوضة ملنر أو غيره دون رضاء سعد ، أو بعيدا عن الوفد المصرى الذى وكلته الأمة بمطالبها ، وما كان لتصريح ملنر الأخير فى ٢٩ ديسمبر أن يهدىء من ثائرة المصريين أو يرضى سعدا ، ولم تر فيه لجنة الوفد المركزية بالقاهرة الا « توسيع دائرة المناقشة فبعد أن كانت المفاوضة التى تطلبها اللجنة محصورة فى دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة فى غير دائرة محددة .... واذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة فى جميع أنحاء العالم ، وهى تنحصر فى شىء واحد هو الاستقلال التام ، وأما التوفيق بين استقلالنا وما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه مع الوفد المصرى متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » وختمت اللجنة بيانها بعبارة :

« فلتحى مصر وليحيى الاستقلال التام »(٢) .

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ص ٨٥ .
(٢) محمد كامل سليم : المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

وخشى عدلى أن يتخذ الوفد قراراً فى تصريح ملنر ، فأبرق الى سعد أن يتمهل حتى يصله خطاب منه ، وتوالت الرسائل من عدلى الى سعد تناشده أن يعود الوفد لمفاوضة لجنة ملنر بالقاهرة ، ويأبى سعد الا أن يكون الاستقلال أساسا للمفاوضات لا نتيجة لها ، كما يرى ملنر ، ويقترح عدلى « أن يسافر الى باريس ويجتمع بالوفد ويتحدث معه شخصيا وبطريقة غير رسمية ، حتى اذا ما أدت هذه المحادثات الى وضع أسس المفاوضات مع الانجليز بدأت هذه المفاوضات فى غير ضياع كثير من الوقت » وختم خطابه بالجملة الآتية : رأيت أن أسألكم رأيكم فى هذه الطريقة ، فاذا كنتم ترون فائدة من وجودى معكم فى باريس اتخذت ما يلزم من التدابير لذلك »(١) وأبرق سعد الى عدلى فى ٧ مارس ١٩٢٠ يرحب بوجوده فى باريس .

وفى ذلك الوقت (٩ مارس) عقد أعضاء الجمعية التشريعية اجتماعا فى بيت سعد زغلول وأعلنوا باسمها «أن الحماية التىأعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عمل باطل لا قيمة له من الوجهة القانونية » .. وان البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاما وفقا لقواعد الحق والعدل والقانون »(٢) .

وحذر اللنبى من اجتماع الجمعية التشريعية أو أية هيئة تمثيلية أخرى. وعادت لجنة ملنر الى لندن . وأرسل سعد يتعجل قدوم عدلى الى باريس ، وطلب عدلى : « قبل تحديد موعد سفرى من مصر أكون سعيدا اذا تسلمت منكم خطابا » وأبرق اليه سعد : « ان الوفد يكون سعيدا برؤيته فى أقرب فرصة لتبادل الرأى معه طبقا لخطابه »(٣) .

(١ ، ٢) محمد كامل سليم : المصدر السابق . ص ١٥٣ .
(٣) محمد كامل سليم : المصدر السابق . ص ١٥٩ .

وأصبح عدلى أداة التوفيق بين الوفد وملنر ، وكان أكثر أعضاء الوفد قد ضاق بهم الأمل عن تحقيق ما سعوا من أجله الى باريس ، وكان فرق ما بين الصمود واليأس أساس الخلاف بين من عرفوا بالمتطرفين والمعتدلين ، ولم يكن التطرف مذمة ولم يكن الاعتدال محمدة ، الا أن ما حققته القضية المصرية من نجاح لم يكن ليتحقق لولا صمود سعد وتصديه لأى وفاق مع الانجليز لا يحقق المطالب التى أجمعت عليها الأمة ووكلته بها ، وسارت وراءه مؤمنة بصدقه واخلاصه ، والا لكان الأمر كما صرح به لطفى السيد الى الدكتور هيكل ، وما كان يدور حوله مسعى رشدى وعدلى مع ملنر لولا خشيتهما من هذا الاجماع التى تقف فيه مصر جميعا وراء سعد . وقد كان سعد يدرك — كما صرح بذلك الى سكرتيره محمد كامل سليم — « أن جميع مراسلات عدلى ناطقة بأنه انما حاول اقناع الوفد بوجهة نظر ملنر » .

وبدا أن مناورات السياسة البريطانية تقترب من نهايتها ، فقد حددت خطتها وحددت الرجل الذى تعتمد عليه فى مصر ، وأصبح عدلى وهو الذى كانت تشك فى ميوله التركية ، وحالت بينه وبين وزارة الداخلية بعد اعلان الحماية والغاء وزارة الخارجية واختارت له وزارة المعارف ، رجلها المفضل بعد مقابلاته مع ملنر فى القاهرة .

ويبدو أن لندن أو ملنر بصورة أدق ما كانت تأبى التفاوض مع عدلى ورشدى ، فان ذلك على الأقل يحقق ما تنشده من تحطيم الجبهة المصرية ، أو جبهة الزعماء بمعنى أدق ، بأن ينقل الصراع الى الصفوف المصرية . ويحول بينها وبين التكتل ضدها وتصبح المسألة المصرية مسألة داخلية يمكن للسياسة البريطانية من ممارسة لعبتها التقليدية « فرق تسد » لولا خشية عدلى ورشدى ، وثالثهما ثروت — وقد بدأ يبرز فى الميدان . من الرأى العام

المتكتل حول الوفد ، فيكتب عدلى ـ وقد غدا فرس الرهان ـ الى سعد ، يستهويه الى مفاوضة لجنة ملنر ، وحين تقصر به المراسلات عن غايته ، يكتب الى سعد يستأذنه في القدوم اليه ليفضي اليه بحجته ٠

وما كان ذلك ليغيب عن سعد ، وقد رأى عرى الوفد تتفكك ، ودب اليأس في صفوف اعضائه ، حتى لم يعد مع سعد غير قلة منهم ، وان بقيت مصر لا تؤمن بغيره ٠ ولم يكن ليغيب عنه أيضا أن عودة الوفد الى القاهرة لمفاوضة لجنة ملنر ـ كما رأى الوزراء الثلاثة ـ تجعله فى موقف التابع من المتبوع ، بخلاف ما اذا « جرت فى أوربا لانها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها »(١) ٠

ولم يكن موقف انجلترا قد اتضح تماما أمام المصريين فما كانت لجنة ملنر غير لجنة للتحقيق ، أما وقد واجهت هذا الاجماع من جانب الأمة فى تأييدها لسعد ، فلا بأس من أن يكون الحديث معه ، وما كان سعد ليرفض ذلك ، وقد رأى تلك الفرقة التى تنوش صفوف الوفد فى باريس ، كما أحس بأن دور الوفد فى باريس قد انتهى ، وان الموقف كله قد أصبح فى يد الانجليز ، وأن هناك نوعا من البلبلة يعتور مشاعر لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ، فأراد أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع بأن الانجليز غير جادين فيما يبدونه من تيسيرات ، وبدأ مفاوضاته مع لجنة ملنر فى لندن ، وطالت المفاوضات ، وأسفرت عن مشروع ملنر ، ومع رفض سعد له ، وافق على عرضه على الأمة نزولا على رأى الأغلبية ، ويكتب برأيه الخاص الى مصطفى النحاس ، وويصا واصف ، وحافظ عفيفى ، وجاء الرد بتحفظات الأمة على مشروع ملنر ، ورأى سعد فيها الزاما له ممن أنابه لا يستطيع أن يتحرر

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٢٩٦ ٠

منه أو يخرج عليها ، وفشلت المفاوضات ، أمـــام تعنت الحكومة البريطانية وموجة جديدة من القمع بالمصريين ، فاعتقل عبد الرحمن فهمى وجماعة من شباب الوفد وقدموا للمحاكمة بتهمة الاغتيال والمفاوضات ما زالت جارية بين الوفد ولجنة ملنر ، وكأنما أراد الانجليز أن يدرك المصريون أن الأمر لهم أولا وأخيرا ، ومن الخير لهم أن يسالموا ويخضعوا ٠

وعاد عدلى الى القاهرة ليكون فرس الرهان الجديد للسياسة البريطانية، وقد راحت أغلبية الوفد تؤيد أن يرأس عـــدلى وزارة تفـــاوض الانجليز ، والأمل فى أن يصل الى « نتائج مقبولة » ورفض سعد هذا الاقتراح ، فليس الأمر لأغلبية الوفد ، وانما هو توكيل ملزم ليس من حقه أن يتحرر منـــه ٠

وفى تلك الآونة كانت الحيرة تعصف بدوائر الرأى المصرية والابهام يشوب الموقف والصحف المصرية لا تجمع على أمر واضح ، فبعضها ــ كما يرى سعد ــ(١) الى جانب الانجليز « كجريدة الوطن والمقطم » وأخرى « تخدم الانجليز ومصالحهم عن غير قصد ، وذلك بالتطرف فى الطلبات المستحيلة والسخرية بالعاملين المجاهدين ٠٠ كجرائد الحزب الوطنى وجريدة الأهالى ٠٠٠ وفى مصر الآن جريدتان تتناطحان يوميا : جريدة الأخبار وجـــريدة الأفكار ، الأولى تدافع عن الوفد وخطته والثـــانية تدافـــع عن عـــدلى وسياسته ٠٠٠ » ٠

وآثر سعد الانتظار حتى يصدر تقرير ملنر « فنحن – كمـــا جاء فى تصريحه لأعضاء الوفد فى باريس – بحكم الظروف القاهرة مضطرون الى الانتظار ، والوفد لا يرى مناصا ولا فكاكا من هذا الانتظار حتى يصدر هـــذا

---

(١) محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى – (حديث من سعد الى محمد كامل سليم فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٠) ، ص ٥٥ ، ٥٦ ٠

التقرير ونطلع على ما فيه ونعرف مراميه ، هذه هى الحقيقة المرة التى لا يجوز نسيانها أو التهوين من شأنها ... » .

وقدم ملنر تقريره فى ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، ولم ينشر الا فى فبراير من العام التالى ، ورأى سعد فى اقتراحاته لعلاقة مصر ببريطانيا أنها « حماية مقنعة حينا وعارية حينا آخر » ولم تمض أيام على تقديم تقريره حتى أعلنت استقالته وحل محله تشرشل وزيرا للمستعمرات ، وما لبث أن خطب فى مأدبة لتوديع حاكم الهند ، فأدخل مصر « فى دائرة الامبراطورية المرنة » وهاجت مصر لتصريح الاستعمارى العتيد ، وبدأ موقف المعتدلين ضعيفا ، وقبل أن يصل المنشقون منهم على سعد عائدين الى القاهرة ، فى ٢٦ يناير ١٩٢١ سبقتهم برقية الى اللجنة المركزية للوفد فى مصر ، سفه فيها سعد تلك الفكرة التى « نبتت الآن فى بعض النفوس ترمى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على غير هذا الشرط ، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته به متى كان من أصدقائه » وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه » وكانت خطة سعد ألا يدخل « فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات ، ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به » .

وأحس المنشقون أنهم يسبحون ضد التيار ، فما لبثوا بعد يومين من وصولهم الى القاهرة ، أن أصدروا بيانا مع لجنة الوفد ذكروا فيه « أن الوفد باجمعه وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا على أتم وفاق وأكمل اتحاد ... وأنه لا يدخل المفاوضات الرسمية الا اذا قبلت التحفظات ... وفى أولها النص على الغاء الحماية ... وانه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية الا اذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة ... » .

وقبل أن تفلت الفرصة من أيدى الانجليز وينقلب الأمـر عليهم الى ما كان فى بدايته ـ وكان اللنبى أكثر ادراكا للموقف من غيره ـ فما لبث أن جاءه قرار حكومته حتى سارع باعلان أن : « حكومة جلالة الملك ، بعـد درس الاقتراحات التى اقترحها لورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ٠٠٠ وانهـا ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه السلطان ٠٠٠ »٠

وكان التصريح فى غاية البراعة فى صياغته السياسية ، فوفد المفاوضات يعينه السلطان ، وانها لتعرف أن عدلى ليس من رجال السلطان ، وقد ظل السلطان « يحذر المندوب السامى من المبالغة فى أهمية عدلى » ٠

ولم يكن ثروت بدوره على علاقة طيبة بالسلطان ، وبقيت علاقته به « حتى قيام الوزارة العدلية سيئة الى حد كبير ، وكان يأبى أن يشركه فى أية وزارة منذ رفض حين كان وزيرا للحقانية فى وزارة رشدى الثالثة أن يسمح للسلطان بمحاولة التأثير على قضاة المحكمة الشرعية فى قضية لأحد المحسوبين عليه » كما اخذ عليه أيضا أنه كان قد تقدم باقتراح الى سـير ريجنالد ونجت ابان أزمة استقالة الوزارة الرشدية الثالثة « بضرورة اتخاذ خطوة حاسمة من الجانب البريطانى لمنع تفاقم الأمور ، وكانت هذه الخطـوة الكبرى فى رأى ثروت خلع السلطان ٠٠٠ والتقط ونجت هذا الاقتراح وبعث به الى لندن وعززه بتأييده » ٠

فاذا لم يكن هناك وفاق بين السلطان من ناحية وعدلى وثروت من ناحية اخرى فان ذلك يجعل للانجليز اليد العليا لمن يضمنونه الى جانبهم ، وأمـا سعد فليس للسلطان مصلحة فى اختياره رئيسا لوفد المفاوضات ، وهـو يعرف موقفه منه فى مناسبات كثيرة لعل اقربها احتجاج الوفد على الحكومة

البريطانية حين انفردت باصدار قانون وراثة العرش عند ولادة فاروق ، ورأى أن ذلك من حق الأمة لا من حق الحكومة البريطانية ، وليس للانجليز فيه أمل ، وخطتهم حياله أن يشقوا الاجماع من حوله ، فان لم تكن لهم يد على الأمة ، فلا أقل من أن يشقوا عصا الموكلين عنها ، ويفتتوا وحدتهم ، وهم أشد حرصا على مصالحهم منهم على الصالح العـــام ، وتلك هى طبيعة الطبقة التى تفرز الحكام ، أو تقترب من الحكم عسى أن يكون لها نصيب فيه ، أو فى مغانمه ، بل ان من أفرادها من يطمع فى أن يصير اليه الحكم أو يأمل فيـــه فيتخذ أهون السبل للوصول اليه ، وكانت تلك هى النزعة التى سادت هذا الفريق ، فحين خرجوا على الوفد وكانوا أشد المتحمسين له من قبل ، ولم يجدوا نصيرا لهم فى الأمة لاذوا بالسلطان ، وكانت تلك هى السمة التى غلبت على الحكم خلال الأربعينات أيضا ·

وكان من أصول المناورة الانجليزية أن يكون الوفد الرسمى للمفاوضات قادرا على مواجهة الظروف القائمة والسيطرة على الموقف من كافة نواحيه ، وكان ذلك هو الغرض الظاهر ، أما الغرض البعيد فان عدلى كان أقدر الناس على تفتيت التماسك فيما بين رجال الوفد ، حتى وان لـم يكن قادرا عـلى غير ذلك فكفى ، وقد حددت تلك الغاية مصير وزارته فى النهـــاية ، فمــا أن بدأت المفاوضات بينه وبين كيرزون ، حتى أدرك أن الانجليز لا يساعدونه على تحقيق ما ينشده من المفاوضات وما يأمل فى تحقيقه بعدها ، وأن ما تقدم به كيرزون أقل بكثير مما تقدم به ملنر ، ومما عرض على المصريين من قبل ·

أما وقد حقق عدلى ما تنشده السياسة البريطانية بتفتيت الوفد ، فقد انتهى دوره لا سيما وانه قد عجز عن السيطرة على الموقف فى البلاد ، ولم يجد عدلى بعد ذلك بدا من الاستقالةفتقدم بها فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ وقبلت

فى ٢٤ منه ، بعد تسعة شهور من تأليفها وكأن لم يكن لها دور غير التفاوض مع كيرزون ٠

وكان سعد فى باريس حين بدأ الاتجاه الى تأليف عدلى للوزارة التى تخلف وزارة نسيم وتيسيرا لمهمته صدر البلاغ الانجليزى بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا ، وكان مصطفى النحاس قد أبرق الى سعد بنص القرار الذى أبلغه لورد اللنبى الى السلطان بذلك فى ٣ مارس ، ورأى فيه سعد « معنى عظيم الاهمية وهو الحكم على الحماية بالفشل وقرب الانتهاء، ولكنه فيما عدا ذلك لم يأت بجديد ولم يخرج عما صدر به ملنر مشروعه الأول الذى رفضه الوفد ، ومع ذلك أصبح الدخول فى المفاوضات بنـــاء على هذا التصريح لا يعتبر قبولا للحماية ٠٠٠ والرأى عندنا أن نتيجة المفاوضات المقبلة ستتوقف على صفات المفاوضين »(١) ٠

ورأى سعد أن « المعركة كلها قد انحصرت الآن داخل مصر فلا معنى لبقائنا هنا فى باريس »(٢) وأبرق الى النحاس ، يقول : « ليس فى التصريح الصادر من الحكومة البريطانية بالدعوة الى المفاوضات الرسمية للوصول الى استبدال علاقة الحماية بعلاقة أخرى ان أمكن ما يشجع الوفد على تأييدها ، فقد أغفل الكلام عن التحفظات(٣) التى أبت الأمة الدخول فى أية مفاوضات رسمية قبل قبولها ٠٠٠٠ ولهذه الاعتبارات يرى الوفد أن الأمة لا يمكن أن تؤيد هذه المفاوضات ولا أن تعتبر المفاوضين الذين يتعينون لغاية هـــذا

---

(١) محمد كامل سليم : ازمة الوفد الكبرى ، ص ١٨٥ ٠

(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٧ ٠

(٣) يقصد الشروط التى وضعها الوفد أمام لجنة ملنر وهى غير التحفظات التى أصدرتها بريطانيا من جانبها بعد ذلك فى تصريح ٢٨ فبراير ٠

الاستبدال نوابا عنها ، فهم لا يمثلونها وانما يمثلون السلطة التى تمثل الحماية القهرية للبلاد «(١) ٠

وكان سعد يرسل بتعليماته الى مصطفى النحاس ، ويوافيه مصطفى النحاس بما يجرى فى مصر ، وسعت الحكومة البريطانية لدى فرنسا لمنع أية برقيات شفرية يبعث بها سعد وأبرق مصطفى النحاس الى سعد فى ١٤ مارس بأن الرقيب « أصدر الأوامر الى الصحف بألا تنشر أى شيء يرد من الرئيس من الآن فصاعدا »(٢) ٠

وانتقل ميدان المعركة الى مصر ، وجاءها سعد ، واحتشدت مصر جميعا لاستقباله والهتاف له يشق عنان السماء ، يصفه الشهود بما يفوق أى خيال يمكن أن يراود انسانا مهما أوتى من سعة الخيال ، وفاق فيه الواقع كل حلم مهما لج فى التصور ٠ لقد ارتقى سعد فى اذهان الناس الى مرتبة الرعاية الالهية حتى حفه الله بالمعجزات فتصور الناس أن الأجنة تهتف بحياته وأن النبات يزهر باسمه على أوراقه ٠

وكان عدلى يرجو أن يكسب ود سعد ليكون عونه فى « تحقيق الغرض المشترك الذى فصله فى برنامج تأليف وزارته » كما كتب اليه فى باريس ، ويأتيه رد سعد ، بأن « بيانكم بديع فى أسلوب بليغ يشف عن رغبتكم فى التمشى مع ارادة الأمة ، وتحقيق مطلبها فى الاستقلال ، وأنتم أعلم الناس بأنها تريد الاستقلال تاما أى استقلالا دوليا وصريحا ، وقد استقر رأينا على العودة الى مصر لتبادل الآراء فى عملية انتخاب أعضاء الوفد الرسمى »

وكان يدرك تماما الا نجاح له ما لم ينل تأييد سعد ، كان يدرك ذلك

(١ ، ٢) المصدر السابق ، ص ٢٩٠ ٠

ويعيه قبل أن يعود سعد الى مصر ، ويلقى من المصريين تلك الحفاوة التى عز نظيرها ، حتى أن لورد اللبنى قد شك فى أن عدلى قادر عـلى التحكم فى الموقف بعـد ذلك ـ كمـا كتب بذلك الى حكومته ـ وان أشار الى أنه «لن يسمح بالاساءة الى القانون والنظام ، ولم يستبعد « أن يقـوم سعد باشا بانقلاب كالذى قام به عرابى باشا » .

ولم يغب ذلك عن الدكتور هيكل ، فنراه يتساءل فى مذكراته : « وماذا كان يجول بنفس سعد وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة اليه ، وأفئدتهم متعلقة به وقلوبهم ممتلئة باكباره واعظامه ؟ وعم يتمخض هذا اليوم العظيم فى حياة سعد ، بل فى حيـاة مصر ؟ وماذا خبأ القدر لهذا اليوم فى لوحة من نتائج ؟! .

ويقول العقاد : « ملك سعد ناصية الموقف من ساعة وصوله الى شاطىء الاسكندرية ، وثبت فى عالم العيان لمن كان فى شك من الأمر أن هذا الرجل أقوى قوة فى سياسة مصر القومية ، وان كل اتفاق بين مصر وانجلترا يتم على الرغم من هذا الرجل أو مع اغفال شأنه وتهوين خطره مستحيل .... وهذه الحماية التى كان المعتدلون يحسبونها قضاء مبرما لا كلام فيه ولا رجاء فى الغائه أو الوعد بالغائه ألم تصدق فيه عزيمة سعد وتكذب فيـه رؤية الاعتدال ، ومرونة المعتدلين ؟ فاذا كان هنالك استقلال لم يتحقق بعد هذا الوعد فالرجاء فيه معقود بعزيمة سعد والخوف عليه محـذور من أولئـك المعتدلين .. وماذا تأمل الأمة المغلوبة من قائدها أكثر من أن ينال لها اعتراف الخصم بوجودها ، واعترافه بحقها ؟ »(١) .

---

(١) العقـاد : المصدر السابق ، ص ٣٥٣ و٣٥٧ .

صراع القوى :

كانت عودة سعد بداية مرحلة جديدة من الكفاح الوطنى صاغت تاريخ مصر فى ربع القرن التالى . وكان أروع ما فيها بدايتها فلم يمض وقت طويل على عودة سعد حتى بدأت المفاوضات بينه وبين عدلى حول الأساس الذى تقوم عليه المفاوضات واشتراك الوفد فى هيئة المفاوضين الرسميين ولم يصلا الى اتفاق .

فقد اشترط سعد أن ينص المرسوم السلطانى بهيئة المفاوضين الرسميين على ما يلى ، كما نشرتها جريدة الأهرام فى حديث أدلى به سعد اليها :

أولا : الوصول الى الغاء الحماية الغاء تاما صريحا أى الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها .

ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما سواء كان فى الداخل أم فى الخارج مع مراعاة ارادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عندما عرض عليها قبل الدخول فى المفاوضات .

ثالثا : الغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات .

رابعا : أن تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد وأن تكون رياسة الهيئة المفاوضة من الوفد .

وكان الصدام بين عدلى وسعد حول هذا الشرط الرابع ، لمن تكون رياسة وفد المفاوضات ولأى هيئة تكون أغلبية أعضائه ، الوفد عدلى أم للوفد المصرى الذى يرأسه سعد ، وقد نقف لحظة أمام كل منهما .

أبلغت ثقة عدلى بنفسه وبمن لاذوا به من المنشقين ليتصــــدى لسعد ويتحداه ؟ وقد تهدينا الاجابة على هذا السؤال الى الاجابة على الشق الآخر الذى يفسر موقف سعد ، واصراره على أن تكون رياسة وفد المفاوضات له دون عدلى أو للوفد المصرى كما جاء فى نص شروطه ٠

لا نظن أن عدلى على ذكائه ودبلوماسيته قد غاب عنـــه أن سعدا يملك ناصية الموقف حتى قبل أن يعود الى مصر ، والا ما كتب اليه قبل عودته يطلب تأييده ، وما نظنه قد غاب عنه أيضا الفتور الذى واجه به الشعب عودة المنشقين ، وان ناشت صفوف الباقين مع سعد على قلتهم بلبلة وحـيرة فيما يسلكون ، الا أن عودة سعد وحفاوة الشعب بعودته كان كفيلا أن يرده عن اصراره على رفض شرط سعد برياسة وفد المفاوضات ٠ ولا نظن أن ذلك مما يخضع لمنطق الأشياء كما يخضع لنوازع النفس ٠ فما كان من اليسير على عدلى أن يتخلى عن المكانة التى سعى اليها وصارت اليه برياسة الوزارة ورياسة وفد المفاوضات حتى أن رشدى قد قبل أن يكون نائبا له فى رياسة الوزارة وأن يعمل تحت رياسته ، ولعل سلطة الاحتـــلال التى ساندته فى رياسة الوزارة ضد السلطان ، تساندہ فى تيسير ما ينشده من مفاوضـــة الانجليز بنفسه ، فاذا كان الواقع لا يصل به الى ما ينشده ، فان الأمـــل يغلب الواقع ٠ حتى اذا صدمه الواقع بفشل مفاوضاته استسلم له ، ولم يجد بدا من الاستقالة ليخلى المكان لقطب آخر من شيعته ٠

فما أن رفض عدلى شرط سعد لرياسة وفد المفاوضات ، حتى أعلن سعد الحرب عليه سافرة عنيفة وكان خطابه فى شبرا فى ٢٥ أبريل اعلانا بعـــدم الثقة بعدلى باشا ووزارته فليس لها أن تدعى النيابة عن الأمـــة وانما هى تستمد قوتها من « الحكومة الانجليزية » وأن المفاوضة بينها وبين الحكومة الانجليزية هى « مفاوضة بين الأصل وفرعه ٠٠٠ ليست هذه أول مرة ذكرت

فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للورد ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠ : من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجـــاب الحكومة المصرية ٠ فقلت : اذن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس » ٠

ووضع سعد هيئة الوفد أمام الأمر الواقع ، وقد أدرك تماما أن الأمة لا تدين بغيره ، وعليه أن يضرب ضربته ليضع الأمور فى نصابها ، ولتعرف الأمة من معها ومن عليها ، وهو على ثقة من أن الأمة ستنبذ من ينشق عليه ، فلما أبت كثرتهم النزول على رأيه باعلان عدم الثقة بوزارة عدلى ، استقالوا فعدهم منفصلين لا مستقيلين ، ولم يبق معه من هيئة الوفد « غير مصطفى النحاس بك ، وسينوت حنا بك ، والأستاذ واصف بطرس غالى ، والأستاذ ويصا واصف ، وعلى ماهر بك » ٠ وما لبثت المظاهرات أن عمت البلاد تهتف بسقوط عدلى وتندد بالمنشقين ٠

ويبدو أن الانجليز لم يكونوا صادقين مع عدلى وان منحوه كل تأييد ، وقد نصحه المندوب السامى أن يمضى فى طريقه دون الاهتمام بسعد ــ كما جاء فى رسالة من اللبنى الى كيرزون فى ١٠ مايو ــ ولعلهم خافوا أن ينكص عدلى فيعود الوئام الى صفوف الأمة ليقفوا هم وحدهم فى مواجهتها كما كان من قبل ، فقد كانوا يدركون تماما ان عدلى قد فقد « السيطرة على الموقف » ولن يستطيع أن يجد تأييدا من الهيئة النيابية المزمع قيامها ٠ ولكنهم فى الوقت نفسه قد نقلوا الصراع الى صفوف الجبهة المصرية ، ويكفيهم هـــذا من عدلى ٠

ولم يكن من سياسة الانجليز أن يبرموا اتفاقا مع مصر لا تؤيده كافة الجبهات المصرية على المسرح السياسى ــ وهو ما أثبتته الأحداث من بعد حين سلموا بضرورة عقد معاهدة مع مصر عام ١٩٣٦ ، وأن تكون المفاوضات مـــع

جبهة مصرية تمثل الأحزاب جميعا وأن يرأسها مصطفى النحاس باشا رئيسا للوزارة ورئيسا لجبهة المفاوضات ، وهو ما لم يسلموا به من قبـــل لسعد زغلول ـ وكانت النظرة البعيدة لما وراء المناورات البريطانية توحى بأن عدلى لن يظفر من مفاوضاته مع الانجليز بشيء ، وان دفعوه اليها ومدوا له فى حبال الأمل فيها ، حتى بدا أنهم يتلهفون عليها ، وانذروا السلطان عندما تلكأ فى اصدار المرسوم بتشكيل الوفد الرسمى للمفاوضات .

ولعل المندوب السامى حين عاد بعد ذلك يسوف فى البدء بالمفاوضات ويستمهل عدلى فى السفر ، كان يريد أن يتبين الموقف على حقيقته ، ومدى ما يستطيعه عدلى ، حتى يزن الموقف بميزانه الصحيح الذى يساير أهداف الحكومة الانجليزية ، ويبدو أن الانجليز قد استهلكوا بغيتهم من عدلى تماما ، وأبوا أن يقدموا له ما يؤيد موقفه ، فقد سأل قبل سفره أن تعـــود وزارة الخارجية ـ وقد ندد سعد فى خطابه الشهير بشبرا أن : « ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحاميـــة » ـ وأبت الحكومة البريطانية عليه ذلك ، وجاء رد كيرزون الى اللنبى فى ٢٥ مايو بأن « التسليم بتعيين وزير خارجية لمصر يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية البريطانية للمفاوضات » .

وجاء تشرشل وزير المستعمرات البريطانية عقب الأحداث الدامية بين المصريين والأجانب فى الاسكندرية وقتل فيها بعض المصريين وبعض الأجانب فى ٢٢ مايو ، ليصرح :

« أن أعمالنا فى مصر لم تنته . ولا أرى أن الموقف قد حـــان لسحب الجنود البريطانية منها ، فقد يتخلص رعاع القاهرة والاسكندرية من الجـالية الأوربية فى الحال ، ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الـــذى قضت الادارة البريطانية أربعين عاما فى تشييده » .

وقد وقعت أحداث الاسكندرية الدامية بعد صدور المرسوم السلطاني في ١٩ مايو بهيئة المفاوضات برياسة عدلي باشا وعضوية حسين رشدي باشا ، واسماعيل صدقي باشا ، ومحمد شفيق باشا ، بثلاثة أيام ، وتأخر سفرها الى أول يولية ، لتصل لندن في ١١ يولية ، وبدأت جولة المفاوضات التي عرفت بمفاوضات (عدلي - كيرزون) وامتدت نيفا وأربعة شهور (١٦ يولية - ١٩ نوفمبر) لتواجه فشلا ذريعا ، فقد كانت المقترحات التي قدمها كيرزون - كما وصفها عدلي - « مختلفة جد الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر » وأبدى دهشته من أن « الحكومة الانجليزية تفكر جديا في ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضي » ولم يكن هناك ما يدهش لو أنه استطاع أن يسبر غور الأمور ، فقد كانت لعبة المفاوضات لعبة التهدئة لتبدأ مرحلة جديدة لمفاوضات تالية ، فان ما حدث مع عدلي كان نفس ما حدث مع محمد محمود بعد ذلك بسنوات ، وتتكرر اللعبة مرة أخرى حتى تدفع الأحداث الدولية بريطانيا الى عقد معاهدة ١٩٣٦ .

ترى لو أن مصر استجابت لسعد وصمدت في سبيل مطالبها كما حددها ، ولم تهن عزيمة المنشقين فانحازوا الى عدلي وبقيت البلاد كتلة متماسكة في مطالبها كما أجملتها التحفظات ، أما كان من اليسير أن تختصر تلك الفترة من الزمن التي امتدت حتى عام ١٩٣٦ ؟! .

وعاد عدلي بوفد المفاوضات ليواجهوا غضبا من الجماهير كاد أن يذهبوا ضحيته فقد نزع الجماهير بعض مسامير سكة الحديد التي يمر عليها القطار الخاص المقل لهم ليخرج القطار عن الخط ليتحطم بمن فيه لولا أن تنبه رجال السكة الحديد للامر وسلم القطار بمن فيه ، وفي القاهرة كان اللقاء عنيفا ومرا وغاضبا فالقيت عليهم القاذورات وسمعوا من الهتاف أبشعه وأرداه .

تصريح ٢٨ فبراير :

تختار انجلترا لمستعمراتها أو للبلاد التى تقع تحت نفوذها مبعوثيها من ذوى الخبرة والمعرفة بالبلاد المبعوثين اليها والقادرين على تنفيذ السياسة التى ترسمها وزارتا المستعمرات والخارجية ، وهما الوزارتان التى تختار انجلترا لهما أقدر ساستها وأكثرهم دراية بالشئون الخارجية ، وحين اختارت اللنبى مندوبا ساميا لها فى مصر أولته كل ثقتها وكان لرأيه تقديره البالغ لدى الوزارتين ، وما من معتمد بريطانى • وقد أصبح مندوبا ساميا بعد اعلان الحماية فى مصر فى مطلع الحرب ثم أصبح سفيرا بعد معاهدة ١٩٣٦ ؛ الا وكان له من خبرته ما يؤهله للدور الذى يقوم به فى مصر ، فاذا انتهى الدور الذى يتناسب مع خبرته وشخصيته اختارت من يخلفه ليقوم بالدور الجديد وفقا لما يتطلبه التكيف مع الظروف الجديدة •

وقد لعب لورد اللنبى ، كما كان كرومر من قبل وكما كان كيلرن من بعد أعظم الأدوار فى تاريخ مصر خلال العشرينيات • وهو ما يفصله تلميذه وصفيه الفيلد مارسال ويغل فى كتابه « اللنبى فى مصر »(١) وفى كتابه الآخر « حملة فلسطين »(٢) وقد ظل كتابه هذا الأخير مقررا فى دراسة التاريخ العسكرى بالكلية الحربية المصرية لسنوات طوال ، ولعله ما زال يدرس حتى الآن •

وحين اختير اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر ، كان تشسيتهام هو القائم بالأعمال بعد سفر ونجت الأخير من مصر ، وهو الذى أشار على الحكومة البريطانية بنفى سعد ، ورأى اللنبى عواقب ما انتهت اليه مشورة

---

(١) Allenby In Egypt

(٢) Palestine Campain

تشيتهام باندلاع الثورة فى مصر فى اليوم التالى لنفى الزعيم ورفاقه . فكان أول قرار يصدره بعد وصوله الافراج عن الزعماء والسماح لمن يرغب من المصريين بالسفر الى حيث يريد « ولم يكن قد مضى على وصــــوله الى مصر أسبوعان »(١) .

ولم يكن تشيتهام أو اللنبى أو من قبلهما من ممثلى الحكومة البريطانية فى مصر الا مراقبين بارعين وأمناء فى تصور وتصوير ما يجرى فى مصر مع نوع من حرية اتخاذ القرار فيما يواجهون من أمور ، ولكنهم لم يكونوا حتى فى ذلك مستقلين تماما فيما يعجم من أمور ، وكانوا يتلقون معلوماتهم من الجالية البريطانية فى مصر سواء كانوا من رجال الأعمال أو من الموظفــين الانجليز المنتشرين فى دوائر الحكومة المصرية ، أو ممن يلوذ بهم من المصريين، والانجليز بطبعهم يميلون الى العزلة حيث يقيمون فى مستعمراتهم ، اما ترفعا عن الاختلاط بالوطنيين أو لطبع فيهم قلهم منتدياتهم ولهم محافلهم لا يقربون اليها أى مواطن ، فكان تصورهم للواقع بعيدا عن الحقيقة ، ولم يكن مــن يلوذون بهــم صــادقين معهم فــلا ينقلــون اليهم الا ما يرضيهم جلبــا لمنفعة أو ابقاء عليها ، والطبيعة المصرية طبيعة مغلقة لا تكشف عن مكنونها واضحا أو جليا ، بل انها لتسفر عند التصور عن صورة بعيدة عن الواقع ، وقد ظل كرومر يعتقد أنه قد جذب اليه الفلاحين أو «ذوى الجلاليب الزرقاء» ـ كما كان يدعوهم ـ الى حكم الانجليز حتى دهمه حادث دنشواى ، فكان فيه نهايته ، وقد رأى ونجت من استسلام الوزراء المصريين ، ما أخلف ظنه ، وكان حديثه مع سعد ورفيقيه مثيرا لدهشته وحيرته ، وقد بدأ رقيقا لينا من جانبهم ، حتى آثارهم بتعليقاته ، وكانت أول عبارة ترد عن « الاستقلال » على لسانه قبل

---

(١) تولى اللنبى مهام منصبه فى مصر يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ وأصدر قراره بالافراج عن الزعماء يوم ٧ أبريل .

أن ترد على لسانهم : فيقول له على شعراوى باشا : « اننا نريد أن نكون أصدقاء الانجليز صداقة الحر للحر ، لا العبد للحر » .

ويصيح ونجت دهشا : « اذن أنتم تطلبون الاستقلال » ويجيبه سعد : « نعم . ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا استقلال كباقى الأمم المستقلة » كما سبق القول .

وكانت تلك الكلمة التى نطق بها ونجت دهشا ، هى التى أصبحت شعار الوفد وشعار الحركة الوطنية . ولم يدرك ونجت أو الانجليز هذا الشعور المشترك الذى جمع المصريين حكومة وشعبا وجمع الأمة بكافة طبقاتها وعناصرها على هدف واحد بدأ متواضعا ، ثم حملته الأمة الى هذا المطلب الكبير « الاستقلال التام » وغدا شعار الحركة الوطنية ، وكان سعد أول من أدركه ، وكان يتوقع أن تثبت الايام صدق ادراكه ، فيما دعاه « القارعة » وجاءت القارعة عنيفة قوية ، لم تبطء ولم تتأخر ، فكانت ثورة مصر جائحة قوية غداة نفيه ولم يكن قد وصل بعد ورفاقه منفيا الى مالطة ،ولم يعلموا بها الا بعد حين وهم فى منفاهم .

وقد عيب على ونجت مقابلة الأقطاب الثلاثة ، ويرى « لورد لويد » أنه كان من الأجدر به أن يحيلهم الى الحكومة المصرية(١) ، وحين طلب الى حكومته الرأى فيما يكون ، لم يغفل القول بأنه « من المرجح أن تتخذ الحركة الجديدة شكلا أوسع ، وقد سمعت أن المصريين البارزين يستعدون لعقد اجتماعات لبحث هذه المسألة »(٢) . وكان تعليق وزارة الخارجية الانجليزية على هذا الطلب : أن هؤلاء الزعماء لا وزن لهم ولا يمثلون مصر ولا فائدة ترجى من

---

(١) Egypt Since Cromer : V.I.P. 385

(٢) من تقرير ونجت الى حكومته فى ١٨ نوفمبر ١٩١٨ .

حضورهم الى لنـــدن »(١) ولا يدل ذلك الا على جهـــل الحكومة البريطانية ومندوبيها بواقع الحال فى مصر ٠

وتتهم وزارة الخارجية البريطانية ونجت بالضعف الى « حـــد مخز » وتستدعيه ليشرح الموقف بنفسه ، فيغادر مصر يوم ٢١ يناير ١٩١٩ الى غير رجعة ، ويقوم تشيتهام بعمله ، فلا يوافق هو الآخر ويقترح نفى الزعماء الى مكان ناء فى الهند أو سيلان ، ويوافقه كيرزون ويختار مالطة منفى للزعماء حيث أحتجز بعض المصريين منذ بداية الحرب ٠

ويصل اللنبى ليرى عواقب ما ترددت فيه السياسة الانجليزية ، وكان تشيتهام يوافى حكومته بأخبـــار الثـــورة ، فيطلب الى حـــكومته ازاء « ما رآه من تماسك وصلابة ومدى انتشار الثورة » السماح للوفد بمغادرة مصر وعرض قضيتهم حيث يريدون ، ويوافق لورد بلفور ولكن لورد كيرزون لا يرحب بذلك فى البداية ويراه تنازلا من الحكومة البريطانية بضعف هيبتها فى مصر ، ويشجع العناصر المتطـــرفة ٠ وان أخـــذت السياسة البريطانية تفكر فى خطة تثلم بها وحدة الحركة الوطنية ، بعد أن تخبطت طـــويلا فى ادراك حقيقة الموقف فى مصر والأسباب الحقيقية للثورة ، حتى نجحت فى خطتها الأخيرة ، وجذبت الى جانبها من دعتهم « المعتـــدلين » ودعاهم سعد « المنشقين » وكانت النتيجة اصدار « تصـــريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » من جانبها ٠

ونرى تخبط السياسة البريطانية وجهلها بواقع الحال فى مصر فيما جاء فى مذكرة سير رونالد جراهام وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، حـــين

---

(١) مؤسسة الأهرام : مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٠ ٠

رد أسباب العنف فى مصر الى تأثير جماعة تركيا الفتاة « بل والعمـــلاء الألمان » والى أن « سعد زغلول ورفاقه من الزعماء غير المسئولين الذين قاموا من أنفسهم بأعمال اثارة لطرد الانجليز من مصر ، ويتهم سعد زغلول بأنه عميل للخديو عباس » وشن حملات سخيفة وعنيفة ضد لورد كتشنر .. وان « جموع الرعاع والمجرمين فى المدن قد أخذت فى نهب دكاكين المسيحيين» وفى مناطق كثيرة « ثار الفلاحون ضد ملاك الأراضى ونهبوا المزارع الكبيرة .. وهناك دليل على أنهم قد نظموا ودفعت لهم الأموال .. واتسع ميدان العنف وبدا انه يتخذ صفة قومية « حتى أن الأقباط (بحكمة عظيمة من وجهة نظر حماية النفس) أعلنوا تعاطفهم معها » .

وكانت مذكرة سير رونالد جراهام فى ٩ ابريل بعد قيام الثورة بشهر، لم ينكص عنها قبطى أو مسلم ، ولا جاهل أو مثقف ، ولا أجير أو مالك ، دليلا على الغفلة والغباء وبطء الادراك .

وفى مايو يتقدم مستر باترسون مساعد المستشار المالى فى مصر بتقرير الى لورد اللنبى فيرفعه بدوره الى وزارة الخارجية البريطانية ، وبقدر ماهون فيه من شأن الثورة وساق الأدلة (مضحكة وساذجة) على ضعفها ، بقـــدر ما حمل على زميلين كبيرين من رجال الادارة الانجليزية فى مصر ، وكان قد عمل مساعدا لأولهما وهو سير وليم برونيت صاحب المشروع الـــذى عرف باسمه لتعديل نظام القضاء المصرى ، وخلف ثانيهما وهـــو مستر دنلوب مستشارا لوزارة المعارف فى يونية ١٩١٩ ، ولعله كان يطمع فى أن يخلف أحدهما ونال بغيته من ثانيهما . وقد لا يعنينا من تقريره الا ما جاء فيه عن رؤيته لثورة المصريين بعد نفى الزعماء الى مالطة ، فيذكر أن الوفد ليست له شعبية تذكر ، وان التوكيلات التى جمعها تمت بطريقة جبرية « وأذكر كمثل للأساليب التى استخدمت المثال التالى : كان الطاهى الذى يعمل عندى فى السوق حين أوقفه اثنان أو ثلاثة أشخاص وسألوه : هل أنت مع الانجليز

أو مع المصريين ؟ ولم يكن يدرى بما يحدثونه به فاتخذ طـــريق الســـلامة وأجاب : مع المصريين · وعندئذ طلبوا اليه أن يخرج ختمه وختموا به وثيقة لا يعرف عن محتوياتها شيئا » ·

ونراه لا ينتقد السياسة البريطانية ولكنه ينتقد سلوك رجـــالها فى تطبيقها ، فيقول انه « سمع بتأثير مشروع برونيت على رشدى باشا من ابن أخته الذى كان فى زيارته حين انتهى من كتابة رده عليه فقد قال لى ان خاله كان ينتفض بشدة ، ولا ينطق بحرف وقد قذف اليه بمشروع الدستور وهو يقول : « اقرأ هذا ·· أقول لك اقرأ هذا » ·· وبالرغم من أن المشروع لم ينشر أبدا ، فان رد رشدى باشا عليه الذى تناثر هنا وهناك ترك لخيـــال الناس أن يقرأوا فيه أشياء تسىء الى كرامة الشعب المصرى ··· وزاد من هذا الشعور التقرير المنكود الذى وضعته لجنة الصحة العامة وضمنته برنامجا شديد الطموح ومقترحات بزيادات ضخمة فى مرتبات الموظفـين البريطانيين ···· ولابد أن أشير هنا الى أن عدم شعبية مستر دنلوب ليست ابنة الأمس ···· ومما يؤسف له أن هناك انطباعا عاما بأن المنكود مستر دنلوب كان يتصرف طوال هذه السنوات على أساس هذا المبـــدأ المكيافيللى · وجوهر الموضوع أنه رجل ثقيل الظل لا يشجع أحدا على الاقتراب منه ، والنتيجة أن سياسته كانت دائما موضع شك » ·

وكان اللنبى — ولم يكن قد سبق له الخدمة فى مصر كهؤلاء — أصدق فى رؤيته من أولئك الذين عاشوا فى مصر ، فنراه يعترف بأن الثورة ليست غير مرحلة من مراحل كفاح المصريين الطويل « فالاضطرابات السائدة العنيفة هى نتيجة انفجار القلق السياسى الذى بدأ فى سنة ١٩٠٦ أو نحوها ثـــم خمد ، وكان المراقبون الاذكياء على علم تام بوجوده ··· فلما زال التهديد التركى وظهرت بوادر اقتراب السلام بدأت مصر تطالب بالمكافأة على مسلكها

التسليم خلال الحرب وعلى المساعدات القيمة التى قدمتها دون شك لجيوشنا فى صورة رجال ومال وعتاد » ٠

ويعترف بأن القبض على سعد باشا وزملائه قد وحد صفوف الأمة وجمعها حول سعد والوفد ، ودفعها الى الثورة ، « وأصبح سعد باشا ورفاقه أبطالا شعبيين » ٠

وبالرغم من ميل انجلترا الى الملاينة ، فقد ظلت تتمسك « بحماية حكومة جلالة الملك على مصر على أساس مأمون ومستقر » وعندما اقترح اللنبى على حكومته فى ٣١ مارس « اصدار جوازات سفر لأى من المصريين المحترمين الذين يرغبون فى زيارة أوربا » ورجع فى ذلك الى رشدى وعدلى ، أكد رشدى قبوله للحماية » ولا يرى أن تتضمن الجوازات « ما يشير الى نوعيه مطالبهم » وعندما رأت الحكومة البريطانية « أن توفد لجنة على أعلا مستوى برياسة لورد ملنر — كما جاء فى برقية كيرزون الى اللنبى بتاريخ ٥ ابريل — ، كانت مهمتها بعد التحقيق أن « تقدم تقريرا بما تقترحه من النظم التى تقوم عليها الحماية فى المستقبل » ٠

وقد رأينا ما كان من مقاطعة المصريين ملنر ولجنته وكيف عاد ملنر بلجنته الى لندن بعد أن سلم بضرورة التفاوض مع الوفد ، وأقنعه عدلى ورشدى بذلك ٠ ويسافر عدلى الى باريس لاقناع الوفد بمفاوضة ملنر ، وينجح فى ذلك بعد أن استمال أكثر أعضاء الوفد الى جانبه ٠

ويصبح عدلى فرس الرهان فى الاتجاه الجديد « فلم يكن عدلى — كما أفضى سعد زغلول بذلك الى سكرتيره « محمد كامل سليم » — رسول الوفد لدى ملنر بل كان على العكس رسول ملنر الى الوفد ، وهو يعلم ، أو يجب

ان يعلم أن ملنر ولجنته لم يحضروا الى مصر للمفاوضات وانما للتحقيق فى أسباب الثورة واقتراح نظام لحكم مصر فى دائرة الحماية ، فى حين أن الوفد يهدف الى الغاء الحماية وتحقيق الاستقلال »(١) .

ولم يكن سعد يعرف أن رشدى وعدلى قد سلما بالحماية فى حديثهما مع اللنبى ، حين طلبا اليه السماح لمن يرغب من المصريين بالسفر ، وان عرف - كما صرح لسكرتيره - « أن عدلى لم يتعفف فى اظهار رغبته فى تشكيل الوزارة التى عرضت عليه بل استحسن الفكرة وعرضها فعلا على ملنر ، وأن ملنر هو الذى عارض فيها ، وفضل ادخار عدلى وأصدقائه ليكونوا ذخرا للمستقبل »(٢) .

وقد انتهت مهمة عدلى لدى الانجليز ، فاذا كان نجح فى استقطاب العدد الأكبر من أعضاء الوفد الأول الى جانبه ، الا أنه فشل تماما فى جذب الرأى العام الى جانبه ، وباء بغضب المصريين جميعا ، ولم يكن من اليسير أن تنجح مفاوضاته مع كيرزون ، أو تنجح وزارته فى تهدئة الشعور العام ، وخذله الانجليز حين جاء « مشروع كيرزون - كما جاء فى النص الرسمى لهيئة المفاوضات - لا يسمح بالوصول الى اتفاق » وان أشار عدلى على كيرزون بأنه لا يرى « ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين ، وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل » اى ان تصدر الحكومة البريطانية بيانا تعترف فيه للمصريين بما هى مستعدة للاعتراف به فى مشروع كيرزون أى الغاء الحماية واعلان مصر مملكة مستقلة ذات سيادة على أن تبقى المسائل الأخرى التى اختلف عليها الفريقان - وهى

(١ ، ٢) ثورة ١٩١٩ كما عشتها ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

لب القضية الوطنية – لمفاوضات تالية بوصفها تحفظات تناقشها الدولتان فيما بعد »(١) .

وعاد عدلى الى القاهرة ليقدم استقالته الى السلطان فى ٨ ديسمبر ، ويرجىء السلطان البت فيها حتى يتم العثور على البديل ، أما وقد أدى عدلى واجبه كما يعتقد وكان يرجو أن يحقق لمصر شيئا من أمانيها ، فما له بحمل أوزار الانجليز وتعسفهم وقد عرف ما أشار به اللنبى على حكومته باعتقال سعد وابعاده الى بعض الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، فتعجل استقالته وقبلت يوم ٢٤ ديسمبر ، وبقيت البلاد بدون وزارة لشهرين آخرين ، بينما يحاول اللنبى عبثا تشكيل وزارة جديدة ، فأصدر أمره الى وكلاء الوزارات بالقيام بأعمال الوزراء » بصفة وقتية ولحين تشكيل وزارة جديدة »(٢) . وما كان هناك من يرضى بالاشتراك فى وزارة غداة اعتقال سعد وصحبه ، فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ونفيه للمرة الثانية .

ولم يكن هناك أمام الانجليز بد من نفى سعد وابعاده ، حتى يروق لهم الجو للاتفاق مع الفريق المعتدل من المصريين وقد عرفوا كيف استطاع سعد أن يهيج الرأى العام على مفاوضات (عدلى – كيرزون) وأن يسيطر تماما على الموقف فى الداخل ، وأن يمتد تأثيره الى الرأى العام الانجليزى فيدعو جماعة من أعضاء حزب العمال فى مجلس العموم برياسة « مستر سوان » لترى اجماع الأمة حوله وتأييدهم لموقفه ، كما أوفد مكرم عبيد ، وكان خير من يجيد الانجليزية من أعضاء الوفد – الى لندن ، للدعاية ضد مفاوضات لا تمثل فيها مصر تمثيلا حقيقيا .

---

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٠٣ .
(٢) الوقائع المصرية ، ع ١١٥ لسنة ١٩٢١ .

وكانت الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت تعانى من عقدة «اللاشرعية» فى احتلالها مصر وهى عقدة امتدت معها منذ بداية الاحتلال ودعواها بأن هذا الاحتلال موقوت باعادة النظام الى البلاد بعد الثورة العرابية ، فلم تجرؤ على الغاء السيادة العثمانية ، فلما قامت بالغائها وعزلت الخديو عباس وأعلنت حمايتها على البلاد ، كانت تأمل أن تقبل مصر أوضاع الحماية ، وذلك لصالحها كما تدعى ، فان « الطفل — كما جاء على لسان ونجت فى حديثه الى الأقطاب الثلاثة فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ — اذا أعطى من الغذاء أكثر مما يلزم اتخم » . ولم يكن هناك من الانجليز من يظن أن المصريين يرفضون الحكم البريطانى ، فقبل أن تبدأ مفاوضات عدلى — كيرزون ، بعثت الى مصر فى ابريل ، بسير هارى بويل ، وكان يعمل سكرتيرا شرقيا لدار المعتمد البريطانى مع كرومر ، لدراسة الجو السياسى ، والأوضاع العامة فى مصر ، وقدم تقريره بعد مقابلات مع عديد من الشخصيات المصرية ، العامة ومنهم سعد وعدلى ، فيقول : « ان أكثر المصريين ، من غير الرسميين ، يودون مخلصين بقاء الحكم البريطانى ، وان كانوا لا يجرؤون على الجهر بأفكارهم فى الظروف الحاضرة » وان كنا لا نثق فيما رواه « لورد لويد » فى كتابه « مصر منذ كرومر » فى هذا الصدد — لكثرة أكاذيبه — ولعله ان حدث فمن قبيل المجاملات التى يقع فيها المصريون فى مثل تلك الظروف ، ولا يعنى من واقع الأمر شيئا ، فما كان ليغيب عن هارى بويل ، وهو أول سكرتير شرقى يعمل فى مصر مع أول ممثل لبريطانيا أن المصريين يرفضون الاحتلال .

وكان أول ما يعنى الانجليز أن يعترف المصريون بشرعية وجودهم فى مصر بعقد معاهدة يقبلها الطرفان ، لذلك لم يلق اقتراح عدلى لكيرزون ، قبولا منه فى البداية . وكان اللنبى أقرب الى الواقع من كيرزون ، حين رأى فى اقتراح عدلى ما يستحق النظر بله التأييد . فحين أراد أن يمهد الجو

أمام وزارة عبد الخالق ثروت ، كان نفي سعد ورجال الوفد : « فتح الله بركات باشا ، ومصطفى النحاس بك ، وعاطف بركات بك ، وسينوت حنا بك ، والأستاذ مكرم عبيد » وسيلة لارهاب الوطنيين ، واخلاء الميدان لوزارة ثروت القادمة ، وكان الاختيار قد وقع عليه ليقوم بتأليف الوزارة الجديدة • ويرر اللنبي هذا الاختيار بأنه أقوى ممثل التيار المعتدل ، ولم يشارك في وفد المفاوضات الرسمي ليحمل نتائج فشله •

ومع ما أثاره اعتقال سعد ونفيه من اضطراب أشد عنفا مما كان من قبل واتسم بنوع من التحدى فاشتدت موجة الاغتيالات السياسية ، لم ينكص اللنبي عن غايته ولم يتراجع وبدأت المشاورات بينه وبين ثروت لم يرض معها ثروت بتأليف الوزارة الا على أساس واضح ، وبدأت الدعوة بين صفوف الأمة لاتحاد الزعماء فعاد الى الوفد مرة أخرى من هجروه : محمد محمود باشا ، وعبد العزيز فهمي بك ، ولطفي السيد بك وحمد الباسل بك ، ومحمد علي علوبة بك ، وجورج خياط بك ، وعبد اللطيف المكباتي بك، وحافظ عفيفي بك ، ويبدو أنهم لم يتبينوا القصد من نفي سعد باشا ، أو أنهم رأوا الفرصة سانحة للاستيلاء على الوفد في غيبة سعد ، ولم يكن قد بقي من أعضاء الوفد في مصر غير جعفر فخري بك ، وصادق حنين بك ، وأمين عز العرب أفندي ، فاعتقلوا بدورهم وبقي واصف بطرس غالي باشا ، وويصا واصف بك ، وكان علي ماهر قد عاد الى صفوف الوفد بعد أن علم بنية القبض على سعد ، ولم يكن قد اتخذ جانبا آخر عند انسحابه ، وسارع الباقون من رجال الوفد الى ضم : علي الشمسي ، وعلوي الجزار ، ومراد الشريعي ، ومرقص حنا ، وعبد القادر الجمال ، فأصبحوا أغلبية ، مما حمل المنشقين ، على هجر الوفد مرة أخرى الى غير رجعة ، بعد أن ضاع منهم آمل السيطرة على الوفد ، كما قيل ، وان كنا نرجح أنهم علموا بما يدور في

الخفاء بين ثروت واللنبي والاتجاه الى تكوين حزب جديد من المعتدلين يؤيد السياسة الجديدة ، وحين أصدر الوفد قراره بمقاطعة الانجليز وعدم التعاون معهم على أية صورة من الصور ، ووضع الاطار العام لتنظيم المقاطعة فى ٢٣ يناير ١٩٢٢ ، وقع عليه : حمد الباسل ، وويصا واصف ، وعلى ماهر ، وجورج خياط ، ومرقص حنا ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريعى ، وواصف بطرس غالى ، لم يوقع عليه العائدون ، وانفضوا عن الوفد واعتقلت السلطات العسكرية الأعضاء الذين وقعوا النداء ، فتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى السعدى بك ، والسيد حسين القصبى ، والشيخ مصطفى القاياتى ، وسلامة ميخائيل بك ، وفخرى عبد النور بك ، والأستاذ محمــــد نجيب الغرابلى ، وأصدروا نداء الى الأمة بمواصلة الجهاد .

وسارت المفاوضات بين اللنبى وثروت تقدم فيها ثروت بعدد مــن المقترحات لم تجد قبولا لدى الحكومة الانجليزية وان أيدها اللنبى ووصــــل الخلاف بينه وبين حكومته الى التهديد بالاستقالة ما لم تقبل الحكومة البريطانية مقترحاته ، وتستجيب الحكومة البريطانية أخيرا ، ويصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقد نص(١) :

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة » .

وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبــادىء الآتية :

---

(١) الرافعى ، عبد الرحمن : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ص ٤٢ ، ٤٣ .

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكـــون دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمـــة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٣ نوفمبر ١٩١٤ .

٣ — الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفـــاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية ، فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور ، وهى :

أ — تامين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

ب — الدفاع عن مصر من كـــل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

جـ — حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

د — السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهـــذه الأمور على ما هى عليه الآن » .

وكان التصريح خطوة جديدة فى مسيرة الحركة الوطنية وفى السياسة البريطانية شكلت تاريخ مصر لسنوات قادمة .

الـــزعيم فى منفـــاه :

كان سعد يدرك مغبة تحديه للسلطة التى تحكم البلاد ســـلطة اللنبى وسلطان الاحتلال ، فما أن جاءه انذار اللنبى بحظر نشاطه السياسى « وعليه

أن يغادر القاهرة بلا ابطاء ويقيم في منزل في الريف تحت مراقبة المدير » حتى سارع بالرد في نفس الوقت ، بأنه « أمر ظالم احتجج عليه بكل قوتي اذ ليس هناك ما يبرره ٠ وبما أنني موكل من قبل الأمة للسعي في استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني عن القيام بهذا الواجب المقدس ٠

لهذا سأبقى في مركزي مخلصا لواجبي ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتي به بجنان ثابت وضمير هادئ علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها في الاستقلال التام ٠

وبقي سعد ينتظر النفي وقد تحدث « الى زوجه الكريمة بأن النفي بعد هذا أقرب قريب ، وكان جوابه لكل من سأله من أقربائه أنه يعتقد أن الانذار انما هو المقدمة التي يتبعها النفي لا محالة في يوم أو يومين »(١) ٠

وكان يوما حزينا ، يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ، التفت القلوب جميعا نهاره وليله حول سعد ، وامتلأ فناء بيت الأمة بالشباب لا يبرحونه ليكونوا في حراسة سعد حتى الصباح لا يبالون برد ديسمبر القارس ، حتى نزل اليهم سعد يرجوهم أن ينصرفوا الى بيوتهم ، فأبوا لولا أن أقسم ليبيتن معهم أو ينصرفوا ، فانصرفوا كارهين ٠ وجاء الصباح غائما مطيرا يصفع هواؤه القارس الوجوه ، وما وافت الساعة الثامنة حتى كان الجند يحيطون ببيت الأمة ويملأون ساحة الدار ، وينزل اليهم سعد ، « هادئا منبسط الجبين – كما يصفه عبد القادر حمزة صاحب البلاغ ، وكان شاهد عيان – ليس في خطوه اسراع ولا تثاقل ولا في نظراته ولا في حركات جسمه أثر واحد يدل على قلق أو اضطراب ، ويده اليسرى في جيب معطفه ويده اليمنى

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ٠

تحرك عصاه حركة عادية منتظمة كأنه لا يرى لكل ما هو واقع ، ولا لكل الذين هم محيطون به وجودا أكثر من العدم ... فأقسم ما رأيت فيه وفى مشيته الا بطلا عالى الرأس مطمئن النظرات ، ولوددت لو رآه معى فى تلك الساعة كل أبناء مصر . اذن لرأوا سعدهم أسدا هو أثبت ما يكون حين تنازله الحادثات » .

ومضت الركائب بسعد فى ذلك الصبح المطير الباكر ، فى سيارة من سيارات الصليب الأحمر الانجليزى تتبعها سيارات الحراسة مشرعة أسلحتها « فى طريق غير ممهد بلا ماء ولا زاد الا قليلا من الخبز تكرم علينا بعض الضباط بقطعة منه على شيء من الجبن فتبلغت بها ، وما زال السير يجد بنا فى هذا الطريق العاثر يحطنا تارة ويرفعنا تارة أخرى من الساعة التاسعة صباحا الى الساعة الخامسة بعد الظهر حيث أدخلونى الى معسكر الهنود ، وتلقانى بعض الضباط وأنزلونى فى خيمة تعصف الرياح من خروقها بعد أن قدموا لى شيئا من الطعام ، فأكلت ونمت بملابسى اذ لم يسمحوا لى بأخذ شيء معى ، ولكننى بحمد الله لم أشعر بتعب مع أنى كنت أتعب من سير ساعة واحدة بالسيارة فى الطريق المعبد ، فقد أمدنى الله بقوته ، وجعلنى أتحمل كل هذه المشقات من غير أن أشعر بشدتها ، وفى الليلة التالية اتصل بى صحبى الذين قبضوا عليهم من بعدى فأنست بلقائهم وسرنى ما رأيتهم عليه من رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالثغور الباسمة والنفوس المطمئنة »(١) .

ترى ماذا يقصد اللنبى من هذه القسوة البالغة مع شيخ تعصف به أمراض عديدة من الربو الى مرض السكر فضلا عن ضعف الشيخوخة ليكون منفاه فى جزيرة استوائية شديدة الحرارة والرطوبة ، وكان هذا الجو

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٣٨٩ نقلا من خطبة القاها سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ بعد عودته من المنفى .

ـ كما يقول العقاد ـ يثقل عليه حتى يصاب بالاختناق فى بعض الأيام ويعجز عن الكلام الا بالايماء وساءت حاله » وليس فى الجزيرة طبيب ولا دواء !؟

وقد كان اللنبى يأمل أن تترك له حكومته حرية التعامل مع سعد ، وأبرق الى لورد كيرزون فى ٢٠ ديسمبر ١٩٢١ ، يقول : « وانى على استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغلول باشا اذا أثار متاعب » وقيل انه رحب باقتراح بعض الوزراء محاكمة سعد زغلول واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى « وقيل ان الفيكونت اللنبى لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية ، وانها هى التى ساومته فى الصفقة المعروضة الى أن قنع من الاعدام بالابعاد »(١) .

وبقى سعد زغلول ورفاقه فى معسكر الهنود حتى يوم ٢٩ ديسمبر « حيث أمرنا فى آخر العشاء بالاستعداد فى ظرف نصف ساعة ، فاندهشنا لهذه المفاجاة وانصرف كل منا يحزم متاعه . ثم أركبونا فى سيارة مغلقة الى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا خارج الميناء ، فأنزلونا الى زورق فيه بعض الوطنيين الذين بكوا للقائنا فى تلك الساعة بكاء مرا فكنا نطمئن خواطرهم بالاشارة تارة وبالكلمات تارة أخرى » .

« وصل بنا الزورق الى السفينة واذا بها مملوءة بالجنود الهندية ، ونزل كل منا فى الحجرة المعدة له ، وعلمنا بأن وجهتنا عدن التى وصلناها فى مساء يوم الأربعاء ٤ يناير ، ثم بعد أن أقمنا بها الى ٢٨ فبراير نقلونا الى سيشل ، ثم نقلونى الى جبل طارق حيث أقمنا من ٣ سبتمبر الى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ ، ثم أفرج عنى فى ذلك التاريخ » .

وحين اقامته ورفاقه فى عدن صدر تصريح ٢٨ فبراير ، وصاحب صدوره الأمر بنقلهم الى سيشل ، ويبدو أن اللبنى كان يرى فى نفيهم الى

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤١١ .

يلان ما يذكر المصريين بمصير الثورة العرابية وزعمائها ، وان رأت وزارة ستعمرات غير ذلك واختارت لهم سيشل ، وهو ما يحقق رغبـــة اللنبى ، ارهاب المصريين ، ولعل وزارة المستعمرات لم تجد خيرا فى بعث ذكريات ورة العرابية ، فلم يغب عنها أن الاحتلال البريطانى جاء فى أعقابها ، ولا مساندتهم للخديو توفيق لكان للثورة العرابية شأن آخر غير الذى نهت اليه ٠

ولم يلق اعلان تصريح ٢٨ فبراير أى ترحيب من السواد الأعظم من سريين ، وقوبلت وزارة ثروت التى تم تأليفهـــا أول مـــارس اثر اعـــلان تصريح مباشرة بالوجوم والعداء ، فوقعت اضطرابات عنيفة فى طنطا فى يوم التالى لتأليف الوزارة ، وتظاهر الطلاب ، وقرر المحامون الاضراب لمدة مسة أيام ، ولم يكن أمام المصريين حيال القمع غير التحدى ، وحيال العنف العنف ، وعنف الثائر على السلطة غير عنف السلطة التى تملك القـــوة لسلطان ، ولا سبيل للثائر الا التخفى والغيلة ، وتلك شريعة يقرها عرف ثوار ، فاذا اشتدت حركة الثوار انقلبت الى حرب عصابات ، حين تمتلك سلاح وتسيطر على بعض المواقع ، ولا تساعد البيئة المصرية على حـــرب عصابات ، والتخفى والغيلة هما البديلان ٠ وغالبـــا ما يفلتـــان من يد عامة ٠

وكان من الطبيعى أن يكون نفى سعد وأقطاب الوفد حافزا للبعض على سلك العنف ٠ ولم يكن سعد ممن يميلون الى العنف أو يقرونه ، ولكن ين يغيب الزعيم فلا يملك الوسيلة للسيطرة على اتباعه يفلت الزمام من ديهم ، وكانت سياسة السلطة مما يحملهم على العنف ، فقـــد قام اللنبى ناة نفى الزعيم وأصحابه باعتقال الهيئة الوفدية الجديدة التى أصـــدرت ارات مقاطعة الانجليز وعدم التعاون معهم فيما عرف بالمقاومة السلبية ، عطلت الصحف التى نشرت قرارات الوفد وهى : الأخبـــار ، والمحروسة ،

والنظام ، والأمة ، والمقطم ، ولما لم تجد جدوى لاعتقالهم عادت فافرجت عنهم ، فعادوا الى مواقعهم مع الهيئة الجديدة التي تكونت اثر اعتقالهم ، ولكن الزمام كان قد فلت ، فاكتشفت مؤامرة للاعتداء على ثروت في ٢٦ يناير لتعاونه مع الانجليز ولم يكن قد ألف وزارته بعد ، وكان بصدد تاليفها ، ولم يكن قد وصل بعد الى اقرار شروطه بتاليفها ، وهي الشروط التي تبلورت أخيرا في تصريح ٢٨ فبراير وألف وزارته اثر اعلان التصريح ، « ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب — كما يقول الرافعي — فبدأت وزارته وهي بغيضة الى أغلبية الأمة ، وزاد في بغضها له أنه ألف وزارته في الوقت الذى كان سعد ورفاقه في طريقهم الى المنفى السحيق الـذى قضت السياسة الانجليزية بابعادهم اليه .. ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو الى اغتباط الأمة بوزارة ثروت ، ومن حقها الا تغتبط بها ولا تؤيدها ، لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف في الوقت الذى يقصى فيه زعماؤها عن البلاد بقوة الغاصب ، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصومة ، وبخاصة لان ثروت كان وزيرا للداخلية في وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التي وقعت في عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره ، فلما علم النـاس أن ثروت في سبيل تاليف وزارته في الوقت الذي علموا فيـه أن سعدا في طريقـه الى منفاه كان بديهيا أن يرتابوا فيه وفي وزارته ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والأشواك »(١) .

وقد كالت له دار المندوب السامي آيات المديح « لثبات وقدرة الطريقة التي يدير بها مجلس الوزراء » في غياب عدلى ، كما أنه « نجح في وزارة

---

(١) الرافعي ، عبد الرحمن : المصدر السابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ .

الداخلية فى وقت تحملت فيه تلك الوزارة عبء المحافظة على الأمن ضد محاولات سعد زغلول لتدمير هيئة الحكومة واسقاطها ٠٠ واستطاع أن يصمد أمام الهجمات الضارية التى شنها الوفد أثناء توليه مقاليد رياسة مجلس الوزراء ، على امتداد الشهور التى بقيها عدلى فى لندن »(١) ٠

ولم يكن هناك بد من أن يلجأ الشباب المتحمس الى العنف الخفى فى غيبة الزعيم ، وكان فى المقاومة السلبية بالمقاطعة غناء عنها ، ولكن اعتقال هيئة الوفد مرة بعد أخرى لم يدع سبيلا للتحدى غير العنف ، فتعددت حوادث الاعتداء على الانجليز ومن يلوذ بهم من المصريين ، وبدأت تلك الموجة العنيفة من حوادث الاغتيالات ، وزاد من حدتها « سياسة العسف والاضطهاد ومصادرة الحريات » واصدار الوزارة « تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها ، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها فى الشطط والاعتساف » ٠

وكانت السلطة العسكرية البريطانية تورى بسياستها ، أسباب السخط والعنف بين المصريين ، فعادت الى اعتقال أعضاء الوفد يوم ٢٥ يولية وهم : حمد الباسل باشا ، والاستاذ ويصا واصف ، ومرقس بك حنا ، والأستاذ واصف بطرس غالى ، وعلوى الجزار بك ، وجورج خياط بك ، ومراد الشريعى بك ، وقدمتهم للمحاكمة ، بتهمة أنهم أصدروا « منشورا فى ١٨ يونيو سنة ١٩٢٢ يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر ، وأنهم فى ١٨ يولية أذاعوا منشورا يشير الكراهية ضد نظام الحكم الحاضر »(٢) ٠

---

(١) ، (٢) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٦٣ ـ ٦٧ ٠

وأحالتهم الى المحاكمة فى ٢٩ اغسطس أمام محكمة عسكرية بريطانية، مما يتناقض وما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير عن استقلال مصر ، وكان ذلك آية على غباء السلطات البريطانية ، مما أيد شكوك المصريين فى جدوى التصريح ، وقد رفض المعتقلون الاعتراف بحق السلطات البريطانية فى محاكمتهم ، ودفعوا بعدم الاختصاص ، ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم ، ويصف الرافعي موقفهم هذا بأنه - موقف مشرف - وقضت المحكمة باعدامهم ، وأبدلته القيادة البريطانية بالسجن لسبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه لكل منهم • ثم اعتقلت السلطات البريطانية : عبد الرحمن فهمي بك ، والشيخ مصطفى القاياتي ، وفخرى بك عبد النور، والأستاذ محمود فهمي النقراشي ، والدكتور نجيب اسكندر ، والأستاذ محمد نجيب الغرابلي ، والدكتور محجوب ثابت ، وعبد الستار بك الباسل ، والأستاذ حسن يس ، وغيرهم ، وسكتت وزارة ثروت عن هذه التصرفات ، فاخذت عليها •

ومع أهمية الدور الذى لعبه ثروت فى تاريخ مصر فى تلك الفترة التى غدت معالمها بارزة على صفحة الحياة السياسية للبلاد لفترة امتدت زمنا طويلا ، فانه لم يفز فى النهاية بتقدير من اختاروه لهذا الدور ، وأولهم الانجليز وثانيهم الملك ، وأخيرا الوفد وسعد زغلول •

فأما الانجليز فقد برموا بوزارة ثروت ، وما كان يعنيهم منها غير تدعيم الاتجاه المعتدل ، واقرار الأمن فى البلاد ، فلئن استطاعت أن تضع الأساس لقيام جماعة المعتدلين بتكوين حزب الأحرار الدستوريين ، وأن تضع النواة الأولى للدستور ، فقد فشلت تماما فى اقرار الأمن مما حمل اللنبى بعد ثلاثة شهور من تاليف الوزارة على تقديم احتجاج رسمى اليها ، جاء فيه « ان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه المسالة مضطرة لأن

تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته ان أدركته الوفاة . كما أنها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف »(١) .

ومع تأييد اللنبى لوزارة ثروت نراه فى تقرير سرى الى حكومته بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢ وبعد سبعة شهور من تاليفها ، يندد بأعضاء الوزارة تنديدا قاسيا ، فمصطفى فتحى باشا وزير الحقانية « رجل لا وزن له » ومصطفى ماهر باشا وزير المعارف « خال ، مع ذكائه من أى كفاءة ادارية » وواصف سميكة بك ، وزير المواصلات « قلب الوزارة رأسا على عقب . لا يخفى محاباته للأقارب » ولا يملك محمد شكرى باشا وزير الزراعة « غير السمعة الطيبة » أما حسين واصف باشا وزير الأشغال « فرجل ظريف خفيف الظل » .

ولم يعد تمسك اللنبى بثروت الا بقدر ما يجد البديل الذى يخلفه فى تعاونه مع السياسة البريطانية ، فنراه يسلم للملك باختيار رئيس وزرائه الجديد الذى يخلف ثروت ، ويرى فى هذا الاختيار بعض النفع للسياسة البريطانية .

وأما الملك فلم يلبث أن ساءت علاقته بثروت ، وكان قد رضى عنه ، عندما قام بأعمال رئيس مجلس الوزراء فى غياب عدلى ورشدى بلندن ، واستجاب لكثير من رغباته ، فضلا عن رغبته فى التخلص من عدلى ، فقد بدأ ثروت يخرج على الارادة الملكية ولما يمر شهر واحد على وزارته ، فمنع اجتماعا للأمير يوسف كمال فى ٢٤ مارس ، كان فحواه - كما يقول أحمد شفيق - دعوة « الاخلاص للعرش » وقصر فى ابلاغه بنية اعتقال أعضاء الوفد ، وعطل

---

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ٣ ص ٢١٤ .

جريدة « الليبرتيه » الداعية للملك ، ورفض الرغبة الملكية بتعطيل جريدة « الأهرام » اثر نشرها مقالا فيه تلميح بأن الملك يعوق لجنة الدستور ، وجاءت الفرصة المواتية ، عندما رفض الانجليز النص فى الدستور على لقب « ملك مصر والسودان » ، وما طرأ من خلاف حول حقوق الملك الدستورية فى مناقشات لجنة الدستور ، مما حمل الملك على التنويه لعدلى « باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصا من سلطته وطلب اليه التدخل لتعديلها ، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ولم يجد سندا ولا مسوغا لملاحظات الملك ، وترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى »[١] .

ولم يكن هناك من سبيل أمام الملك الا اسقاط ثروت واكراهه على الاستقالة ، فدبرت دوائر القصر مؤامرة للاعتداء عليه وعلى الوزراء ، أثناء صحبته للملك فى صلاة الجمعة بالأزهر فى أول ديسمبر ١٩٢٢ ، وعلم ثروت بالمؤامرة فآثر تقديم استقالته قبل يوم واحد وقبلها الملك فور تقديمها .

ووقف الوفد منذ البداية ضد التصريح وضد وزارة ثروت ، فلم يلق من ثروت ولا من السلطة العسكرية البريطانية ما يشجعه على التآلف معهما ولم يترك نفى سعد ورفاقه سبيلا للوفاق أو التعاون ورفض أن يشارك فى لجنة الدستور لانها لا تمثل الأمة ، وان انقطعت الصلة بين سعد فى منفاه ورجال الوفد فى القاهرة ، الا أنهم كانوا من الصمود فى مواجهة التحدى ما لم يدع لثروت ولا للسلطات العسكرية البريطانية سبيلاً للهدوء فما أن يعتقل زعماء الوفد حتى يحل محلهم من يقوم بقيادة الحركة الوطنية على أكمل وجه ، لا يزيدهم القمع الا اصرارا ، ولا التحدى الا صمودا ، وبدت

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٧٣ .

الأمة كلها وراء سعد فى منفاه ، ولم يغن حرمان البلد من زعيمها الانجليز نفعا ، وزاد التحامل على ثروت أنه لم يسع للأفراج عن سعد ، وبدا التعلق بسعد رمزا للأمانى الوطنية ، وانكارا للتصريح ولوزارة ثروت ، وعـداء للاحتلال ومن يتعاون معه « وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناجزة ، يبذل فيها كل فريق - كما يقول العقاد - قصاري ما عنده لتحدى الفريق الآخر واحباط مسعاه ، فاذا منعت الحكومة الاجتماعات والمظاهرات التى تهتف بحياة سعد نابت عنها الأغانى الشعبية فى الشوارع والأزقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للغناء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف أن تذكر سعدا أو تشير الى اسمه أو اسم الجزيرة التى هو منفى فيها ، استورد الناس الآنية الخزفية من أوربا وعليها رسمه ، وكتبوا اسمه على الجدران ، وعلى ورق النقد الذى كانت تتداوله الأيدى بمئات الألوف فى تلك الأيام لانتشار الأوراق الصغيرة من جميع الفئات ، واذا اعتقلت الحكومة أعضاء من الوفد قام فى مكانهم على الأثر أعضاء غيرهم يعرضون أنفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ، فأصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب أو مغلوب ومنتصر أو منهزم ، وهذا كل ما ظفر به التصريح من « التقريب » و « وتسوية » العلاقات بين البلدين »(١) .

وقد وصف سعد التصريح أثر عودته من المنفى بأنه « أكبر نكبة على البلاد » وتحدث عنه « فقال على أسلوبه فى سرد الأمثال : هو ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التميمة التى فى رقبتها بالألف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة .. فما أملحها من صفقة لولا الملعونة التى فى رقبتها »«٢» .

---

(١) ، (٢) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤١٢ ، ٤١٥ .



الصفحة الجديدة

المنفى من جديد ـ التحدى والاستجابة ـ العودة والواقع الجديد



المنفى من جـــديد

اعتقل سعد للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ وكان الرفاق غـــير الرفاق والصحبة غير الصحبة ، والظروف غير الظروف ، كان الرفاق فى المرة الأولى : محمد محمود ، واسماعيل صدقى ، وحمد الباسل ، وعرفوا باسم الباشوات الأربعة ، والشعب يجمع على أمر واحد ، وكان النفى الى مالطة ، منفى من أبعدتهم السلطة العسكرية البريطانية خلال الحرب ، وكانوا فى المرة الثانية : مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، وفتـــح الله بركات ، وعاطف بركات ، وسينوت حنا ، وقد انقسم الزعماء الى معتدلين ومتطرفين كما أسمتهم الدوائر البريطانية ، وكان المنفى المختار هذه المرة سيشل ، ثم نقل سعد وحده الى جبل طارق فى ١٨ أغسطس ١٩٢٢ ، وبقى الرفاق فى سيشل ، حتى أفرج عن سعد فى ٣٠ مـــارس ١٩٢٣ ، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أصدرت بيانا ، قالت فيه : « قال الطبيب المعـالج لسعد زغلول باشا فى تقريره أن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنيه فى أوربا ضروريان لصحة الباشا ، ولهذه الأسباب قررت الحكـومة بعـــد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبـــل طارق »[١] . وكان اللنبى يعـارض فى الافراج عنـه ، ويتوعد بالاستقالة الا أن الحكومة البريطانية ، كانت قد أدركت سوء ما أشار به اللنبى وخطل رأيه ، وان لـم يكن أمامها حينذاك غير الاستجابة لنفى سعد حتى تتيح الفرصة لتنفيـــذ

---

(١) العقـاد : المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .

سياستها الجديدة ، فلما اطمأنت الى نفاذها وانشغال المصريين بالدستور ، واختلافهم فيما بينهم ، لم يعد هناك ما تخشاه من عودة سعد ولكنها لم تسمح له بالعودة حتى تنتهى من كل خلاف بينها وبين الحكومة المصرية وخاصة فيما يتصل بما سمى « قانون التضمينات » وقضى حين صدوره فى ٥ يوليه باجازة كل ما قامت به السلطات العسكرية البريطانية من اجراءات ادارية وقضائية وتشريعية مدة الأحكام العرفية ، وعلقت الغاء الأحكام العرفية على اجازة هذه الاجراءات ، فالغيت فى يوم صدوره « وكان سعد حينذاك يستشفى فى « اكس ليبان » وحين أبحر من مرسيليا يوم ١٣ سبتمبر ليصل الى الاسكندرية يوم ١٧ « واحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة فى الاسكندرية والقاهرة والمدن التى مر بها ، وأعادت هذه الاحتفالات الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الأولى فى أبريل سنة ١٩٢١ ، فانها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرا فى اتساع مداها ، وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنتزه يوم وصوله الى الاسكندرية ، على خلاف ما فعل عند عودته أول مرة فى ابريل سنة ١٩٢١ »(١) .

« وزاد عليها فى هذه المرة — كما يقول العقاد — اشتراك الأجانب فى الاستقبال بما كانوا ينثرون عليه من الأزهار والرياحين بأيدى السيدات والأطفال حتى امتلأت بها السيارة » وهز استقبال سعد حزب الأحرار الدستوريين الوليد » جعلنا ، نحن الأحرار الدستوريين — كما يقول الدكتور هيكل — نفكر طويلا على أثر ذلك فى مجرى الانتخابات ، لقد كنا الى ذلك اليوم نقدر اننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب الأول ، لكن استقبال سعد كان حارا الى حد جعلنا نفكر فى الأمر من جديد ، ولم يقف تفكيرنا عند هذا الاستقبال ، فقد أحيط سعد بعد عودته بهالة من جلال امتزج

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

فيها الخيال بالواقع ، وارتفعت باسم سعد الى مستوى الأساطير • كانت صحف الوفد تروى أمورا هى الخرافة بعينها ، لكنها كانت تلقى مع ذلك من يصدقها من الجماهير ، قالوا أنهم رأوا قرون الفول نابتة فى احدى مديريات الصعيد ، وقد كتب على بعضها عبارة « يحيا سعد » وقالوا ان طبيبا أستمع الى جنين فى بطن أمه قبل أيام من مولده ، فاذا هذا الجنين يقول : « يحيا سعد » وان الطبيب دعا غيره ليسمع ما سمع فكرر الجنين « يحيا سعد » بذلك انتقل الأمر من النظر الى سعد على أنه زعيم سياسى ، له رأيه الذى يناقش ، الى أنه نبى الوطنية المرسل من السماء ، والذى يجب أن تعنو الجباه له • أما وذلك شأنه فكل من يخالفه أو يخرج عليه ليس خائنا لوطنه وكفى ، بل هو كافر يجب أن تطلق عليه امرأته ، ويجب أن يحرم من حماية القانون ! وأما ذلك هو الشأن فقد أصبحت كلمة سعد وحيا ، وقد وجب تنفيذ أمره أيا كان ، وهذا هو ما أدى بالشيخ القاياتى الى أن يقول يوما فى خطاب ألقاه : اذا رشح الوفد حجرا وجب انتخابه » !

ولم يعد هناك من ينكر - كما يقول الرافعى : « زعامة سعد للأمة وتعلقها به ، والتفافها حوله ••• وجاءت - هذه الحفلات - برهانا جديدا على أنه أقوى شخصية فى البلاد » •

هذا ، وسعد لم يقم فى مصر خلال تلك الفترة التى امتدت خمس سنوات منذ قابل مع شعراوى ، وعبد العزيز فهمى المندوب السامى البريطانى فى ١٨ نوفمبر ١٩١٨ ، حتى عودته من منفاه الثانى فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، غير سنة واحدة ، ولم يكن خلال السنوات الأربع التى غابها عن مصر على اتصال مباشر بالجمهور فى مصر ، ومع ذلك عاش فى قلوب المصريين كأنه يعيش بينهم ويتحدث اليهم ويخطب فيهم ، فقد نفى لأول مرة فى ٨ مارس ١٩١٩ ولم يكن قد مضى على لقاء ١٣ نوفمبر غير اربعة شهور وأيام وعاد الى

مصر بعد فشل مفاوضات ملنر فى ٢١ أبريل ١٩٢١ ، ولم يطل به المقام غير تسعة أشهر الا بضعة أيام ، حيث بارحها منفيا يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ الى السويس ، ليغادرها مع صحبه الجدد يوم ٢٩ ديسمبر الى عدن ليبقى فيها شهرين حتى صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، لينقل يومذاك وصحبه الى سيشل ، ويبقى بها سبعة شهور ونصف الشهر ثم ينقل وحده الى جبل طارق يوم ١٨ أغسطس ١٩٢٢ حتى أفرج عنه يوم ٣٠ مارس ١٩٢٣ ليستشفى فى اكس ليبان ، كما أشارت الحكومة البريطانية بذلك ، ويعود الى مصر - كما قلنا - ليصل الاسكندرية يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، وكان لقاء المصريين الحافل والحفاوة العظيمة به - كما قلنا - بعد عام وتسعة أشهر غائبا عنها . ظن فيها الخارجون على الوفد ممن دعوا « جماعة عدلى » أنهم قد ملكوا ناصية الموقف ، حتى قدروا - كما يقول الدكتور هيكل - وقد أصبح كاتب الأحرار الدستوريين الأول - « اننا سنحصل على أغلبية فى مجلس النواب » .

وقد خاب هذا التقدير كما دلت الأحداث من بعد ، فقد افتقد خصوم الوفد ما دعته الصحف الوفدية « بالاخلاص » .. والاخلاص محصور فى سعد وفى الوفد ، ولذلك وجب أن ينتخب من يرشحه الوفد ولو كان حجرا ... وأن الأمة يجب أن تقاطعنا ، أو أن تحاربنا ، وأن ترى فينا خوارج عليها وعلى عقيدتها ، وأن تعلم اننا حين نتحدث عن الاصلاح الداخلى فانما ذلك لنصرفها عن التعلق باستقلالها ، وكان لسعد باشا نفسه فى هذا المقام عبارة مشهورة : اذا وجب علينا أن نشتغل بالشئون الداخلية قيراطا ، فقد وجب أن نشتغل بالقضية السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا ، وأن نوجه اليها كل همنا وجهدنا ، وأن نثق بالمخلصين لها ، العاملين فى سبيلها »(١) .

---

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

ولعل الخلاف فى جوهره منذ البداية كان حول هذا المفهوم، فسعد لا يرضى بغير الاستقلال ، والمنشقون الذين أصبحوا حزبا ، أخــذ الانجليز بيــده ومهدوا لأصحابه الطريق للظهور يرضون بما دون ذلك ، ولم تكن لهم ثقة بسواد الشعب ، ولم يكن لأى منهم طوال حياته احتكاك مباشر بالشعب ، ولم يعرف لأحد منهم موقفا تحدى فيه الانجليز أو وقف مناوئا لهم ، وكثيرا ما اتخذوا جانب المعتمد البريطانى لا حبا فيه ولكن كراهية للخديو ، وحكم الانجليز خير لهم من حكم الخديو واستبداده ، فاذا كان سعد من تلك الجماعة التى دعاها كرومر - كما سبق القول - « جماعة الشيخ محمد عبده » ووصفهم بأنهم لا يقلون وطنية عن « أولئك الذين انتحلوا لقب الحزب الوطنى » فقد كان فى كراهيته للخديوية ، ككراهية استاذه الامام ، فان هذه الكراهية لم تحمل الامام محمد عبده ولا تلميذه سعد زغلول على مصانعة الانجليز ، وقــد عرف كرومر سعد زغلول فى صالون الأميرة نازلى فاضل ومن أحاديث الامام عنه ، وسمع بنزاهته وقدرته فى ولايته للقضاء ، وقال عنه فى خطبته التى ألقاها فى حفل وداعه : « لقد تعاونت مع سعد زغلول وقتا قصيرا ، ولكنى فى هــذا الوقت القصير عرفت كيف أحترمه » وينوه الدكتور « تشارلز آدمس » بما كان لتعاليم الشيخ محمد عبده من أثر على سعد زغلول « وكيف عملت على اعداد اقدر زعماء مصر السياسيين فى العصر الحــاضر وأكثرهم تميزا وبروزا ، ذلك الزعيم الى نبت من أرض مصر وكان مصريا لحما ودما »(١) .

ويذكر كرومر فى تقريره السنوى أن اختيــاره وزيرا للمعارف كان رغبة « فى اشراك رجل كفء بارع ومصرى مستنير الذهن من رجال هــذه الفئة فى عمل الاصلاح المصرى ، وتعيينه تجربة ، وهذه التجربة ستراقب

---

(١) ترجمة عباس محمود : الاسلام والتجديد فى مصر ، ص ٢٢١ .

بمزيد من الاهتمام ، فاذا صحت كما هو أملى واعتقادى شددت العزيمة للانتقال خطوة أخرى فى هذا السبيل » •

ويقص أحمد شفيق باشا فى مذكراته عن هذا الاختيار ، فيقول : « زار اللورد كرومر الجناب العالى فى ٢٦ أكتوبر وأبلغه أنه اتفق مع ناظر الخارجية البريطانية على توسيع اختصاص النظار ، والتمس منه تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف » ويقول شفيق باشا انه تعاون « مع الدكتور صادق رمضان طبيب المعية ومن أصدقاء مصطفى كامل على تحسين العلاقات وازالة سوء التفاهم الذى يرجع أكثره الى اختلاط سعد بك بالمرحوم الشيخ محمد عبده » •

وكان ما ذكرنا من ترحيب كافة الطوائف وفى أولهم الحزب الوطنى ومصطفى كامل باختيار سعد زغلول للوزارة ، وكان اختياره لحساب مصر لا لحساب الاحتلال •

والفرق بين سعد زغلول فى وزارة المعارف وأقرانه كرشدى وعدلى وثروت واسماعيل صدقى ممن شاركوا فى حياة مصر السياسية فى تلك الفترة هو الفرق بين ما تركه سعد من أثر فى وزارة المعارف أو فى مناصبه الأخرى ، وما تركه هؤلاء من أثر فيما تولوه من مناصب وزارية قبيل ثورة ١٩١٩ ، فقد عرف سعد كيف يتحدى وكيف يستجيب أما هؤلاء فقد عرفوا كيف يستجيبوا اذا حرموا من حرية العمل ، أو كان فى الاستجابة تسليما بواقع لا ينكرونه ، وكانت استجابة سعد من قبيل المناورة البارعة لقهر الخصم •

التحدى والاستجابة :

لم تكن قدرة سعد زغلول على التحدى من قبيل الجمود الذى يقود الى الدمار أو الخسارة ، ولم تكن قابليته للاستجابة من قبيل الاستسلام

او السكون الذى يؤدى الى الشلل ، ولكنه كان يعرف متى يتحدى ومتى يستجيب ، فهو بين التحدى والاستجابة يستلهم الواقع ويدرك ما يمكن أن يسفر عنه هذا الواقع من نتائج قبل أن تظهر ، وكان لديه نوع من الشفافية لم تكن لدى معاصريه فبينما تراه فى جانب والآخرون فى جانب آخر فانهم يرون ما يراه فى النهاية هو الأصح وهو الأسلم وتلك موهبة اذا استندت الى الذكاء والقدرة على الادراك ، تفرد صاحبها بين أقرانه بالوعى السليم ، فاذا كان من رجال السياسة قاد أمته الى الارتقاء والتقدم متخطيا العراقيل متجنبا الزلل أو مزالق الخطأ ، هكذا كان غاندى حين اختار « المقاومة السلبية » لكفاحه ضد الاستعمار البريطانى للهند ، وهكذا كان بسمارك فى قيادته للوحدة الألمانية يضرب خصومه بعضهم ببعض ، وكان سعد زغلول فى قدرته على التكيف مع الوضع القائم من غير أن يتخلى عن عقيدته وما يعتبره الصواب والحق منفرداً بهذه القدرة . ورجل السياسة غير رجل الفكر، فان رجل الفكر لا يعنيه الا أن يلقى بكلمته صادقة قوية فان أنكرها جيله ، فالأجيال القادمة هى الأمل المنشود للتطور والارتقاء .. وكان سعد من اقطاب الساسة فى عصره ، وكان على ايمان بما يراه يبلغ حد اليقين ، يطبع الواقع بيقينه ويسوق الناس الى الايمان به ، فاقترنت لديه قدرة السياسى بموهبة الزعامة ، وجمع بين قدرة رجل الدولة الذى يحكم ، وقدرة الزعيم الذى يلهب وجدان الجماهير ، أو « الكاريزما »(١) وقد أصبحت مصطلحا دارجا فى اللغة الامريكية لهبة الزعامة التى يهبها الله للمختارين من عباده ، وأضفى الله على سعد هذه النعمة ، وهى نعمة لا يتفرد بها الكثيرون ، وقد

---

(١) Kharisma : The Grace of God — Talent.

وتعنى هبة الله التى تضفى على صاحبها الجاذبية لتحمل الناس على حبه وتقديره والايمان به وبما يقوله . المؤلف

لعن سعد تصريح ٢٨ فبراير وعده « نكبة كبرى » وهو صادق فى هذا ، فلم يأت التصريح للمصريين بما ينشدونه ، ولم ير فيه المصريون الأمل الذى اجتاح مشاعرهم وهم يثورون ضد الانجليز ، وقابله الناس بالفتور والوجوم ولم تقف حركة المقاومة باصداره ، وكان اغتيال حسن باشا عبد الرازق ، واسماعيل بك زهدى على عتبة مقر الأحرار الدستوريين بعد تسعة عشر يوما من تأسيس الحزب ، الثمن الذى دفعوه لتأييدهم التصريح ، وكان سعد حينذاك فى منفاه بجبل طارق ، وأكثر رجال الوفد بين معتقل أو مقيد الحركة ، ويعلق الدكتور هيكل على موقف البوليس ورجال التحقيق تعليقا يستحق نوعا من التأمل دون الحكم ، فيقول : « وجاء البوليس ، وجاء النائب السام ، وجاء المحققون الى (السياسة) ولكن بعد فوات الوقت ، فقد فر المجرمون ولم يقف لهم أحد على أثر ، وقد خلنا نحن أن هؤلاء المحققين يؤدون فى هذا الموقف واجبا رسميا ، ويؤدونه أداء آليا لا يدل مظهره على حرص يحركه الضمير لاستبطان الحقيقة ، ولست أدرى : أكان لما شاع من خلاف بين القصر والوزارة أثر فيما ظنناه من تراخ وعدم اهتمام ؟ فقد تعودنا فى مثل هذه المواقف أن يكيف الموظفون كبارا وصغارا مواقفهم حسب ما يتصورونه ، المستقبل ولمن يكون »(١) .

ولكن . أغاب عن الدكتور هيكل، أن ثروت باشا قد «دبر مؤامرةلاغتياله قبل أن يؤلف الوزارة » وكان الشعب قد عرف مسعاه لاصدار التصريح ، وأن وزارته كما يقول الرافعى : قد « بدأت بغيضة الى اغلبية الأمة .... ومن حقها ألا تغتبط بها ولا تؤيدها لانه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف فى الوقت الذى يقصى فيه زعماؤها عن البلاد بقوة الغاصب، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز

---

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ... وكان بديهيا أن يرتابوا فيه وفي وزارته ، ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والاشواك » ... وقد تأسس حزب الأحرار الدستوريين في أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت باشا ، وبمعاونتها ومساعدتها ... وتألف لا استنادا الى تأييد الشعب ، بل ارتكانا على سلطة الحكومة » . وكان اغتيال عضوى الأحرار الدستوريين وما زالت وزارة ثروت في الحكم ، وان « أسف الناس - كما يقول الرافعي - أن تبلغ الخصومة السياسية الى هذا الحد من الاجرام »(١) .

ولم تشهد مصر مثل هذه النزعات العدوانية الا في عهود الطغيان والاستبداد . فلا يكون رد الفعل الا من قبيل الفعل ، والعنف لا يثمر غير العنف ولكن بصورة يختل فيها القياس ويغيم المعنى ويختلف الحكم ، فاذا أباح القانون للسلطة استخدام العنف فانه لا يبيحه للأفراد والمجاميع مهما كان من تبرمهم بالسلطة ، ويغيم المعنى حينذاك بين الحق الباطل ، والعدالة والظلم ، والارادة العامة والارادة الخاصة ، ويصبح الاختلاف في الحكم رهنا بموقع الفرد أو المجموع من السلطة ، فاذا انقسم المجموع على نفسه فاعتز فريق بمساندة السلطة فان الفريق الآخر لا يتصدى للسلطة بقدر ما يتصدى لأعوان السلطة ، وغالبا ما يختلف أفراد هذا الفريق الآخر حول طبيعة التصدى ايجابا أم سلبا والايجاب مواجهة العنف بالعنف ، والسلب مواجهة العنف بالعصيان فلا يكون ثمة تعاون بين الحاكم والمحكوم أو طاعة من المحكوم للحاكم ، الا أن أصحاب السلوك السلبى غالبا ما يسكتون على أصحاب السلوك الايجابى ، فاذا استنكروا عنفهم فانهم لا يتنكرون لهم ، وقد ينالون اعجاب البعض حين يختلف الحكم بين الشجاعة والتهور ، فان كانوا متهورين فانهم ليسوا بأدنياء ، فاذا وقعوا تحت طائلة القانون ازداد الاعجاب بهم وان فروا حمدوا لهم هذا الفرار ، ويصبح استكار الجريمة نوعا من ارضاء

---

(١) الرافعي : المصدر السابق ، ص ٦٣ وما بعدها .

الذات أكثر مما هو استنكار للغاية منها ، ويختل قانون الأخلاق بين فضيلة الذات ، وتبرير الغاية .

وقد استنكر الوفد « الجريمة أيا كان الجانى والمجنى عليه وسبب الجناية » وهو استنكار عده الأحرار الدستوريين « خاليا من كل مجاملة ... ترى ألم يكن بين أعضاء الوفد أصدقاء لحسن باشا عبد الرازق ولأسرة عبد الرازق ؟ ألم يكن بين المحامين أعضاء الوفد أصدقاء لاسماعيل بك زهدى ؟ أو يبلغ من أثر الخلاف السياسى أن ينسى الناس عاطفة الصداقة والمودة والزمالة ؟ أن هذا البيان الذى صدر انما يدل على أن الحادث لم يمس ممن أصدروه عاطفة أو شعورا ، وهو لذلك قد كتب وكأنما هو موجه الى قوم غير قومهم الى اناس فى أواسط أفريقيا أو فى أمريكا الاستوائية ، وهذا هو ما جعل رجال (السياسة) يشعرون بجلال الواجب الملقى عليهم ، وبأنهم مطالبون بأن يقاوموا روح العداء هذه بكل ما يملكون من قوة »(١) .

ولكن ، أكان للسياسة على المستويين الدولى والقومى قلب ، أو تحكمها العاطفة ؟

أن الحرب – كما يقول فيلسوف الحرب الألمانى فون كلاوزفتز – هى الصورة العنيفة للسياسة ، فالسياسة اذن غالب ومغلوب كالحرب ، وقد انقلبت العلاقة بين الامة والانجليز فى غيبة الزعيم – أو القائد – الى صورة عنيفة يحكمها منطق القوة كل بما يقدر عليه ، وقد استطاع الانجليز أن يشقوا وحدة الأمة ، وأخذ اللنبى يوجه اللوم الى وزارة ثروة لعجزها عن اقرار الأمن ، واحتج عليها ولما ينقض ثلاثة شهور على قيامها بالحكم فيلزمها بالمسئولية وبالتعويض عما يقع على الأجانب من أضرار(٢) . ويأسى سعد

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٢٩ .
(٢) أحمد شفيق : الحوليات ، جـ ٣ ص ٢١٤ .

زغلول - في حديث له مع محمد كامل سليم - أن يضرب المصريون المصريين، ولم ينج سعد نفسه من محاولة الاعتداء على حياته فى محطة القاهرة ، وهو فى طريقه الى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الأضحى (١٢ يوليه ١٩٢٤) ولولا مشيئة الله لقضت عليه الرصاصة التى أطلقت على صدره ، فقد أصابت ساعده الأيمن دون صدره ، وكان المعتدى من شباب الحزب الوطنى ، قيـــل انه أخذ على سعد قبوله مبدأ المفاوضات ، ولم يكن من رجال الحزب الوطنى القائل برفض مبدأ المفاوضات من يدين بالعنف أو يتشيع له ، أو يحرض عليه • فيصف الرافعى - وهو من أقطاب الحزب الوطنى وممثليه فى البرلمان، ومؤرخ مصر الكبير - الجانى بأنه « شاب مصرى مفتون ، وظهر من التحقيق انه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد ، وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر » •

ولا نعتقد أن سعدا كان يؤيد مثل هذا العنف الذى يتعدى حـــدود المروءة ، وكان بعيدا عن القاهرة ، حين وقعت تلك الأحداث العنيفة ، وما كان من اغتيال زعيمى الأحرار الدستوريين على عتبة دارهم ، ولم يكن يستطيع لها ردا وهو بمنأى عن الساحة ، ولكنه يعيبه ويأسى أن يضرب الاحتلال المصريين بعضهم ببعض ، فيفرق صفهم ، ويغرقهم فى نزاع داخـــلى يشغلهم عن التصدى للاحتلال •

ويذكر الدكتور هيكل من هذا القبيل ، ما كان من موقف حكمـــدار العاصمة الانجليزى بعد عودة عدلى الى القاهرة وفشل مفاوضاته مع كيرزون، وقيام المظاهرات فى القاهرة تهتف ضده ، فيقول : « ان أمرا حدث يجدر بى ذكره اذ رأيته بنفسى وكنت فى شرفة الكونتيننتال ، كان حكمدار القـاهرة رسل باشا الانجليزى ، موجودا يومئذ هناك ، وكان يرى المظاهرات التى

تمر هاتفة ضد الحكومة دون أن يحرك ساكنا ، فلما طلب اليه أن يتخذ اجراء يحفظ النظام ، وأذكر أن ثروت باشا ممن نبهوه الى هذا ، كان جوابه : هذه مسألة بين المصريين بعضهم وبعض ، ولا دخل لحكمدارية العاصمة بها »(١) .

وكان ثروت وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وقائما بأعمال رئيس الوزراء فى غيابه ، ونوه المندوب السامى البريطانى ، لورد اللنبى « بصموده أمام الهجمات الضارية التى شنها الوفد أثناء توليه « مقاليد رياسة مجلس الوزراء » على امتداد الشهور التى بقيها عدلى فى لندن ، وقد تعددت المناسبات التى كالت فيها دار المندوب السامى فى القاهرة المديح له « لثباته وقدرته على قيادة الأمور فى نيابته عن رئيس الوراء » .

ولكن أغاب عن الدكتور هيكل أن اختلاف وجهتى النظر بين عـــدلى وشيعته والوفد بقيادة سعد زغلول ، كان علة ما أصاب الحركة الوطنية من انفصام ، وأن الحركة الوطنية لو بقيت على وحدتها ، لسلمت انجلترا لمصر بما سلمت به بعد ذلك بخمسة عشر عاما فى معاهدة ١٩٣٦ ، وهو ما سلمت به للعراق فى معاهدة ١٩٣٠ ، وأصبحت عضوا فى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ ، فكانت أول دولة عربية يرفع عنها الانتداب وتنتظم فى مجموعة دول العالم المستقلة »(٢) .

العودة والواقع الجديد :

عاد سعد من منفاه بجبل طارق ليواجه التحدى ، فقد أصبح تصريح ٢٨ فبراير حقيقة واقعة ، وانتهت لجنة الدستور من عملها وصدر الأمر الملكى به فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ قبل عودة سعد بخمسة شهور ، فلمـــا عاد كانت

---

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٢) محمد رفعت : التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة ، ص ٢٤١ .

البلاد على أبواب الانتخابات التى تجريها الحكومة القائمة وفقا لقانون الانتخاب الذى صدر فى ٣٠ ابريل ١٩٢٣ ، وتم تقسيم الدوائر الانتخابية وكان على سعد أن يواجه هذا الواقع الجديد ، وبقدر ما كان فى زعامته قادرا على مواجهة التحدى ، كانا فى مواجهته لهذا الواقع الجديد سياسيا لا يقل قدرة كرجل دولة عنه كزعيم يقود أمة ٠

لقد وصف تصريح ٢٨ فبراير بأنه « نكبة على البلاد ، كما وصف الدستور بأنه « من وضع جماعة الأشقياء » وكان صادقا فى كلا الحالين ، فان تصريح ٢٨ فبراير لم يحقق لمصر ما كانت تنشده من ثورتها ، وكان الدستور من وضع الجماعة المنشقة ، وقد رضيت بالعلاقة مع انجلترا بما رضيت به انجلترا ولم ترض به مصر ، وبقدر ما كان من اعتدال المنشقين الذين اتخذوا جانب عدلى وأيدوا تصريح ٢٨ فبراير بقدر ما كان تشددهم فى لجنة الدستور ضد أهواء الملك الذى يريد أن يجعل من الدستور منحة لاحقا وأن يفصله على هواه ٠ ولم « يكن يميل حتى الى اصداره ، لأنه رآه كما يقول يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه الى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك ، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ، ناقما على ما أسماه انتفاض سلطة الملك ، مع أنه قبل أعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما ، بل كان سلطانه تحت الحماية ، لا يصدر عنه الا ما يأمر به عمال الحماية ٠٠٠٠ وقد أفضى الى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها أسماها انتقاصا لسلطته » ٠

ودبر الملك اسقاط وزارة ثروت ، ولم تر الحكومة البريطانية فى ذلك ما يعنيها ، وكل ما كان يعنيها « أن تجد من يخلفه ، ليقر ما تم الاتفاق عليه خارج تصريح ٢٨ فبراير مما يتصل بأعمال المستشارين المالى والقضائى،

---

(٢) د٠ هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٢٠ ٠

ونتائج المعاهدات وقواعد تعويض الموظفين الأجانب » - كما جاء فى رسالة اللنبى الى كيرزون فى ٨ أغسطس ١٩٢٢ ٠

وتكتب جريدة « الديلى تلجراف » تعليقا على ذلك ، فتقول : « ان النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصى بحت ، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك فى اعتقـــاد رئيس الوزارة أوتوقراطى (حـــاكم بأمره) ، وليس للورد اللنبى ولا للحكـــومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة ، وفى الحقيقة أن الأمر الوحيد الذى يعنينا انما هو أن تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو الى الاعتقاد بأن توفيق نسيم سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن »(١) ٠

ويذكر التاريخ لثروت باشا أنه وضع الأساس الذى قام عليه تصريح ٢٨ فبراير ، وان وزارته لم تلق بالا الى نفى سعد باشا ورفاقه الى سيشل ، وانه الف فى ٣ ابريل ١٩٢٢ لجنة لوضع الدستور ، وشرع فى بناء دار البرلمان فى أغسطس ، ولم يكن كل هذا ما يرضى به سعد أو ترضى به الأمة « لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة - كما يقول الرافعى(٢) - أن ترضى عن وزارة تتالف فى الوقت الذى يقصى فيه زعماؤها عن البلاد بقوة الغاصب ، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصومة ، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى وقعت فى عهد هذه الوزارة ضــــد سعد وأنصاره ، فلما علم الناس أن ثروت فى سبيل تأليف وزارته فى الوقت الذى علموا فيه أن سعدا فى طريقه الى منفاه ، كان بديهيا أن يرتابوا فيه وفى وزارته ، ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والاشواك » ٠

(١ ، ٢) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٦٣ - ٦٤ و٧٤ ٠

ولم يكن سعد ليرضى بعد ذلك كله عن ثروت ولا عن وزارته ، وكان يرى على غير ما ذهب اليه ثروت فى تأليف لجنـــة الدستور أن تقوم بوضعه جمعية تأسيسية منتخبة ، وقد رفض الوفـــد أن يمثل بعضوين أو ثلاثة كما طلبت الحكومة « لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه الا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها ويضعفه ويغل سلاحه »(١) ولم يكـــن للوفد أن يقبل التعاون مع وزارة رضيت عن نفى رئيسه وزعيم أمته .

وناصب سعد وزارة ثروت العداء منذ البداية ، حتى اذا خلفتها وزارة توفيق نسيم لم يعلن تأييده لها الا من قبيل المناورة — كما نعتقد — فقد وضع جماعة الاشقياء الدستور على أحداث ما تكون الدساتير الحديثة ، ووقفوا من نزوات الملك موقفا عسيرا ، وكان ثروت باشا فى صف لجنـــة الدستور يساندها ويتعجلها حتى تنتهى منه ، قبل أن تعصف به نزوات الملك وسياسة الاستعمار ، ولم يكن ثروت على وفاق مع الملك ولم يكن من بطانته ولم يرض باختياره لتاليف الوزارة الا تحت ضغط الانجليز ، وقد ســبق له ، وكان وزيرا للحقانية فى وزارة حسين رشدى الثانية أن « رفض المحاولة السلطانية للتأثير على قضاة المحكمة الشرعية فى قضية تخص أحد المقربين الى القصر وهو أمين باشا يحيى مما فجر الخلاف بينه وبين السلطان » كما نراه فى أزمة الوزارة الرشدية الثالثة ، يقترح على المندوب السامى فى القـــاهرة ضرورة اتخاذ « خطوة كبيرة » من الجانب البريطانى لمنع تفاقم الامور ، وقد تمثلت هذه — الخطوة الكبيرة — فى رأى ثروت فى خلع السلطان ، والتقط المندوب السامى هذا الاقتراح وبعث به الى لندن وقد منحه كل تأييد ، وان لم يلق نفس التأييد من وزارة الخارجية البريطانية ، فلم يكن من المصلحة — كمـــا

(١) العقـادة : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

ترى - تفجير المسألة المصرية بمثل هذا العمل العنيف ، فقابلته بفتور وأوصت بتجنبه » كما أشرنا من قبل ٠

وكان ثروت كعدلى من أبناء الطبقة التركيه ، وان لم يكن له ما لعدلى من قربى وجاه الأسرة الحاكمة ، وكان أبوه اسماعيل عبد الخالق باشا بن عبد الخالق أفندى من أصل أناضولى ، وكان محمد على يجلبهم ويعتز بهم على المصريين ، ويأمن اليهم أكثر مما يأمن للمصريين ، وكان عبد الخالق أفندى من كبار الحكام فى عهد محمد على الكبير ، وكانت الأم أيضا ، هى الأخرى من بيت تركى ، فلما نال أجازة الحقوق ، وكان أول الناجحين عام ١٨٩٣ ، التحق موظفا بوزارة الحقانية سكرتيرا للمستشار القضائى الانجليزى « جون سكوت » وتدرج فى وظائف القضاء حتى اختير وزيرا للحقانية فى وزارة حسين رشدى ، الأولى (٥ ابريل - ١٩ ديسمبر ١٩١٤) آخر الوزارات المصرية فى عهد الخديو عباس ، وهى الوزارة التى اختير فيها عدلى يكن ، هو الآخر ، وزيرا لأول مرة ، وكان قبلها الوكيل المعين للجمعية التشريعية ٠

ولم يكن ثروت ولا عدلى ، بحكم نشأتهما وعملهما الحكومى قريبى الصلة بالحركة الوطنية التى بدأت تهدر على يد مصطفى كامل ، ولا بالأوساط المصرية الصميمة التى تنبض بروح الشعب الحقيقى ، ولم يكن هناك سبيل للمقارنة بينهما وبين سعد زغلول المصرى القح ، وقد استطاع أن يتخطى بشخصيته وذكائه ورجاحة عقله ونزاهته وسمعته الطيبة كافة العقبات التى تحول بين المصريين والمناصب العليا فى الدولة ، والمكانة الاجتماعية التى بقيت تفصل بين الفلاحين وطبقة الذوات التركية ، وما كان من سبيل أن يتوافق النقيضان ، وبقى هذا التناقض قائما بينهما وبين سعد مما حدد سلوكهما وسلوك سعد وموقفهما وموقف سعد من الحركة الوطنية ٠

وقد سعت هذه الطبقة التركية منذ البداية الى تزعم الحركة الوطنية وقيادتها فكان سعي عمر طوسون لتكوين وفد يسعى لدى مؤتمر الصلح مطالبا بحقوق مصر ، وبدأ خطواته الأولى فى هذا السبيل ، وكان سعد ممن اتصل بهم الأمير وحادثه فى هذا الأمر ، وكتب سعد عنها فى مفكرته أنها « فكرة جميلة قامت فى بعض الرءوس من قبل » .

ولعل عمر طوسون فى سعيه ، لم يكن يفكر فى الاعتماد على سواد المصريين وتأييدهم وكان ينظر الى المسألة من جانبها الرسمى فحسب ، فان عمر طوسون مع ما كان يبدو منه من اهتمام بمصلحة مصر وما عرف عنه من اهتمام بالفلاحين فى أملاكه الشاسعة ، كان تركيا صميما فى قلبه وقالبه ، ولم تكن نظرته الى المصريين لتختلف عن نظرة جده الكبير مؤسس الأسرة الحاكمة ، ولم يكن سعيه الا كسعي رشدى وعدلى وثروت والسلطان فؤاد نفسه لاستكمال ما يرونه حقا للأسرة المالكة فى الحكم والاعتبار ، فنرى السلطان فؤاد يوافق على سفر رشدى وعدلى لمفاوضة الحكومة البريطانية فى وضع مصر بعد الحرب ، ويأخذ ممثلو بريطانيا فى القاهرة عليه موافقته مسبقا على سفر وزيريه قبل أن يتشاور فى هذا مع دار المندوب السامى .

ومن هذا القبيل كانت رغبة عمر طوسون فى السعى لتغيير الوضع الذى فرضته الحماية على البلاد ، وكانت محاولته لتاليف وفد من زعماء المصريين وسعيه الى سعد زغلول فى داره « للمذاكرة فى حالة مصر وما يجب أن يقدم اليها من الخدمة الآن »كسعي رشدى وعدلى اليه بتلك الفكرة ينشدان من غير الرسميين التأييد بعد أن واجهتهما الحكومة البريطانية برفض سفرهما لهذه المطالب فهو سعي يتفقون فيه جميعا على الهدف والغاية ، بل ان السلطان حسين قبيل وفاته « كان قد أمر رشدى باشا بكتابة مذكرة الى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار

والرضى من الأمة ، ثم مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تبليغ هذه المذكرة فالذى يغلب على الظن أن السلطان فؤاد قد أرجأها الى الوقت المناسب ، واختار تحريكها قبل الهدنة ، فأوعز الى عدلى ورشدى باتبـــاع الخطة التى تلائم الحوادث الأخيرة »(١) .

فلم يكن هناك من يختلف على ضرورة حل القضية المصرية على اساس يرضى به المصريون جميعا ، الا أن هذا الاساس كان يختلف باختلاف المصالح التى تدفع كل فريق اليه ، فالقصر كما رأينا يريد أن يستعيد سلطاته التى نزعتها الحماية ، وأن يفيد من الوضع الجديد التى انتهت اليـــه مصر بزوال السيادة العثمانية ، وأن يكون السعى له وحده لا يشاركه فيه أحد من أمراء الأسرة المالكة ، وان يستأثر السلطان وحده بالفضل مما يفسر رفضه لمسعى الأمير عمر طوسون فى هذا السبيل ، ولا يتردد حين ينشط عمر طوسون فى مسعاه هذا ، أن يطلب اليه أن يكف عنه ، وكان الأمير يتطلع الى رياسة الوفد الذى يقوم بهذا المسعى ، « وكان سعد — كما يقول العقاد — يميل الى تقديمه فى هذا العمل لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير ، الا أن المعارضة فى رئاسة الأمير للوفد المطلوب كانت تقوى وتشتد فى جهات كثيرة، ومنها القصر السلطانى والوزارة ، ومنها أصحاب سعد جميعا بغير استثناء ... وخشى هؤلاء الأصحاب اذا خوطب سعد فى رئاسة الأمير للهيئة أن يقبلها كما علموا من رأيه السابق ، فناشدوه بلسان محمد محمود باشا أن لا يقبل رئاسة بغير رأيهم ، لأنهم يختارونه هو للرئاسة ولا يقبلون رئاسة سواه » — كما سبق القول — وأما الوزارة وعلى رأسها عـدلى ورشدى فكانا يخشيان «نفوذ محمد سعيد باشا صديق الأمير الحميم ويشفقان من عواقب تدبيره ، ولا يحبان أن يمهلاه حتى يقبض بيديه على زمام الموقف ويتحول به الى

(١ ، ٢) العقاد : سعد زغلول ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

حيث تهديه الحيلة والأساليب الملتوية التي اشتهر بها ··· وكان الاعتقاد لدى أصحاب سعد « أن الأمير وصديقه محمد سعيد يبغيان المحافظة على السيادة العثمانية الى أن ينزل عنها الترك للمصريين فى معاهدات الصلح وهو أمل مشكوك فيه ···· كما كانوا يريدونها — كما قالوا — حركة شعب لا امارة وحركة استقلال لا خلافة » ·

وآثر الأمير حين علم بأمر السلطان أن يعدل عن سعيه ويكف عنه ، فسافر الى الاسكندرية وتكون الوفد المصرى برياسة سعد · ولعل سعد حين رضى بتقديم الأمير ، لم يكن قد عرف بعد أن مصر قد صحت من غفوتها لتساندە وتجد فيه الزعيم المنشود · وتقبل على توكيله والتبرع للوفد بحاجته من المال الذي يحتاجه فى مسعاه ، وكان يحتاج الأمير لتمويل الحركة، ولعله كان يريد أن يتبين الموقف على حقيقته بين التيارات المختلفة التى تنوشه من كافة جوانبه ، هذه التيارات التى برزت على السطح بعد ذلك ، فقد كان أصحاب سعد الذين كونوا معه الوفد الأول ، أقطاب حزب الأمة القديم ممن كانوا ينكرون على الخديو والحزب الوطنى التماسهم العون من تركيا، ليعود الاستبداد التركى كسابق عهده وتعود للخديوية سلطاتها القديمة واعتزازها بالأتراك على المصريين مما أدى الى قيام الثورة العرابية لتكون مصر للمصريين ، وكل أمانيهم أن يقوم فى البلاد حكم دستورى يتيح لهم المشاركة فى الحكم ، ويرون استبداد الاحتلال أهون من استبداد الخديو ، فيأخذون جانب عدلى بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير ، وقد رأوا ما ينشدونه قريب المنال بوضع الدستور وانتهى الأمر بهم الى تأليف حزب الأحرار الدستوريين ·

وكان من انكارهم لزعامة عمر طوسون ما كان من انكارهم لموقف الملك فؤاد من الدستور، فاذا كانوا يعرفون عن عمر طوسون تشيعه للطبقة التركية تشيعا لم ينكره حين يقول فى كتاب له عن تاريخ الجيش المصرى ، أن

المصريين « شعب لا يؤمن جانبه فلو سلمت قيادة الجيش الى ضباط من جنسه لخيف أن ينزعوا يوما الى الفتنة والتمرد » وكان محمد محمـــود باشا ابن محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة أول من تصدى لحركة عمر طوسون في سعيه لتأليف وفد مصرى يسعى لتحقيق مطالب البلاد •

ولم يكن حسين رشدى هو الآخر على وفاق مع الملك فؤاد وكان متهما لديه بميله الى توليه الأمير كمال الدين ابن السلطان حسين عرش مصر بدلا منه • ولم يكن راضيا هو الآخر عن حركة عمر طوسون •

وكان سعد زغلول فى كل هذا ، وقبل أن تبرز زعامته للأمة يعد لقائه ورفيقاه بالمندوب السامى البريطـــانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، الشخصية البارزة التى يسعى اليها جميع الأطراف لاستقطابه اليهم ، « فقـــد اقترح السلطان حسين كامل ورئيس وزرائه حسين رشدى عند تشكيل الوزارة المصرية فى ظل النظام الجديد (١٩ ديسمبر ١٩١٤) « ادخال سعد زغلول فى الوزارة الجديدة على أساس أن مجموع مواقفه كوزير أو وكيـــل منتخب للجمعية التشريعية توفر رداء شعبيا مناسبا تتقدم به أول وزارة فى ظـــل الحماية الى الشعب المصرى •••• وجاء رد لندن قاطعـــا « ألا يشترك سعد زغلول مطلقا فى الوزارة •

وبعد تأليف حسين رشدى لوزارته الثالثة (١٠ اكتوبر ١٩١٧) اثر تولية السلطان أحمد فؤاد عرش مصر ، يتقدم حسين رشدى بالاتفاق مـــع السلطان ، باقتراحات لتغيير وزارى » فى ٩ ديسمبر ١٩١٧ ، طلبا فيـــه تعيين سدعد زغلول ، وعبد الزيز فهمى محل الوزيرين المستبعدين ، ومـــرة أخرى جاء رد وينجت : « أن سياسة سعد زغلول فى مهاجمة الوزارة عـــلى عهد أسلافى حملت حكومة جلالته على تقرير الا يشترك بأية صورة فى أى عمل رسمى ، حتى لا يكون ذلك سببا فى بعث أى أمل لاتجاه وطنى مصرى

أما عبد العزيز فهمى فتنقصه الخبرات الادارية للعمل الوزارى كما أشرنا من قبل ٠

ولما تألف الوفد المصرى الأول كانت الرياسة لسعد منذ البداية وكانت له الصدارة فى اللقاء المشهور بالمعتمد البريطانى ، ولم يكن هناك من يتقدمه أو يعلوه فى ذلك وكان أن انتهت اليه زعامة مصر ، لا ينازعه فيها منازع ولا تعلو على كلمته كلمة عند المصريين جميعا ٠

ثم كانت الفرقة التى ناشت صفوف الوفد الأول ، وكانت فرقة لها جذورها الاجتماعية والسياسية – كما قلنا – ولم يبق مع سعد غير قلة ، ولكن بقيت له زعامة مصر ، وأصبح « نبى الوطنية – كما يقول الدكتور هيكل – المرسل من قبل السماء » ٠

وجاء تصريح ٢٨ فبراير ليلقى بالمشكلة الى أيدى المصريين يختلفون عليه ، القلة تؤيده والكثرة تدينه ، وقد أصبح للقلة التى تؤيده الحكم والسلطان ، والكثرة التى تدينه بعيدة عن الحكم والسلطان ، وتجد القلة من تأييد الاحتلال صاحب السلطة العليا السند والعون ، الا أن تخرج على أهدافه ومراميه فيكون الخلاف ، وما أكثر ما كان ٠ وقد بدا هذا الخلاف لأول مرة فى لجنة وضع الدستور ، بينها وبين سلطة الاحتلال من ناحية وبينها وبين الملك من ناحية أخرى على فرق ما بين الناحيتين ، الا أن هذا الخلاف لم يؤثر فى المسار الذى رسمه تصريح ٢٨ فبراير ، وقد نجم الخلاف مع سلطة الاحتلال على لقب الملك ، أهو ملك مصر والسودان أم ملك مصر فحسب ؟ ونجم الخلاف مع الملك على حقوقه الدستورية ، وكان الخلاف عميقا أطاح فى النهاية بوزارة ثروت حين اجتمع عليها الاحتلال والملك ، على فرق ما بين الاثنين فقد استنكر الملك أن يحرم من نصف مملكته على غير ما يرى الانجليز ، واستنكر الانجليز أن يرد ذكر السودان على الصورة التى قصدها الدستور وهو من بين التحفظات الأربعة التى احتفظ بها التصريح لمفاوضات لاحقة ٠

ومع رضاء الملك عن وزارة ثروت وعن ثروت بالذات فقد كان هذا الرضا ينبع فى الواقع من مصلحة القصر الذاتية ، فالقصر غير راض عن عدلى ، وقد رأى من ثروت عند قيامه برئاسة الوزارة فى غياب عدلى ما قربه اليه ، ولم يكن هناك من يتصدى للتغيير الجديد غير ثروت ، الا أن هـذا الوفاق الخادع لم يدم طويلا ، وكانت نهاية الوزارة الثروتية حين عجزت عن ارضاء كافة الأطراف التى ساندتها ، حتى أن حزب الأحرار الدستريين الذى تألف حينذاك وكان من أقوى مؤيديها ، اتخذ قرارا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٢٢ ، بالكف عن تأييدها « اذا استجابت لمطالب المندوب السامى الخاصة بمـواد الدستور المتعلقة بالسودان » •

واستقالت الوزارة الثروتية لتخلفها وزارة محمد توفيق نسيم ، ونجح الملك فى أن يكف يد المندوب السامى عن التدخل فى تأليف الوزارة الجديدة ، ويسجل اللنبى ذلك فى برقية الى لندن فى ٣٠ نوفمبر نفس اليوم الذىشكلت فيه الوزارة الجديدة • فيقول : ان الملك قد بعث اليه « بشخص يثق فيه تمام الثقة » يطلب اليه ألا يزور القصر حتى تبدأ الوزارة عملها ، فلا يقال أن للمندوب السامى دخلا فى اختيارها •

ولم ير المندوب السامى فائدة فى التدخل ، ولكنه أصرها فى نفسه ، فما أن توانت وزارة نسيم فى اصدار الدستور بالتعديل المطلوب حول لقب الملك ، حتى تقدمت الحكومة البريطانية فى ٢ فبراير ١٩٢٣ بانـذار عنيف « مستندا الى عرض قوات عسكرية برية وبحـرية ، بأنها لن تعترف بلقب ملك مصر والسودان ، وانها تعتبر هذا العمل من جانب الملك عملا عدائيا يتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٩٩ ويتنكر لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وجاوز الانذار مشكلة النصوص الخاصة بالسودان الى ما عداها منالتصرفات المنسوبة للملك فؤاد ، والتى طالما رددها المندوب السامى فى تقاريره الى حكومته اذ

قال(١) : نقلا عن رسالة من اللنبى الى كيرزون فى ٣٠ يناير ١٩٢٢ :

« انى مفوض من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أن أعرب بصفة خاصة عن مقدار القلق الذى سببه لهم رغبة جلالتكم فى انتحال سلطات استبدادية فى مصر » .

« لقد كانت المساوىء الناجمة عن الاوتوقراطية المطلقة ، من أسباب تدخل الدول الأوربية فى شئون مصر الداخلية ، وأدت فى النهاية الى الاحتلال البريطانى لمصر » .

« واذا كانت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت بعد سنوات عديدة ، ما يبرر منح مصر الاستقلال ، بعد أن أعطت عرشها لجلالتكم ، فانها لن تفعل ذلك لكى تهىء لكم الفرصة لمحاولة اكتساب امتيازات تتعارض مع النظم الملكيةالدستورية ، بل لاقامة نظام دستورى وطيد ، وأن يتم ذلك فى حدود أقل تأخير ممكن » .

« ربما لم تكونوا جلالتكم مقدرين مدى التنازلات الشخصية ، أو حتى انكار الذات التى تطلب من ملك دستورى عند ممارسة الأعمال السياسية ، ولو أننى أذكر تأكيدكم لى فى مناسبات عديدة ، أنكم تريدون أن تقوموا بهذا الدور باخلاص» .

« وقد راقبت الحكومة البريطانية باهتمام بالغ ، عدة تصرفات صادرة عن جلالتكم ولعلى أذكر من بينها ، تعويق الأعمال الادارية برفضكم عقد مجلس الوزراء عدة أسابيع خلال الصيف الماضى ، والعزوف بنفسك جهارا عن حزب سياسى

---

(١) مذكرات حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ص ١١ .

معين(١) ، الى حزب آخر(٢) ، ومراجعتك لتشريعات القوانين المصرية(٣) ، لكي تحفظ السلطة في يدك ما استطعت كأنها منحة شخصية ، وتدخلك في أعمال الدولة الادارية ، واهتمامك الشخصي بالمظاهر السياسية في ميدان الصحافة » .

« واذ أتقدم الى جلالتكم بهذا التحذير ، أنبه مخلصا الى المخاطر « الجسيمة التى تنطوى على موقفكم هذا ، كما أؤكد لكم ما تشعر به حكومتي - التى طالما عاونتكم باخلاص فى الأوقات العصيبة - من الأسى والأسف ، اذا ما اضطرت الى التخلى عن تلك المعاونة » .

ولم تبق وزارة نسيم فى الحكم غير شهرين وبضعة أيام ، وقد عجزت عن الوفاء بولائها للملك ، الا أن أحالت مشروع الدستور الى « اللجنة الاستشارية العليا » لتعدل من نصوصه ما يتفق والرغبة الملكية ، فشن عليها حزب الأحرار الدستوريين حملة شعواء فى جريدته السياسية .

أما موقف الوفد منها ، فقد بدأ بالتأييد وانتهى بالانكار ان لم يكن التنكر ، وهو ما يحتاج الى نوع من التحليل التاريخى يتعدى الواقعة الى ما وراءها من حقيقة ، فقد لقيت الوزارة النسيمية عند تأليفها ، تأييد سعد زغلول ، حين أبرق الى توفيق نسيم يقول : « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » .

ويبرر العقاد موقف سعد من الوزارة النسيمية ، فيقول : « يجب أن نلخص الحالة كلها من حيث المناورات الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذى وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لأنه موقف فى حاجة الى التوضيح » .

---

(١) يقصد حزب الأحرار الدستوريين .
(٢) يقصد حزب الوفد .
(٣) يقصد مشروع لجنة الدستور .

« وذلك أنه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون لرئاسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، وأصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد ، وأحمد مظلوم ، وتوفيق نسيم ، ويوسف وهبة واخوان هذا الطراز ، وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد وأصحابه » .

« وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على ـ المدرسة التركية ـ أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى وأصحابه » .

« وهذا سر الصداقة التى كان يبديها محمد سعيد ، وتوفيق نسيم ، وأحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه أو لا يتقدمون لمساعدته بعمل من الأعمال ، فسعى محمد سعيد فى انشاء وفد غير الوفد السعدى ، وأبى توفيق نسيم أن يوقع التوكيلات القومية ، ولبث أحمد مظلوم على صداقته للاثنين » .

« فلما جاء توفيق نسيم عقب عبد الخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وأنصاره ، واتبع سياسة التقرب من الوفد ، وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتنكشف أغراضه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد فى جبل طارق وهو بعيد عن مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب اليه البرقية التى يقول فيها ، ـ انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة قد استحققتم تقدير الوطن ـ ونظر الى الموقف فى جملته بين أن ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملة » .

ويمضي العقاد في تعزيز هذا التبرير ، فيقول : « وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته الجديدة أنه كان صهرا له ، اذ كانت شقيقة نسيم زوجا لشقيق سعد المرحوم أحمد فتحي زغلول •

« ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه الآن كما لم نسوغه في حينه ، ولكننا نقول لنبين الاسباب التى باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه »(١) •

وليس في تبرير العقاد ما يتفق مع الحقيقة التى تكمن وراء الواقع • فالحقيقة - كما نرى - أنها كانت مناورة من سعد تأييدا لنسيم ، وهى أقرب الى مناورة « رجل الدولة » منها الى « موقف الزعيم » فالزعامة تجذب الجماهير الى تأييدها ، ومناورة « رجل الدولة » أن يقود المعركة الى حيث تصل به الى الفوز على مناوئيه • وقد وقفت وزارة ثروت من الوفد وزعامته موقفا ادا ، والمندوب السامى البريطانى يعادى الوفد وكان يود لو نال منه أكثر من نفى زعمائه ، وقد أخذ الملك يتصدى لوزارة ثروت ويناصبها العداء ، ويقف من الانجليز موقفا صلبا يتصل بلقبه ولا يرضى أن تنزع منه نصف مملكته ، ورجال الوفد في القاهرة يلقون من وزارة ثروت ومن الانجليز كل عناء وقمع ولا يملكون غير الصمود والتصدى فضلا عن التحدى فتعتقل السلطات العسكرية البريطانية أعضاء الوفد في ٢٥ يوليه ، وهم: حمد الباسل باشا، والأستاذ ويصا واصف، ومرقس حنا بك، والأستاذ واصف بطرس غالى، وعلوى الجزار بك، وجورج خياط بك، ومراد الشريعى بك، وتقدمهم للمحاكمة، فقضت باعدامهم، وأبدلت القيادة البريطانية الاعدام بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم خمسة آلاف جنيه ، وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى ، والسيد حسين القصبى ، والأستاذ

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٢٤ ، ٤٢٥ •

محمد نجيب الغرابلى ، والأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك ، والاستاذ راغب اسكندر ، وسلامة بك ميخائيل ، والأستاذ عبد الرحمن البيلى(١) ، وسكتت وزارة ثروت عن هذا الاجراء ، فأخذ عليها ، وزاد الناس عزوفا عنها •

ولم يزد تأييد سعد لوزارة نسيم على هذه البرقية ، وكان نسيم من الالتواء ، التواء لا يصدر عن حقيقة ما يضمر لينال تأييد الجميع ، فلا يخرج فى النهاية الا بغضب الجميع ، فقد صرح أول توليه الوزارة بأن ما جاء بالدستور عن السودان لا يخالف ما هو قائم فعلا وقانونا ، وليس الا اقرارا لحقوق مصر الشرعية ، ولعل ذلك مما حمل سعد زغلول على تأييد وزارته ، وان لم يكن العامل الوحيد فى هذا التأييد ، وقد خيل لنسيم أنه نجح فى تذليل تلك العقبة ، حين اقترح على المندوب السامى نصا جديدا فيه بعض التحوير « حاز الموافقة » وأبلغه المندوب السامى الى حكومته « وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الاقطار المصرية ما خلا السودان ، وذلك بشرط ألا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ، ثم جدت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان ، وعرضت وزارة خارجية بريطانيا العظمى نصين آخرين ، يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والآخر بتعديل المادة (١٤٥)(٢) تعديلا جوهريا •

وجاء الانذار البريطانى ليحمل نسيم - كما يقول فى كتاب استقالته -

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ٦٧ ، ٦٨ •

(٢) جرى تعديل المادة (١٤٥) تعديلا جوهريا بالمادة (١٥٩) ، وتنص على أن « تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية ، بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » •

« على أن نكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانجليزية ، وقد مضى ميعاد الاربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله ٠٠٠ فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف ، وحقوق البلاد »(١) ٠

وتصور نسيم أنه ينقذ الموقف بتقديم استقالته ، ومن الطبيعى ألا يقبل الجانب البريطانى هـذا الموقف ، ومـا يعنيه أى وزارة تكون ، وانمـا يعنيه أن يأتيه الرد على الانذار وفى الموعد المحـدد ، وما كانت الاستقالة ، الا هروبا من الموقف ، لتترك الملك وحده يواجه الموقف ٠

ويدور الحوار بين الوزراء ـ كما يقول توفيق رفعت فى مذكراته ـ فيذكر لزملائه أن ولاءهم للملك ، لا ينبغى « أن يقتصر على أيام الصـفو والسلام ، وانما ينبغى أن يتجلى عند الشدائد والأزمات ، وما دام الانجليز سيفوزون بمأربهم سواء كان ذلك عن طريقنا أو غير طريقنا ، فواجبنا أن نغطى العرش بانفسنا وأن نفديه باشخاصنا » وأخذ الوزراء بنصيحة زميلهم، وتحملت مسئولية قبول الانذار البريطانى ، وبقيت البلاد مرة أخرى بدون وزارة شهرا وأكثر ، واستمرت أحداث العنف ضـد الوجـود البريطانى ، وقامت وزارة « يحيى باشا ابراهيم » وزير المعارف فى الوزارة المستقيلة ، وقد رشحه الملك ، ورضى به الجانب البريطانى ، فما يعنيهم من يكون المختار ، ما دام يقر وجهة النظر البريطانية ، و ينفذها ، ولم يعن المندوب السامى باختيار الوزراء ، كما جرت العادة وتركه للملك ، وأعلنت الوزارة الجديدة عزمها على اعلان الدستور واصدار قانون الانتخابات وقانون التضمينات ٠

وقد رأى الملك أن يتقرب من الوفد سندا له أمام المندوب السامى ،

(١) من نص استقالة وزارة نسيم ، كما أوردها الرافعى فى المصدر السابق ، ص ٩٤ ٠

والحملة التى شنها الاحرار الدستوريون على وزارة نسيم ، وقد طلبوا « رفع الأحكام العرفية حالا ، وفك المعتقلين ، والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلبوا اصدار الدستور كاملا شاملا للمبادىء التى قررتها لجنة الدستور »(١) ٠

ووجه عبد العزيز فهمى خطابين مفتوحين « الى يحيى ابراهيم باشا ، ناشده أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة ، من غير بتر أو تشويه » وعدد ما أدخلته وزارة نسيم من تعديلات تمس سيادة الأمة وحقوقها أمام العرش ٠

ولم يكن الاحرار الدستوريون من المتشيعين للملك ، وقد قامت فلسفتهم السياسية منذ أن كونوا حزب الأمة على الحد من سلطة العرش ، وأن يحكم هذه العلاقة دستور ثابت ، يقر حقوق الأمة قبل الجالس على العرش ، وانها مصدر السلطات ، وكانوا يقدمون هذا المطلب على الجلاء ، ويرونه أساسا لاستقلال مصر التام ، وعبر عنه لطفى السيد على صفحات الجريدة وأخذ به ، حين رفعت عليه الدعوى الجنائية بالخروج على الدولة العثمانية صاحبة السيادة الرسمية على البلاد ، ودفع فيها ، بأنه يقول الاستقلال التام ولم يقل الاستقلال الكامل ، وهناك فرق بين الكمال والتمام، يظهر فى قول القرآن الكريم : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى » ويعتب لطفى السيد على ما حدث حينذاك بعد أربعين عاما ، فيقول : وانى لا زلت آسفا حتى اليوم لذلك الرد ، فان الاستقلال الكامل أشمل من الاستقلال التام لان المعنى فى ــ أتممت عليكم نعمتى ــ أى أسبغت عليكم نعمتى ، ولا يلزم أن يكون أكملت »(٢) ٠

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٢٥ ٠
(٢) د٠ النجار ، حسين فوزى : احمد لطفى السيد : أستاذ الجيل ، ط ٢ ص ٢١٢ ٠

ويعلق العقاد على ذلك ، فيقول : « كان من مبدأ لطفى السيد - كما هو معلوم - أن استقلال مصر مقدم على الاعتراف بالسيادة العثمانية ، وكان هذا معنى شعاره وشعار زملائه في الرأى والعقيدة : أن مصر للمصريين .... وشاءت المصادفات في دراسات المجمع أن تعرض مسألة الفرق بين التمام والكمال ، وأن أذكر رئيسنا برأيه القديم ، فابتسم وقال : لعله من الوجهة السياسية رأى مقبول ، ولكننى لم أندم على شيء ندمى على ذلك التفسير الذى أحبطت به دسيسة القوم .. ووددت لو أننى تركتهم يدعون ما يدعون ، ولم ألحق مبدأ - الاستقلال التام - بأى تفسير » .

« وبقى الرجل على شعار « مصر للمصريين » ومبدأ « الاستقلال التام » بغير تفسير ، وكان هو ثالث ثلاثة وضعوا صيغة توكيل الوفد فى طلب الاستقلال التام أما الاثنان الآخران فهما صديقاه عبد العزيز فهمى وسعد زغلول .. ولولا أنه لم ينتخب عضوا فى الجمعية التشريعية لكان ثالثهما فى زيارة دار الحماية للمطالبة بالغاء الحماية البريطانية والاعتراف لمصر بالاستقلال التام ، مع انكار السيادة العثمانية والحماية البريطانية على السواء »(١) .

الا أن الجفوة بين الوفد والأحرار الدستوريين ، ظلت كما كانت منذ انفصالهم عنه ، ولم يلق ثروت بالا الى نفى سعد وأعضاء الوفد الى سيشل ، ولعله كان راضيا عنه حتى لا يجد مناوئا لخطته التى بدأت بالسعى الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير وهو دون ما ينشده الوفد بكثير وانتهت بوضع الدستور والخلاف بينه وبين الملك والانجليز على نصوصه .

واذا كانت وزارة نسيم قد لقيت نوعا من التأييد من سعد زغلول ، لعله يتخذ من هذا التأييد سندا يحميه من تعنت الانجليز ، أو يخيفه من

---

(١) العقاد : رجال عرفتهم ، كتاب الهلال ع ١٥١ ، أكتوبر ١٩٦٣ ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢

التشيع للملك ، فان هذا التأييد لم يعدل من سلوك نسيم والتوائه ، فلم يف بما وعد وفشل فيما أراد ، وعجل عجزه باستقالته ، وان انجز للملك ما أراد من مسخ الدستور .

وأصدر الوفد بيانا فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ ، أعلن فيه استنكاره لحذف النص الخاص بالسودان ، ورأى فيه « نكبة وطنيـــة كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة » ولعله قد وجد فى ذلك ما يعزز ما وصف به سعد تصريح ٢٨ فبراير بأنه « نكبة وطنية » ففى تكرار العبارة ما يوحى بتذكر ما قاله سعد من قبل ، ولئن نعت أعضاء لجنة الدستور بأنهم جماعة الأشقياء فقد كان يخشى أن يلينوا لجانب القصر ودار المندوب السامى ، وقد رآهم يتعاونون مع الجانبين ، على اصدار التصريح ووضع الدستور ، ولئن أخطأه الحدس فى نوايا الاحرار الدستوريين ، وهم الذين انشقوا على الوفد من قبل ، فان سوء ظنه بهم ظل قائما ، ويكفى لسوء الظن أنهم شقوا عصا الجماعة وفرقوا وحدة الأمة ، وان صانوا حقوق جماعتهم فى التصدى لأهواء الملك لانهم قادة الامة وسراتها وأعيانها وأولى الناس فيها بالحكم وسياسة الدولة .

ويعود الوفد فى بيان آخر اصدره فى ٣١ يناير ١٩٢٣ ، ليذكر أن : « تعريض نصوص الدستور ، على ما فيها من عيوب ، لتدخل الاجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه ، لهو تفريط فى حقوق البلاد المقدسة ، وتمكين لسلطة الغاصب »(١) .

ولا ينكر الوفد ، أن يكون لمصر دستور ، وان كان من نتاج تصريح ٢٨ فبراير ، ولكنه ينكر أن تضعه لجنة حكومية ، فيصدر بيانا ثالثا بعـــد

---

(١) أحمد شفيق باشا : المصدر السابق ، ص ٣٩٢ الى ٣٩٥ .

تاليف وزارة يحيى ابراهيم باشا وكان آكثر وزرائها أعضـــاء فى الوازرة النسيمية ، بل أن يحيى باشا نفسه كان وزيرا من وزرائها ، يقول فيه : « ان الدواء الحاسم هو الرجوع الى تلك الطريقة التى دعت اليها الامة من أول الأمر ، وهى عقد الجمعية الوطنية ، ففيها تتمثل ارادة الشعب ، وبها تصان سيادة الأمة وتحترم جميع الحقوق »(١) ٠

ولم ينج الوفد فى عهد الوزارة النسيمية من العسف ، وازداد العسف شدة بعد استقالتها ، وفى خلال الشهر الذى بقيت فيه البلاد بلا وزارة ، ألقى القبض فى ٤ مارس ١٩٢٣ على أعضاء الوفد الذين حلوا محـــل الذين حوكموا من قبل وصدر الحكم بحبسهم وتغريمهم « لأن حركاتهم وتصرفاتهم أدت الى هدم النظام والأمن العام » وعلى الفور ـ كما جرت عادة الوفـــد ـ تألفت هيئة جديدة من : حسن حسيب باشا ، وعلى الشمسى باشا ، وسلامة بك ميخائيل ، وحسين بك هلال ، ومصطفى بك بكير ، وابراهيم راتب بك، وعطا عفيفى بك ، والأستاذ عبد الحليم البيلى « وأصدروا بيانا الى الامـــة بالمثابرة على الجهاد »(٢) ٠

وقبل ذلك باسبوعين وفى ٢٠ فبراير بالتحديد ، فتشت الســـلطة العسكرية منزل سعد باشا (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت من أوراق، ثم أخلته وقامت باغلاقه ، ومنعت الدخول اليه ، وأقامت عليه الحراسة ، وأنذرت أعضاء الوفد بتحميلهم المسئولية الشخصية عن قتل أى انجليزى ، فاحتجوا على « هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعاتهم فى منزل المصرى بك

---

(١) أحمد شفيق باشا : المصدر السابق ، ص ٤٨٨ ٠

(٢) الرافعى : المصد الأسابق ، ص ٩٨ ٠

عدى ، بالمنيرة ، حتى اعتقلوا بعد ذلك بأيام قليلة ، كما ذكرنا ٠ واعتقل
م : منهم – كما يذكر الرافعي – الاستاذ محمود بسيوني ، والدكتور
جوب ثابت ، وعبد الستار الباسل بك ، والأستاذ محمد كامل حسين ،
ستاذ حسن يس ، والضابط محمود رياض ٠٠ الخ ٠ ولم تقف رغم ذلك
دث الاعتداء على الانجليز ٠

وأصدرت وزارة يحيى باشا الدستور (١٩ ابريل ١٩٢٣) بعد أن
ب الملك « وأفضى اليه أن مصلحة البلاد تدعو الى امضاء الدستور الليلة ،
ل الملك توقيعه ٠ وفى الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء الى قصر
دين ، وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر الليلة ، بل يجهلون
ب استدعائهم ، فلما جاءوا الى السراى علموا أنهم استدعوا للتوقيع على
ستور » ٠

وتمت مراسم توقيعه فى منتصف الساعة الحادية عشرة مساء « وأرسل
يس الوزراء تلغرافات البشرى الى المحافظات والمديريات بصدور الدستور ،
صدرت الأوامر باطلاق مائة مدفع ومدفع فى العاصمة والثغور ، واحدى
عشرين مدفعا فى مدن الأقاليم ٠

وفى ٣٠ ابريل صدر قانون الانتخاب ، وفى ١٤ مايو أفرج عن
محبوسين من أعضاء الوفد ، وعن كثير من المعتقلين السياسيين وفى ٣١
يو أبلغ حاكم جزيرة سيشل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة « ماهى »
لافراج عنهم ابتداء من أول يونية ، ووصلوا مصر فى ٢٦ ، فاستقبلوا
ستقبالا حافلا – كما يقول الرافعي – وفى ٥ يولية صدر قانون التضمينات،

وفى ٢٩ يوليو تم تأليف هيئة الوفد الكاملة[1] ، وفى ١٧ سبتمبر وصل سعد الى الاسكندرية عائدا من منفاه ، لتحتفل البلاد بعودته احتفالا لم يشهده - كما قلنا - فاتح من قبل - ليواجه معركة الانتخابات للبرلمان القادم . وكان الواقع الجديد ، وكانت استجابة سعد لهذا الواقع الجديد .

---

(١) تالفت هيئة الوفد الكاملة من : حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، مكرم عبيد ، فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مرقص حنا ، مراد الشريعى ، محمد علوى الجزار ، على الشمسى . وضم اليهم من حل محلهم أثناء الاعتقالات ، وهم : المصرى السعدى ، حسين القصبى ، مصطفى القاياتى ، سلامة ميخائيل ، فخرى عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، محمود حلمى اسماعيل ، راغب اسكندر ، عبد الحليم البيلى ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، ابراهيم راتب ، عطا عفيفى .

ذو الرياستين

معركة الانتخابات - الوزارة الشعبية الأولى - سعد والملك

برلمان الأمة - صراع الأضداد - سعد أو الثورة



معـــركة الانتخـابات

عاد سعد من منفاه ليواجه معركة الانتخابات النيابية وفقـــا لمـا جاء به الدستور فى صورته الأخيرة التى صدر بها المرسوم الملكى فى وزارة يحيى ابراهيم ، وما كان عليه الا أن يواجه هذا الواقع الجديد ، وليكن السبيل الى استكمال الاستقلال من خلال القناة الشرعية التى أصبحت واقعا مقررا ، وما دامت المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، هى القناة الوحيدة التى ارتضاها كافة الأطراف باستثناء جماعة الحزب الوطنى ، وأن المفاوضات لا تكون الا مع الجانب الرسمى الذى يمثل الحكومة المصرية منذ رفض الانجليز أن يكـــون لسعد مكان فى وفد المفاوضات ، أو أن يصحب الوفد الرسمى الى لندن دون أن يكون عضوا فيه ـ كما أشار عدلى ـ وهو ما استبعده الانجليز ، فان مكان سعد زغلول غير الرسمى فى وفد المفاوضات ، « لا يلبث أن يصبح رسميا وأعلى مقاما من وفد المفاوضات » •

وكان أن سلم سعد بما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير دون أن يســـلم بشرعيته ، كما سلم بالدستور ، وكان صورته الأخيرة أسوأ ممـــا وضعت نصوصه « لجنة الأشقياء » وليكن الفوز فى الانتخابات ورئاسة الحكومة السبيل الأمثل لاستقلال البلاد وتعديل الدستور ، وما من سبيل غـــيره لتحقيق غايته •

ولم يكن لسعد هم بعد عودته من المنفى الا أن يفـــوز فى معـــركة الانتخابات القادمة وقد عاد الى مصر ، ولم يكن قد بقى على انتخاب المندوبين

الثلاثينيين غير عشرة أيام ، وقد تقرر اجراؤها يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، وأن تجرى انتخابات النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ، وما كان يغيب عنه أن الانتخابات توكيل جديد من الأمة لا مكان لتوكيل الأمة السابق للوفد معه . وعليه أن يخوضها بكل ما أوتى من قدرة وجهد ، ليثبت مكانة الوفد فى الأمة، وما كان يستطيع بعد ما حدث من شقاق فى صفوف الأمة « أن يعيد الوحدة الى الصفوف » وعليه أن يظفر أمام مناوئيه وأمام الملك والانجليز باجماع الأمة على قيادته ويؤكدها قبل أن يسعى الى تأليف المعارضين والمناوئين فى وحدة قومية تتصدى للملك والانجليز لتحقيق ما ينشده ، وما ينشده المصريون من استقلال .

وما كان فى قدرته حينذاك — أن يعيد الوحدة الى الصفوف — كما يرى الرافعى — قبل أن يفوز فى الانتخابات ، ويؤكد قيادته للشعب ، « فان كانت الأمة — كما يقول الرافعى — « مستعدة لتلبى نداءه حتما ، وأن منزلته وزعامته لها وثقتها به ، كل أولئك كان كفيلا باستجابتها الى دعوته ، ولكنه مع الأسف لم يفعل » وكان من رأى الرافعى انه لو : « قبل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، اذ ائتلفت الصفوف بزعامته ، لوفر على البلاد كثيرا من العواقب والمتاعب التى عانتها من الانقسام ، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرا عن موعده ، أما الموعد الصالح فكان فى ابريل سنة ١٩٢١ أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ »(١) وغاب عن الرافعى أنه كان من العسير عليه أن يسلم فى ابريل ١٩٢١ لعدلى بمفاوضة الانجليز ، وقد وكلته الأمة عنها ، ولا تثق بغيره ، الا أن يتخلى عن الوكالة ويغضى عن الثقة ، فلو أنه اتبع ذلك لتخلت الأمة عنه أو تخلت عن مطالبها ، أما فى سبتمبر ١٩٢٣ فقد كان

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

حريصا على تجديد توكيل الأمة له ، عن طريق هذه الانتخابات الدستورية التى تجرى ، وما كان له أن يدعى الانابة عن الأمة ما لم يفز بالأغلبية الساحقة ، ولا يدع لناخبيه سبيلا للفوز حتى بمقعد واحد . فهى استفتاء على زعامته أكثر منها انتخابات تجرى لولاية الحكم ، وان كانت فى واقعها لانتخاب من يحكم ، الا أنها فى جوهرها اقرار للزعامة بولايتها للحكم ، وهو ما احتج به سعد حين رفض من قبل أن تكون رئاسة وفد المفاوضات لعدلى دونه ، أما فى سنة ١٩٢٥ فقد كانت الظروف غير الظروف والواقع غير الواقع ، فقد تأكدت زعامة سعد شعبيا ودستوريا .

وكان من براعة سعد كرجل دولة ، أنه هادن الملك وشيعته بعد عودته ، وكان الملك قد أخذ يستميل اليه رجال الوفد ، فى آخر عهد الوزارة الثروتية ، فاستقبل فى حفل عيد جلوسه فى ٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، القائم بأعمال رئيس الوفد المصرى السعدى بك ، استقبالا وديا ملحوظا ، وأن رجال القصر قد أخذوا يعلنون فى كل مكان تأييدهم للوفد ، ولعل هذا كان من أسباب تأييد سعد زغلول لوزارة نسيم التى خلفت وزارة ثروت ، وأما « والملك لم يعد مقاطعا للوفد كما كان فى العودة الأولى ، فقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية ، وزار سعد القصر وزار دار المندوب السامى » وكانت زيارته لدار المندوب السامى - كما نرى - هى الأخرى من قبيل الكياسة السياسية ، فلا يقال أنه انحاز الى جانب ضد الآخر ، وفى مثل هذه المراسم التى يحكمها البروتوكول التقليدى ، لا مجال للتحيز ، أو التشيع ، وانما هى من قبيل التقاليد التى تحكمها مجاملات اللياقة فى دوائر السياسة أو دوائر الحكم . حتى لتعلوا الى درجة الواجب بعيدا عن الخصومة أو التنافس السياسى .

وما أن ظهرت نتائج الانتخابات الثلاثينية حتى « تمت المقابلة الاولى

بين الملك فؤاد وسعد فى تاسع نوفمبر ، وكانت مساعى التوفيق قد نشطت بين القصر وسعد على يدى توفيق نسيم ، ومحمد سعيد ، وأحمد مظلوم »(١) وأجريت انتخابات النواب فى موعدها وفاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة ، ولم يفز من مرشحى الحزب الوطنى غير : عبد اللطيف الصوفانى بك ، وعبد الرحمن الرافعى بك ، والدكتور عبد الحميد سعيد ، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، وفاز من الاحرار الدستوريين : محمد محمود باشا ، ومحمود عبد الرازق باشا ، وعبد الله بك أبو حسين ، وعبد الجليل أبو سمرة بك ، وعبد الحليم العلايلى بك ، وتوفيق اسماعيل بك ، لا غير .

وأكدت الانتخابات زعامة سعد من جديد ، فقد فاز الوفد بمائة وخمسة وتسعين مقعدا من مائتين وأربعة عشر مقعدا بنسبة تزيد على ٩٠٪ .

وكانت المقابلة الثانية بعد ظهور نتائج انتخابات النواب ظهر يوم ١٩ يناير ١٩٢٤ ، واستمرت ساعة ونصف الساعة « وكان الرئيس الجليل فيها محل العطف والرعاية ، ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات ومسألة الوزارة الجديدة ، ثم أجل البت فى مسألة الوزارة الى ما بعد عودة جلالة الملك من رحلته فى القناة وسينا »(٢) .

وثار الجدل حول تأليف سعد الوزارة أو يؤلفها غيره ممن يثق فيه سواء من الوفد أو غير الوفد ، ولم يكن سعد يفصح فى هذا الأمر عن شىء ، ولا ريب أنه قرر فى نفسه ما يكون ، وكان من رأى رجال القصر : محمد سعيد ، وتوفيق نسيم ، وأحمد مظلوم أن يؤلف سعد الوزارة ، وكان من

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٣١ .

(٢) محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول - جـ ١ ص ٢٧ .

رأى الأمير عمر طوسون ، أن « تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها ، وأن الحيطة تقضى على معالى سعد باشا ، وعلى كل من انتخبتهم الأمة للنيابة عنها فى البرلمان أن يبتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل ، والسبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير ، فأنتم تعلمون أن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة ، وأنها غير معترفة به الى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الأمة — ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح — يكون اعترافا به منهم ، يؤدى الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها أياه ، وأما الحصول على الغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم »(١) ٠

ولا نعتقد أن سعداً « قد تردد بين الرأيين ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به — كما يقول الرافعى — ٠٠٠ فالمذهب الذى يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التى تولدت عنه — وأنا من هذا المذهب — يرى فى هذا البعد صونا لسلامة الحركة الوطنية وتجنيبا لها من الانزلاق بالبلاد الى تساهل تلو تساهل بازاء الاحتلال وأوضاعه »(٢) وكان من هذا الرأى أيضا ، أم المصريين ، وواصف غالى ، وأمين يوسف ٠

وكان سعد — دون شك — أكثر ادراكا للموقف من غيره — فمن خلال القنوات الشرعية والدستورية ، ومن ورائه اجماع الأمة يستطيع أن يفاوض الانجليز من مركز القوة ويستطيع أن يصون الدستور ويحميه من العبث ، وأن يقف من نصوصه الغامضة ما يطوعها لمصلحة الأمة ، ولا ينسى أن المعركة القادمة أمامه ، وعليه أن يواجهها ، ما يمكن أن يثور حول تعيينات

---

(١) من حديث للاهرام فى ٢٥ يناير ١٩٦٤ ٠
(٢) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٣٥ ٠

مجلس الشيوخ ، وأن يضع لوزارة الشعب فى علاقتها بالملك تقليدا يقرر لها مكانتها أداة للسلطة الشرعية ، وما كان عليه الا أن ينتظر حتى يعود الملك من رحلته ، ولم يكن لشخصية أخرى غير شخصية سعد ، أن تضفى على وزارة الشعب مكانتها الجديرة بها ، وماذا يكون الموقف لو اختلف الأمر بين مجلسى البرلمان والوزارة الادارية التى يقترحها عمر طوسون ؟ وهل مما يصون الحركة الوطنية أن يقف ممثلو الأمة موقف الرقيب دون تحمل المسئولية ؟ وهل فى قدرة مصر أن تخوض ثورة مسلحة ضد الاحتلال ؟

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة مسلحة ، فان شابها العنف ، فلمواجهة العنف بعنف مثله ، ولكنه العنف المستتر ، ولم يكن الهياج الشعبى ، ولا التظاهر ، وتحدى ارادة السلطة العسكرية من قبيل الثورة العسكرية ، أو الثورة المسلحة ٠

كان جهاد سعد يقوم على الحق ، وهو القائل « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » وسبيل الحق ، أن يستند الى سلطة الحكم والى ارادة الشعب ، فالشعب يريد والسلطة التى تمثله تنفذ ارادته بقدر ما تتيحه لها السبل ، وهذا خير من أن تقف الارادة العامة موقف الرقيب ، وتتخلى عن سلطة التنفيذ ، انها بذلك تهدم أول قواعد الحكم الدستورى ٠

وجاء تصريح سعد لمراسل رويتر فى القاهرة ، بضرورة الالتزام بالقواعد الدستورية مما يجب معه « على يحيى ابراهيم باشا أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد - فقال له مراسل رويتر - أن المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل اليك جلالة الملك ، ويكلفك قبول الوزارة ، فهل تقبلون فى هذه

الحالة رياسة الوزارة ؟ فأجاب سعد : سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحـو الأمة » .

ولعل سعدا لم يرد أن يضع الملك أمام الامر الواقـــع ، وترك له أن يقوم به بنفسه ، وكان يدرك تمـــاما أن الملك يرغب فى بقـــاء الـوزارة الابراهيمية ، وقد سعى الملك الى جر دار المندوب السامى لتأييده فى هـذا الاتجاه ، ولم يكن للانجليز مصلحة فى ذلك ، وأولى بهم أن يكونوا عـــلى علاقات طيبة بالرجل الذى يستطيع أن يؤلب الأمة عليهم منهم بملك يعرفون مدى كراهية الشعب له ، فلما اتصل الملك بالقـــائم بأعمال المندوب السامى فى القاهرة ، « مستر كار » أثنـــاء زيارة اللنبى للسودان حينذاك - يبلغه فيها وعده للمندوب السامى قبل سفره بالابقاء على وزارة يحيى باشا ابراهيم حتى انعقاد البرلمان ، ويعرف كار بعد البحث والاتصال برئيسه فى الخرطوم كذب هذا الادعاء ، ويدرك أن الملك يريد أن يورط الانجليز فيما لا يعنيهم ، ولا يتردد فى زيارة سعد زغلول مرتين سرا ليعلنه بذلك ، وليزيل من نفسه أى شك فى حياد الانجليز ، ولا يملك الملك الا أن يدعو سعدا فى ٢٧ يناير بعد عودته من رحلته واستقالة الـــوزارة الابراهيمية لمقـــابلته ويكلفه بتأليف الوزارة ، وكان يحيى باشا قد رفع استقالة وزارته الى الملك فى ١٧ يناير ، وفشل الملك فى أن يستبقيها الى حين انعقاد البرلمان .

الوزارة الشعبية الأولى :

كانت وزارة سعد زغلول أول وزارة شعبية تقوم فى مصر فى ظـــل نظام دستورى ، وانتخابات حرة ، كان أعظم دليل على حريتها أن سقط رئيس الوزراء أمام مرشح الوفد . وقد شاب قيامها منذ البداية ما أدى الى استعفائها فى النهاية بعد عشرة شهور من قيامها ، ولم يحفل عهـــد وزارى بالأحداث كما حفل عهد وزارة سعد الأولى والاخيرة فى تاريخ الزعيم ، وكانت

أحداثا اهتز لها وجدان وادى النيل مصر وسودانه ، وهلـع بهـا قلب الملك فرقا وقهرا ، وتآكلت معها جسور التفاهم بينها وبين الانجليز وسعد صامد كالجبل لا يتزحزح ، حتى صدمته الخيانة بمقتل السردار ، فغلب على أمره ولم يستسلم لمصيره وبقيت الجذوة حية تحرق كل من حاول اخمادها .

ولعل سعدا قد أراد أن يطـامن من قلق الملك حـين أشرك فى وزارته رجال القصر الثلاثة : سعيد ، ونسيم ، ومظلوم ، ويرى العقاد أن اشراكهم فى الوزارة كان مكافأة لهم على دورهم فى تسوية العـلاقات بين الـوفد والقصر ، وان كنا نرى أنه قد أراد أن يدلل على قدرة الشعب الذى حمله الى الزعامة والرياسة ليعمل هؤلاء تحت رياسته ، وكان سعد وزيرا فى وزارة سعيد الأولى عام ١٩١٠ ، وكان وكيلا للجمعية التشريعية التى يرأسها مظلوم، وقد رأس نسيم الوزارة مرتين ، قبل أن يكون وزيرا فى وزارة سعد .

ولم يكن تاليف الوزارة الشعبية سهلا ولا يسيرا ، فقد اعترض الملك على تعيين « على الشمسى بك » لما نسب اليـه من تأييده للخديو عبـاس ، واعترض على اختيار « مرقص حنا بك » وزيرا للحقانية فى بلـد اسـلامى ، وقد سلم سعد للملك فى هذا ، فصرف النظـر عن اختيـار الشمسى بك للوزارة ، واختير مرقص بك للأشغال العمومية بدلا من الحقانية ، كما اعترض الملك على اختيار قبطيين للوزارة ، لأن التقاليد جرت باختيار قبطى واحـد « وقد يتأثر الشعب بالخروج على هذه القاعدة ، واعترض على اختيار « نجيب أفندى الغرابلى » وليس له من المكانة ما يؤهله للمنصب الوزارى ، ورفض سعد أن يسلم بالمطلبين ، فلا فرق بين مسلم وقبطى فى الاختيار « وهـو المسئول عن شعور الشعب المصرى » أما اختيـار (الأفندى) للوزارة ، فليست الوزارة وقفا على الباشوات .

وصدر المرسوم الملكى فى ٢٨ يناير بتأليف الوزارة من :

سعد زغلول باشا : للرياسة والداخلية

محمد سعيد باشا : للمعارف العمومية

محمد توفيق نسيم باشا : للمعارف العموميه

أحمد مظلوم باشا : للأوقاف

حسن حسيب باشا : للحربية والبحرية

محمد فتح بركات باشا : للزراعة

مرقص حنا بك : للأشغال العمومية

مصطفى النحاس بك : للمواصلات

واصف بطرس غالى أفندى : للخارجية

محمد نجيب الغرابلى أفندى : للحقانية

واستن سعد سنة جديدة فى الكتب المتبادلة بتأليف الوزارة ، فان الملك لم يشر فى كتابه اليه الى الوضع الدستورى الذى أدى الى تكليفه بتأليف الوزارة « ولعل الملك - كما يرى الرافعى - أراد بهذا الاغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ، ولا يعترف بسلطة الأمة وحقها فى اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص فى جوابه الى الملك ، اذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها »(١) .

وقد حرص سعد فى كتابه الى الملك ، « أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته » وأن ينوه باجماع « الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٣٩ .

الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال « كما اظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية وأنقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها ٠٠٠٠ » ٠

وختم كتابه بعبارة « وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » وكانت العبارة المألوفة فى مثل ذلك « وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين.» أو « العبد الخاضع والخادم الأمين » ٠

ولم يكن مثل هذا مما يغيب على الملك فؤاد « ذى الناب الأزرق » فقد ارتقى العرش وقد تقدم الى شيخوخة حفلت بتجارب عديدة ومريرة ، وكان أقرب الى الشارع المصرى بجده وهزله من غيره ، وكان فيه من شره أسرته الى المال وكلف بالسلطة ما فيهم من طموح يفوق القدرة ، ومن قصر النظر ما يفوق الذكاء الماكر ، ولم يكن حذره من المصريين كأهل بيته مما يحمله على الثقة بهم ، وهو حذر امتد منجدهم الأعلى ومؤسس بيتهم اليهم على التوالى ، ونوه به عمر طوسون بقوله : « ان المصريين شعب سريع التقلب لا يؤمن جانبه ٠٠٠ وهم لا يحسنون القيام بواجبهم ولا يعتزون بكرامة مراكزهم » - كما أشرنا من قبل - ومن هذا ما ذكره « دودول » على لسان محمد على « من أن المصريين لا يصلحون الا لحمل الأثقال وسوق الحمر »(١) ٠

---

(١) Dodwell, Henry: The founder of Modern Egypt A Study of Mohamed Ali.

ويفسر دردويل هذه العبارة بغضب محمد على من الأثرياء الذين كانوا يتحايلون عليه عندما كان يبعث بأبنائهم الى فرنسا للدراسة ، فيرسلون اليه أبناء خدمهم بدلا من ابنائهم ، وهو تفسير لا يخلو من التعاطف ويحتاج الى تعليق ٠

ســـعد والملك :

وبدأ الصراع الخفى : الملك يبغى أن يكون له السلطان كل السلطان الأعلى ، وسعد حفيظ على حق الأمة فى حكم نفسها وانها مصدر السلطات ، والملك يحاول أن يجر الانجليز الى جانبه ، وقد أراد أن يستعين بهـــم فى الابقاء على الوزارة الابراهيمية ، ولكـــن الانجليز لا يعنيهم من أمـــور مصر الداخلية الا ما يمس مصالحهم ، فاذا كان الملك ينشد من الابقاء على الوزارة الابراهيمية أن تتاح له الفرصة لملء أكبر عـــدد من الوظـــائف الحساسة بأعوانه والموالين له ، وأن تطلق يده فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ممن نص الدستور على تعيينهم ولن يتاح له ذلك الا مع وزارة يحيى باشا ، فان الانجليز يبشـــون مسالمة سعد أملا فى استقرار علاقتهم بمصر ، ويبدون استعدادهم للتفاوض مع حكومة مصر ويسارعون بالافراج عـــن المسجونين السياسيين كطلب الحكومة المصرية .

واصبح الملك فى مواجهة سعد دون حليف ، وان لـــم يلق سعد بالا الى حياد الانجليز وكل ما يعنيه توطيد دعائم الحكم الدستورى ، فلم يقبل تدخلا من الملك ولا من الانجليز ، حتى كان الخلاف على اختيار أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، وكانت حجة الملك أن المادة ٧٤ من الدستور تنص عـلى أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » الا أن سعدا رد هذا الحق الى الوزارة بنص المادة (٤٨) من الدستور ، وهى أن « كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه أن يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص ، فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع أعمال الملك » .

ولم يقبل الملك ما احتج به سعد ، ولم يتزحزح سعد من موقفه قيد

انملة ، فاذا كان قد رغب في مسالة الملك ، وطوى من رجاله في ظل الوفد وفي وزارته من يعرف تشيعهم للملك ، فليطمئنه ويكسب ثقته ليخوض معركته الكبرى لاستكمال استقلال مصر ، مسلحا بتاييده وتاييد الشعب ، ولكن ليس على حساب الدستور وحق الأمة كمصدر للسلطات ، ورضى الاثنان بالتحكيم واتفقا على اختيار « البارون فان دن بوش » البلجيكى الجنسية والنائب العام لدى المحاكم المختلطة حكما بينهما ، وقد استمد الدستور المصرى أكثر مواده من الدستور البلجيكى ، أحدث الدساتير الأوربية في تلك الآونة ٠

وجاء البارون الى سراى عابدين ، ليستمع الى الحوار بين الملك وسعد ، وكل حركات الملك تدل على الانفعال ، وأمامه زغلول باشا متمالكا لحواسه يتحدث بهدوء وسكينة ٠٠٠ وسمعت زغلول باشا خلال الحوار المتزايد في شدته يقول : « اذن استشير الشعب » ٠

ويدرك البارون من خلال الهدوء المخيم على الشارع حى ساحة عابدين ما يكمن وراءه فيقول في نفسه : « كلمة واحدة من هذا السياسى الذى يملك اليوم مصر روحا وجسدا ٠٠ تكفى لتحويل هذا الهدوء المخيم الى غضب جائش ٠٠٠ وفي تلك اللحظة تنبهت الى صوت سعد زغلول باشا ، يقول : اتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام في الموضوع ، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة » ٠

« ويفكر الملك قليلا ، ثم قال في لهجة تشف عن الاذعان : لا باس » ٠

ويلتمس البارون ـ كما يقول ـ بعض الوقت للتفكير ، عاد بعدها الى مكتب الملك ، ليجد المتناظرين على ما كانا عليه ، فصرحت بما يلى وقلبى يخفق تاثرا :

« ليس من حقى أن أقيم من نفسى حكما في النظام الدستورى الذىيقرر اليوم مصير مصر، ان عدم مسئولية الملكهو

الأساس فى هذا النظام الذى يقضى بأن يمارس الملك سلطاته عن طريق وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل استثناء من الناحية القانونية، ويندرج على كل أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فانه استثناء يخل بالنظام الدستورى فى شكله وجوهره ، لذلك فان الرأى أن يكون تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

ويضيف البارون ، وكأنه يضرب مثلا حيا ، فيقول :

« ولما نلته اليوم من حظوة باختيارى حكما فى هذا الأمر ، بصفتى بلجيكيا ، ولتشابه كل من الدستورين البلجيكى والمصرى ، فليأذن لى جلالتكم ، بأن أذكر بكل توقير أن ثلاثة ملوك ممن اعتلوا عرش البلجيك فى ظل هذا النظام الدستورى ، قد وضع أولهم الأساس الوطيد لاستقلالنا فى ظروف حرجة ، والثانى قد أضفى من عبقريته طابعا قوميا على حياتنا ، على الرغم من القيود التى واجهها ، والثالث ، كما تعلمون جلالتكم ، لم يكن الدستور عائقا دون أن يكون جنديا عظيما ووطنيا كبيرا » .

ووافق الملك ، ورضى سعد ، وحمد سعد للبارون هذا الحكم ، وقال له وهو يرافقه فى السيارة عائدين من هذا اللقاء الخالد فى تاريخ مصر ، ويشد على يده شاكرا : « لقد أنقذت مصر من أزمة قاسية ، وقاسية جدا »(١) .

وسلم الملك بهذا الحكم ، ولكنه لم ينزع من نفسه شهوة الاستبداد ، ولم يعدم من أصحاب المنافع من يتشيع له ، أو يبرر تعطيل الدستور لخلاف فى الرأى حول قدرة الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية ، مما ثار فى

(١) Baron Van Den Bosch : Vingt Années d'Egypte : p. 75.

مناقشات لجنة المبادىء العامة حين وضع الدستور ، وأشار اليه الدكتـــور هيكل بقوله : « ويرجع اختلاف التيارات الى أن أعضاء اللجنة ، مع اقتناعهم جميعا بأن مهمتهم الرسمية والوطنية هى أن يضعوا دستورا لمصر على أحدث الدساتير العصرية ، قد كانوا ينقسمون فى الاتجاه حين يصور كل منهم هذا الدستور تصويرا نتفق وحاجات مصر ، فمنهم من كان يرى أن البلاد ، ولـما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربيـــة جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقـــوق ما يكبح من جمـــاح الأهواء الحزبية ، وبخاصة بعد الذى رأوه من انقسام الأمة واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال ، ومنهم من كان على عكس من ذلك يرى أن تطبيق المبدأ الأساسى الذى يقوم عليه الدستور ، وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة ، تطبيقا لا هوادة فيه ولا مساومة ، على نحو ما هـــو حادث فى انجلترا ـ وهو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة فى أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها ، اذا وقعت أخطاء أما التسليم بالرقابة عـــلى السلطات الدستورية لغير ممثلى الأمة فيعوق هذا النضج ويطيل أمده ، وبين هذين التيارين كانت تقوم تيارات أخرى فرعية ، لا تصدر كلها عن الرغبة فى التوفيق بينهما ، بل يرعى بعض اعتبارات جزئية وقتية ، أضرب لهـــذه التيارات الفرعية مثلا ما حدث حين أريد تقرير المبدأ الدستورى الذى أصبح مقررا فى الأمم المتحضرة جميعا ، أقصد أن التعليم العام اجبارى مجـــانى للجميع ذكورا واناثا ، فيوم عرض هذا المبدأ وقف حافظ حسن بك (باشا) يعترض بأن ميزانية الدولة لا تسمح ببناء دور هـــذا التعليم جميعا ، ولذلك لا يصح تقرير المبدأ على اطلاقه ، ورد عليه عبد العزيز فهمى بك بأن التعليم فى غير حاجة الى انشاء دور مؤثثة ، وانه يكفى فيه الأخـــذ بنظرية التعليم فى الهواء الطلق تحت شجرة من الأشـــجار ، وأن (الفقهاء) الـــذين تولوا

تعليم الجيل الماضى صالحون للقيام بهذا التعليم الأولى »(١) ٠

وكان لابد وأن يقع هذا الخلاف فى مناقشات لجنة المبادىء العامة لوضع الدستور وقد ضمت اليها شتيتا من ذوى الأراء المتباينة ، وكانوا جميعا كما وصفهم الدكتور هيكل من أصحاب « السياسة الواقعية » وقد غاب عن اللجنة ممثلو الحزب الوطنى والوفد ، ولم تكن جمعية تأسيسية ، تمثل الأمة لا لجنة تؤلفها الحكومة ـ كما يقول الرافعى ـ فلو أن الدستور ـ كما نرى ـ كان من وضع لجنة منتخبة مع تمثيل التيارات الأخرى ، والطوائف التى يفوتها الانتخاب للجنة التأسيسية ـ لما كان هذا التباين ولما كانت تلك الثغرات التى شابت نصوصه» ولكان اقرار سلطة الأمة تأكيدا لحق لا يعدو عليه عاد من بعد، ولكان الزمن كفيلا بتدارك ما فيه من ثغرات ، ولما بقيت الذاتية وشهوة السلطة والتطلع الى الحكم تحكم مصير الدستور فى مصر ، ولو أن سعد زغلول قد سلم للملك باختيار الأعضاء المعينين لمجلس الشيوخ لتحطم النظام الدستورى من أساسه ٠ ولعل القائلين بقصور الأمة عن هذه الغاية قد فاتهم أن الأمة قد خاضت من قبل معركة عنيفة لوضع دستور يقرر المسئولية الوزارية وأن الأمة مصدر السلطات أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق فى وزارات شريف باشا لولا التدخل الأوربى ـ ولم تتأخر مصر فى حركتها الدستورية تلك عن كثير من الدول الأوربية فى ذلك الوقت وها قد مر نيف ومائة عام وما زالت مصر تسعى لقيام نظام دستورى ثابت ، لا تطغى عليه عوادى التغيير ، أو تطيح به شهوة الاستئثار بالسلطة ٠ ومما يؤسى له أن تطيح هذه الشهوة بكل كفاح مصر على مدى قرن من الزمان لاقامة حكم دستوى سليم ، وما أكثر الدساتير التى قامت قبل وبعد دستور ١٩٢٣ ، منذ كان لائحة حتى سمى دستورا جريا على طبيعة العصر ، وهى تنتحل زورا ارادة الشعب ، ويالها من شهوة قاتلة للحكم ، وياله من افك دستورى » ٠

---

(١) د٠ هيكل : المصدر السابق ، ص ١١٥ ٠

برلمــان الأمة :

وكان يوم السبت ١٥ مارس ١٩٢٤ ، يوم افتتاح أول برلمان تتمثل فيه ارادة الأمة فى انتخاب حر منذ وقع الاحتلال البريطــانى سنة ١٨٨٢ « وقد أعاد الى الأذهان - كما يقول الرافعى - حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذى اجتمع سنة ١٨٨١ فى عهد الثورة العرابية ، وكان أول مجلس نيابى كامل السلطة شهدته مصر الحديثة ، ثم عصفت به يد الاحتلال فالغى سنة ١٨٨٣ ، وظلت البلاد أربعين سنة متوالية بلا دستور الى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، فاجتمع أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحا »(١) .

ورأس الجلسة « المصرى السعدى باشا » أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا ، وقد نصت المادة (١٢١) من الدستور على أنه : « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ » الا أن أحمد زيور باشا الذى عين لمجلس الشيوخ ، كان متغيبا بالخارج فرأس المؤتمر أكبر أعضائه سنا . وأقسم الملك اليمين الدستورية التى نصت عليها المادة (٥٠) من الدستور ، وهى : « أحلف بالله العظيم انى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وألقى سعد خطــاب العرش معربا عن سياسة الوزارة بتحقيق استقلال البلاد التام بمعنــاه الصحيح » .. لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم ان حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيــد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان .... والأمل وطيد أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال » .

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

واتسمت اجتمـــاعات مجلس النـــواب ، بغالبيته الوفدية ، بحسن الاستماع وحرية المعارضة فى ابداء الرأى ، وهو ما شهد به عبد الرحمن الرافعى عضو المجلس عن الحزب الوطنى ، وكان قد فاز على منافسه الوفدى بصوت واحد ، كان دليلا على نضج الامة السياسى وتقديرها للخلصاء من أبنائها بعيدا عن التحزب الجائر ، ففى الوقت الذى فاز فيه مرشح الوفد على رئيس الوزراء ، لما عرف عنه من صلته بالملك ، ولتعديله النص الخـــاص بالسودان ، فاز عبد الرحمن الرافعى على منافسه الوفدى تقديرا من الأمـة لوطنيته وثقافته وتأييدا له على منافس من أعيان الدائرة ، لم يكن له من الحظوة غير تأييد الوفد • ويعترف الرافعى بتردد الناخبين بينه وبين مرشح الوفد ، وكانو يتمنون أن يكون مرشح الوفد ، ويسألونه : « لماذا لم يرشحك الوفد ؟ » وكاد هذا التردد أن يحول دون فوزه ، لولا هذا الصوت الواحد ، وقيل انه كان ضربة من ضربات الحظ ، حين خلط الناخب بينه وبين مرشح الوفد ، وكان يريده ، ولم يقبل منه رئيس لجنة الانتخاب تصحيح خطاه ، واعتبر أنه « استنفد حقه فى الانتخاب باعطائه صوته أول مرة » •

وفى هذا التردد بين الولاء للوفد ، وانتخاب الأصلح يبدو - كمـــا نعتقد - نضج الأمة السياسى ووعيها الديمقراطى •

وبرهنت الأمة منذ البداية - فى سلوك نوابها وفى مناقشاتهم ، وفى تناولهم للأمور ونظرتهم للمصلحة العامة - على ادراك عميق لجدوى الحـــكم الديمقراطى والحريات العامة حتى كان من أعضاء المجلس من يعترض عـــلى سعد ويخالفه الرأى فى اكبار له وايمان يصل الى حد القداسة - وكأنه نبى الوطنية المرسل من السماء - كما قيل - فقد قرر المجلس الغـــاء قانون الاجتماعات الصادر فى وزارة يحيى باشا ، فى غيبة الوزارة ، وطلب سعد اعادة النظر فى قرار الالغاء ، وجاء سعد فى الجلسة التالية ليعترض ويقول:

ان « المسألة التى أريد عرضها على حضراتكم ، هى أنكم نظرتم قانون الاجتماعات مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة ، فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار فى غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابداء الرأى فيه » . فقال أحد الأعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول اعماله فموضوع البحث هو : هل للمجلس اذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطرها بذلك أم لا . فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل ، والذى أفهمه أن مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة من باب المجاملة .. » .

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة ، انى لا أقبل المجاملة فى هذا ، ومحل ذلك فى المسائل الشخصية . ولكنى أعرض المسألة الآن رسميا، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الأعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الأعمال ، فله أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر - طرفا مهما - ... وأن مصلحة المجلس تقضى باعلانها ، لأنها اذا كانت لا تقبل قرار صدر فى غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالزام »(١) .

وأبى مجلس النواب أن يتراجع عن قراره ، وغاية ما سمح به أن تنظر الحكومة حتى يعرض القانون على مجلس الشيوخ اذا رده الى مجلس النواب ، أو تتقدم الى المجلس بقانون جديد للاجتماعات ، أما الالغاء فلا رجوع فيه .

ومع خذلان الحكومة أمام المجلس ، لم ير سعد فى هذا الا أن يحمد الله

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

« أن فى مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم أو لا ، كلما قالها الحاكم أو الزعيم » .

ولنا أن نتصور لو سارت الديمقراطية فى مسارها السليم هذا ، ولم تلق من عبث الملك بها ، وجزع الانجليز منها ، أما كان من الممكن أن يكون الحال غير الحال ، ولحققت مصر كل ما تصبو اليه من حرية واستقلال وتقدم !؟

ولم يمض شهر على افتتاح البرلمان حتى تكونت الهيئة البرلمانية الوفدية لتبادل الرأى فيما يعرض على المجلسين ، حتى يكونوا على رأى واحد ، وهى سمة من سمات الأحزاب السياسية فى دولة ديمقراطية ، وتألفت فى البداية من أعضاء مجلس النواب الوفديين فى حفل أقيم بمنزل حمد باشا الباسل ، خطب فيه سعد زغلول . فكان مما قاله : « والأصل أنه لا حرية بلا نظام ، ولا نظام بلا حرية ! والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته ، حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل ، فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها ، واختيار النظام الذى تسيرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم ، وانتم عضد الحكومة ، فيجب ان تكون هيئتكم منظمة ، ليمكن أن يكون سير الحكومة منظما »(١) .

وهكذا كان سعد استاذا ومعلما وزعيما عز نظيره .

وحفل انجاز هذا البرلمان على قصر عهده بالجليل من الأعمال ، ففى جلسة ٩ يونية قرر رصد ما يحصل من بيع الاملاك الأميرية لاستهلاك الدين العام ، وفى نفس الجلسة قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل نظام اصدار أوراق

---

(١) محمد ابراهيم الجزيرى : المصدر السابق ، خطبة الرئيس الجليل فى اجتماع الهيئة الوفدية ، ص ١٣٠ .

النقد المصرى ، وفصل العملة المصرية عن العملة الانجليزية ، وفى جلسة ١٠ يونية قرر بيع أكبر مساحة من أطيان الحكومة لصغار المزارعين ، وفى جلسة ١١ يونية قرر سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطى واقـراض شركات التعاون تشجيعا للحركة التعاونية وأن تفضيل الحكومة فى مشترياتها المنتجات الوطنية ، وفى جلسة ١٤ يونية وافق على فتح اعتماد من الاحتياطى لميزانية وزارة المعارف لانشاء ١١٠ مدرسة أولية ودعم مدارس المعلمـين والمعلمات الأولية ، وتأليف لجنة لوضـع مشروع قانون التعليم الالزامى للبنين والبنات • كما قرر فى جلسات أخرى انشاء هيئة لمراقبة مصروفات الحكومة وايراداتها ، وحذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال مـن الميزانية العامة ، وكان محملا على الميزانية العامة منذ بدء الاحتلال ويبـلغ (١٤٦٢٥٠ ج) فى السنة ، وحذف مبلغ ١٤٠٠٠ ج كان يدفـع لحساب جمرك السودان عن مهمات وذخيرة القوات المصرية بالسودان •

ومن أبرز ما قام به البرلمان فى دورته هذه تعديل قانون الانتخاب ، فأصدر قانون الانتخاب المباشر (رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر فى ٢٩ يونية) فأصبح على درجة واحدة بدلا من درجتـين لمجلس النـواب وثلاث لمجلس الشيوخ •

ويرى الرافعى أن هـذا « البرلمان الأول قد اضـطلع بمهمته قـدر ما استطاع ••• وأدى واجبه فى الأزمات الخطيرة ، وان الحملات التى شنت عليه كان أغلبها صادرا عن تحامل واعتساف » وان حله قبل « أن يمضى عام على اجتمـاعه ••• كان بداية التصرفات التى أفسدت على البلاد حيـاتها الدستورية »[1] •

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٥٧ •

صراع الأضـــداد :

لم يسكت الملك على وزارة الشعب ، وأخذ يتربص بهـا الدوائر ، ويعمل على بث العقبات فى طريقها ، ويسعى الى التقرب من الانجليز ليكونوا عونا له على الاطاحة بها · وبقى ينتظر الفرصة السانحة ، وجاءته هذه الفرصة حين اتسعت هوة الخلاف بين سعد والمندوب السامى ، أو بين وجهتى النظر بين حكومة مصر والحكومة البريطانية حول علاقة مصر ببريطانيا وبالذات حول وضع السودان ، حينذاك رأى الملك أن الفرصة قد واتته للاطاحة بوزارة سعد بعد فشل مفاوضات « سعد ـ مكدونالد » ، وقبل ذلك كان سعد قد صرح فى جلسة ١٤ مايو للنواب بأنه « لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ، ولكن هـذا كان من قبل ويجب علينا أن نمحوه ، كما أن اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل وهذا واقع من قبل ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك»·

وفى جلسة أخرى بتاريخ ٢٤ مايو ، يقول : « اننا نريد السودان ، ومحال أن نتركه غنيمة باردة للانجليز ، وصاحب ذلك أحداث وقف منهـا سعد موقفا صلبا من الانجليز ، فقد علم أن الحكومة البريطانية قد أشركت السودان فى معرض عام لمستعمرات الامبراطورية البريطانية فى ويمبــل بلندن ، فما لبث أن أبرق الى حاكم السودان العام « السير لى ستاك باشا » فى أخريات ابريل يسأله فى ذلك ، يقول فيها : « وصــل الى علمى أن السودان سيمثل رسميا فى معرض الامبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبا فى ويمبلى ، أرجو افادتى على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غــير اذن الحكومة المصرية » ·

ولم يكن فى برقية سعد ما يناقض ما جاء فى اتفاقية ١٨٩٩ عن الحكم الثنائى للسودان ، واختلط الأمر على سير لى ستاك باشا ، فهذا أمر جديد لم يتعوده من قبل ، ورجع فيه الى المندوب السامى بالقاهرة ، فأرسل بدوره خطابا الى سعد ، أخبره فيه أنه أبرق الى حكومته بطلب المعلومات ومتى وصلته ، أفاده بها ، ولم يرض سعد بهذا الرد ، واغفال الحاكم العام الرد ، فأبرق اليه مرة أخرى ، يقول : « بعثت اليكم بتاريخ ٣٠ ابريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ، ولقد أخبرنى اللورد اللنبى أنكم خاطبتموه بخصوصها ، وحيث أن المسائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم فانى ما زلت فى انتظار الرد منكم وأرجو ألا يتأخر الرد زيادة عما مضى » وبعث باحتجاج الى الحكومة البريطانية عن طريق وزير مصر المفوض فى لندن على هذا المسلك ، ووصفه بأنه « اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية » .

وسويت المسألة بشىء من الاعتذار من جانب لورد اللنبى ونوع من التبرير ، ولم يقبل سعد ما ساقه المندوب السامى « فان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، الا أنه من الواضح أنها تتعارض فى معناها وفى مبناها مع النظرية المذكورة فى خطاب فخامتكم ، وفى الحقيقة أنه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه فان الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكوم المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر ، وهذا ما قصده واضعوا اتفاقية سنة ١٨٩٩ » ...

وبما أنه لم يحدث اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام ، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت ، وليس هذا حال معرض ويمبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية ، ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العدم والولايات المتحدة وتبت فى المعرض المذكور ، ولست فى حاجة الى أن أزيد على ما تقدم ، انى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات . نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل أعتبره ماسا بحقوق مصر »(١) .

وفى نفس الوقت الذى شغل فيه مجلس النواب المصرى بمسألة السودان ، أثار مجلس اللوردات البريطاني الموضوع ، ورد مندوب حكومة العمال « لورد بارمور » لدى المجلس فى ٢٥ يونية ، ببيان جاء فيه : « أن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى حال وهى على يقين بأنها لا تتخلى عن التعهدات التى قطعتها على نفسها ، والتى لا تستطيع تركها دون أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى ، وأقول دون تردد انه لن يسمح باجراء أى تغيير فى نظام السودان دون موافقة البرلمان » .

وأثار تصريح لورد بارمور ثائرة المصريين ، ولعله قد أثار شماتة الملك ،

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٦٣ ، والعجم هى بلاد فارس أو ايران ، والتبت هى التبت مقر اللاما .

ومع ما عرف عن الانجليز من بطء الاستيعاب ، والعجز عن الاستبطان السريع للأمور لم يدركوا فى البداية المناورة البارعة التى لجأ اليها سعد بتقديم استقالته الى الملك فى ٢٩ يونيه وبعد تصريح بارمور بأربعة أيام ، فقد ظن المندوب السامى فى البداية أن سعدا ينشد التنصل من مفاوضة الحكومة البريطانية على الأسس التى يرضاها ولا ترضى عنها الحكومة البريطانية ولم يدرك حقيقتها الا بعد أن تبين غايتها ـ كما كتب بذلك الى حكومته بتاريخ ٢٩ يونيه فى أول مرة ، ثم عاد فى المرة الثانية بتاريخ ٢ يوليه يدلى اليها بما تبينه من مناورة سعد بعد أن حققت غايتها « وأن الأمة كلها وراء سعد » بعد مظاهرة على حد تعبير المندوب السامى ، اشترك فيها الشعب والبرلمان والملك .

وقبل أن يتقدم سعد باستقالته الى الملك ، كانت المظاهرات تملأ البلاد اثر تصريح بارمور « وقد ازدحمت شوارع القاهرة فى يوم الجمعة ٢٧ يونية بمظاهرات الطلبة من جميع المدارس والطوائف ، يخطبون ويحتجون ويهتفون لمصر والسودان ، حتى انتهى بهم الطواف الى بيت الأمة ، فألقى الرئيس الجليل على جموعهم الحاشدة هذه الكلمة القصيرة :

« أحيى فيكم الشعور الجميل ، وتلك العواطف الكريمة ، وانى بهذا المظهر الاتحادى أسعى جهدى فى تحرير مصر والسودان (تصفيق) وما دام هذا الاتحاد قائما بيننا فلابد أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولابد من أن نصل الى تحقيق استقلالنا فى مصر والسودان ، ان لم يكن اليوم فغدا . (تصفيق)(١) .

وفى اليوم التالى كانت جلسة مجلس النواب ، فعرض سعد لتصريح بارمور وفنده ، وأعلن أن مصر « لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت

---

(١) الجزيرى : المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(استحسان وتصفيق طويل) فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة ، وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا تصل الى أن نتمتع بحقنا ، فاننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ، ولابد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا (تصفيق) .... كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ... وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلابد أن نتمتع به نحن أو هم ان اشاء الله تعالى (تصفيق) .... نعم اننا ضعاف ، ولا تجريدة عندنا ، ولا أسطول لنا ! أقول هذا لانه حق ولانه غير خاف ! نعم اننا ضعاف ولكننا أقوياء بضعفنا ، أقوياء بحقنا ! ان الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق ، فنحن وان كنا ضعافا فان معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة (تصفيق) .

ويعلن سعد انه استنكر تصريح ٢٨ فبراير وما زال يستنكره « استنكرته خارج الحكومة ، واستنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ولا أزال أستنكره الى الآن » وانه لا يتفاوض على أساس هذا التصريح ، ويعنى ذلك أن مبدأ المفاوضة لديه يقوم على الحق الكامل لمصر ، وهو ما أعلنه من قبل وما زال متمسكا به ، فهو لا ينكر مبدأ المفاوضة ، ولكنه ينكره مشروطا من قبل الطرف الآخر .

ويعلن المجلس ثقته التامة بدولته ، ولا يقبل أن يتخلى عن الحكم (أصوات - أبدا - حاشا) ويقدم شكره للمجلس « على هذه الثقة الغالية ، واننى مع احترامى كل الاحترام لقراركم أرى أن أعرض الأمر على حضرة صاحب الجلالة مليك البلاد ، لأن ذلك من واجبى .

صوت : مع عرض قرارنا .

الرئيس الجليل : وساعرض قراركم أيضا (تصفيق حاد) ٠

وقدم سعد استقالته ، ولم يكن قد مضى على وزارته فى الحكم غير خمسة شهور ، ولم يقبل الملك الاستقالة ، وفى جلسة ٣٠ يونيه لمجلس النواب ، يعلن سعد « قضى على واجبى أن أرفع استقالة الوزارة لحضرة صاحب الجلالة مليك البلاد ٠ ووفاء بالوعد الذى قطعته لحضراتكم ، تلوت على مسامعه الشريفة قراركم الاجماعى بالثقة بالوزارة وطلبكم بقاءها ، فما كدت أتمم تلاوتى لذلك القرار ، حتى صدر نطقه الكريم بالتصديق عليه قائلا : انى موافق لحضراتهم ومصدق على قرارهم « ٠٠٠٠ فقدمت الوزارة استعفاءها من الاستعفاء مراعاة للقواعد الدستورية ، عدلنا حينئذ عن الاستعفاء ، وعولنا أن نسير كما كنا فى الطريق ٠٠٠٠ » ٠

سعد أو الثورة :

كان الملك يترقب الفرصة السانحة للتخلص من سعد والقضاء على الحكم الدستورى ، ولم يجد من الانجليز عونا على ذلك فى البداية فقد كانوا يرجون أن يقر سعد سياستهم فى مصر ويسلم بما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير من تحفظات ، الا أن سعدا لم يعترف بهذا التصريح ، ولم يقبل ما جاء به من قيود على استقلال مصر ، وقد تلقى يوم افتتاح البرلمان برقية من رمزى مكدونالد زعيم حزب العمال ورئيس الوزارة البريطانية حينذاك يزف اليه فيها التهنئة ويبدى استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية. وكان سعد يأمل أن يجد من حكومة العمال ما لا يجده من حكومة المحافظين وأعرب عن أمله هذا فى خطابه للنواب فى حفل تكريمهم له يوم ٢٥ يناير ١٩٢٤ ، فقال : « من علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » ٠

ويبدو أن سعدا بعد ما كان من أحداث السودان ، وتأييد السودانيين لموقف مصر من السودان ، وموقف السلطات البريطانية في السودان من مظاهرات التقاييد لمصر، وما كان من قسوتها في قمعها ، وما بدا من تصريحات الوزارة البريطانية من انكار لحق مصر في السودان ، لم يعد لديه أمل في الوصول الى اتفاق مع الحكومة البريطانية ، فلم يصحب معه الى لندن غير مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض في باريس ، ولم تجر مفاوضات بالمعنى الصحيح للمفاوضات ، وانما كانت مباحثات ، لم تطل أكثر من ثلاث جلسات الأولى في ٢٥ سبتمبر والثانية في ٢٩ والثالثة في ٣ أكتوبر ، قدم سعد خلالها المطالب التى يراها كفيلة باستقلال مصر ، وهي :

- سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ٠

- سحب المستشار المالى والمستشار القضائى ٠

- زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية ، فلا تتقيد بالاعلان البريطاني للدول الأجنبية في ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وأن يكون ممثل بريطانيا في مصر كغيره من الدبلوماسيين ٠

- أن تتنازل بريطانيا عن دعواها في حماية الاجانب والأقليات في مصر ، والاشتراك بأى طريقة كانت في حماية قناة السويس ٠

- التمسك بالتصريحات التى أدلى بها في البرلمان المصرى عن السودان ، وقد عدها الجانب البريطاني مطالبة بملكية مصر العامة للسودان٠

وما كان لسعد أن يرفض هذه المفاوضات أو المباحثات رغم ما يبدو من يقينه بفشلها ، ويكفيه منها أن يضع الحكومة البريطانية أمام مطالب محددة ، وأن تصريح ٢٨ فبراير باطل لا تقره حكومته ، حكومة الشعب ، وأن لا جدوى من تصريح يصدر من جانب واحد لا يرضى به الجانب الآخر ، صاحب الرأى الأول في قبوله أو رفضه ٠

وكانت عبارة سعد عن هذه المحادثات خير وصف لها ، اذ قال : « لقد دعونا الى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » .

ورأى الملك فى فشل المحادثات فرصته السانحة للاطـــاحة بسعد ، وبالحكم الدستورى ، وبدأ يدس للحكومة عند الأزهريين ، وينشد الاستعانة با لانجليز ، ففى تقرير لممثل المندوب السامى فى القاهرة الى حكومته بتاريخ ٢٤ اكتوبر ، يقول : أن الملك قد وصف محادثات زغلول ــ ماكدونالد ، بالفشل الذريع ، ويبدى رغبته فى التعاون مع الحكومة البريطانية ، وانه على استعداد لحل البرلمان « اذا ما تطلب الموقف ذلك » وفى ختام التقرير يقول ممثل المندوب السامى أن الملك قد عاد الى محاولاته للسيطرة على الشئون العامة .

وبدت البوادر بتنكر رجال الملك فى الوزارة لسعد وللوفد ، فقـــدم توفيق نسيم استقالته من الوزارة ، وأخذ يحرض طلبة الأزهر عليها ، وبدا محمد سعيد راغبا فى تقديم استقالته هو الآخر ، وسار طلاب الأزهـــر فى تظاهرهم بهتاف جديد « لا رئيس الا الملك » وأخذ الملك يسفر عن نشاطه ، فأخذ يتصل برجال السلك السياسى المصرى فى الخارج ، دون علم الوزارة للدعاية له ، مما بدا فى خطب عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندن ، وأوعز الى حسن نشأت باشا باثارة المحافل الماسونية ضد الوزارة ، وأهمل موافقة الوزارة على تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى ، ومنح أوسمة لبعض الشخصيات ومنهم بعض الانجليز العاملين فى حكومة السودان ، فى وقت كانت العلاقات المصرية ــ البريطانية فى غاية التوتر ، كما منح حسن نشأت وسام النيل ، وما كان ليقبل ذلك أو يتهـــاون فى مسلك من الملك يمس الدستور ، فقدم استقالة وزارته يوم ١٥ نوفمبر بعد افتتاح الدور الثانى للبرلمان بثلاثة أيام (١٢ نوفمبر ١٩٢٤) « وقد جرى على مبدئه فى

الصراحة فأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعـل ، فاظهر جـلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل أنه يثق به ، وأعرب عن رغبته فى أن يعدل عن عزمه ، فقال الرئيس الجليل :

ـ أن عزمه هذا نهائى ـ فقال جلالة الملك : فلتبق المسألة على الأقل الى غد ، فوافق الرئيس على ذلك »(١) .

ويول الرافعى(٢) ، أن سعدا « قابل هذه المؤامرة ـ مؤامرة الملك ـ بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس، فطلب الا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيـين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، واستند فى ذلك الى نص المادة (٤٨) من الدستور ، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيـين موظفى السراى ، وطلب أيضا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطـلاع الوزارة وموافقتهـا ، وأن تكون تبعيـة الوزراء المفوضين والقنـاصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلتهم بالسراى رأسا » .

« وعلق سعد استرداد استقالته على قبول هذه المطالب فقبلها الملك ، وانفرجت الأزمة على هذا الأساس ، واسترد سعد استقالته ، وتوكيدا لهـذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت باشا وكيلا للديوان الملكى ، فوقع عليه سعد لكى يكون متفقا مع ما تقضى به المادة (٤٨) سالفة الذكر » .

واعلن سعد سحب استقالته الى مجلس النواب فى ١٧ نوفمبر ، وفى ١٩ نوفمبر عين على الشمسى باشا وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم .

واذعن الملك لمطالب سعد وقد رأى المظاهرات تجوب أنحاء القـاهرة وتهتف أمام سراى عابدين « سعد أو الثورة » وخرج سعد الى المتظاهرين فى

---

(١) الجزيرى : المصدر السابق ، ص ٣٨٤ .

(٢) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٨١ .

ميدان عابدين ليقول « المسألة انتهت » وفى بيت الأمة حيث احتشد الناس فى نداء واحد « نريد الرئيس » فخرج وأطل عليهم ، وقال لهم باسما اشكركم جدا على غيرتكم وحماستكم ومظاهراتكم ، أشكر لكم كل شيء ما عدا التعديات طبعا ، واجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلسى الشيوخ والنواب ، ونزولا على ارادة جلالة الملك قد عدلت عن الاستعفاء ، وكونوا متأكدين أن جلالة الملك حامى الدستور ، وأننى أنا خادمه الأمين »(١) .

ولم يمض يومان على « استعفاء سعد من الاستعفاء » كما كان يحب أن يقول ، حتى وقعت الكارثة ــ كارثة اغتيال سيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وأصدر الرئيس البيان التالى :

« حصل مع الأسف الشديد اليوم ، حوالى الساعة الثانية بعد الظهر الاعتداء على حضرة صاحب المعالى سردار الجيش المصرى ، باطلاق النيران عليه وعلى من كان معه ، وحصلت اصابات خطرة ، فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن يقدمها لادارة الامن العام على الفور » .

---

(١) يقصد سعد خادم الدستور وليس خادم الملك .

فى مواجهة الأحداث

الحادث الجلل - العاقبة المؤسية - مأساة الحكم - فى سبيل الدستور



الحادث الجلل

من الأحداث التى تقتحم محراب التاريخ ، ما يقع على غير انتظار ودون توقع ، وغالبا ما تتوه فيه الرؤى والمعالم ، يلهث المؤرخ وراء معالمهـا فتتوه منه الرؤيا وتضل المعالم ، وان تبين نتائجها وما سفرت عنه من عواقب ، فاذا ربطنا الأسباب بالعواقب بدت الحقيقة عارية وأن أعوزتها الواقعة التى تقف وراءها وتفصح عنها ، فالحقيقة هى الأثر البين الذى تفصح عنه الواقعة ، فاذا غامت الواقعة واختلت فيها التفاصيل التى تحكم مجراها وتفصح عنها ، فان الأثر الناجم عنها قد يحدد مرماها وأسبابها ودوافعها ، ولكـن التفاصيل التى تحكمها وتدفع اليها تبقى خفية ، ولا يملك المؤرخ الا أن يربط الأسباب بالنتائج ليفصح عن المرمى الكبير من ورائها ٠

وقد وقع فى مصر حادثان ، كان لهما أبعد الأثر فى كفاحها الوطنى والدستورى بل وفى مسارها التاريخى : أولهمـا : اغتيـال سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام « سيرلى ستناك باشا » فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ، بعد افتتاح الدورة الثانية للبرلمان فى ١٢ نوفمبر بأسبوع واحد ، وبعـد قطع المحادثات بين سعد ومكدونالد فى ٣ أكتوبر بشهر ونصف الشهر ، وبعد نزول الملك على مطالب سعد اثر استقالته فى ١٧ نوفمبر « واستعفائه من الاستعفاء » بيومين اثنين ، وكان المستفيد الأكبر الاحتلال البريطانى حين حقق مآربه فى الاستئثار بالسودان ، وابعاد المصريين عنه ، وكان المستفيد الأصغر الملك ، حين أطاح بالحكم الدستورى وغدت له السلطة العليا فيمـا

يريد ، بعيدا عن سياسة قصر الدوبارة أو دار المندوب السامى بتعبير آخر ، وعلى العكس أصابت سعد زغلول بما لم يصب به من قبل ، فقال فيها : « ان جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر ، وأصابتنى شخصيا » وقال عنها بعد عام من وقوعها ، فى خطبته يوم ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ :

« حدثت من تاريخ هذا الاحتفال الأخير فى بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة ، وأكبر هذه الحوادث أثرا وأسوأها شؤما هى حادثة قتل المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ، هجمت هذه النازلة على البلاد ، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزا عنيفا ، وكنت أول المهزوزين بهجومها ، وأول المتطيرين من شرها ، وأشد الناس اعتقادا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفا برئاستها ، وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدساسين معقودة على اسقاطها ، ولو أدى الأمر الى تخريب البلاد وتدميرها ، ولقد استنكرها الناس عموما ، واظهروا بكل الوسائل استنكارها ، واشتد سخطهم على من دبروها ، وكنا أشدهم سخطا عليها ، وأسفا منها لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها ، ولأنها ألمت بنا ، والأمن سائد ، والراحة شاملة ، والهم منصرف الى تحسين العلاقات الخارجية واصلاح الأحوال الداخلية، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال ، وخطبة العرش التى لم يكن جف مدادها تفيض فخرا بذلك الأمل الشامل وهذا الاتحاد الكامل » .

ومع ما فى قول الرئيس من اتهام سافر « للدساسين الذين دبروا الأمر لاسقاط وزارته « ولو أدى الأمر الى تخريب البلاد وتدميرها » فان المؤرخ يقع فى حيرة حين يعسر عليه الوصول الى الطريقة التى دير بها هذا الحادث ،

ولا يملك الا أن يحكم على الوقائع بنتائجها ، ومع ذلك تظل الوقائع غائمة وان بدت الحقيقة جلية واضحة ، واما الحادث الثانى فكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وليس هنا مجال تناوله(١) .

وكان مقتل السردار ضربة عنيفة أصابت الحركة الوطنية بجرح لم يندمل وظل ينزف على الدوام ، وان بقى سعد على مستوى المواجهة يقود الأمة كما قادها من قبل ، وكل همه أن يجتاز المحنة ، وقد فجأته وهو فى قمة انتصاره حين راحت الجماهير تهتف ويقرع هتافها آذان الملك — سعد أو الثورة — وخيم ذهول عميق لفح الناس بالصمت، وناشدهم سعد الهدوء والسكينة ، فقد كان اللنبى يقف متربصا ، ولم يغب عن سعد ، بعد تشبثه بحق مصر فى السودان، هذا التربص من ناحية اللنبى، وكان من الشفافية التى تعلو به الى درجة الالهام ما تجعله قادرا على تبين ما وراء النفوس وما يكمن فى الجوانح ، فتجنب الاثارة، وبدا أنه يريد أن يتلافى الأزمة ، حتى لا يدع للمندوب السامى فرصة للتحدى، وكان قد أبرق الى حكومته بتاريخ ١٤ نوفمبر ، ينوه بذلك ، ويتوقع آن تواتيه الفرصة فى مناقشات قادمة مع سعد أن « يصرح بما يحملنا على اتخاذ اجراء يسفر عما نبتغيه فيما يتصل بالسردار والوضع فى السودان «وقد واتته الفرصة باغتيال السردار فى ١٩ نوفمبر للتخلص من الوزارة الزغلولية ومن موقف يثيره سعد زغلول فى تمسكه بحق مصر فى السودان ، وهو ما نوه به ويفل فى كتابه « اللنبى فى مصر » بقوله : « دفعت الينا الأقدار بجثة السردار للتخلص من موقف غدا عسيرا »(١) .

(١) يرجع اليه فى كتابنا عن محمد نجيب : الرئيس الأول ، تحت الطبع .

(١) Wavell, Viscount : Allenby in Egypt : p. 116.

وتوقع سعد ما يمكن أن يحدث بعد مقتل السردار ، ولم يغب عنه أن الحكومة البريطانية — كما يقول العقاد — « كانت حقا فى انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهد ما استطاعت من ازعاج »(٢) ولكنه لم يتوقع أبدا أن تتردى الأمور الى هذا الحد الذى يحمل المندوب السامى على اتخاذ مثل هذا الاجراء العنيف ، الذى اتخذه مطمئنا الى موقفه من الجريمة ، فيصم الحكومة المصرية فى تبليغه لها بأن « حكومة جلالة ملك بريطانيا ترى أن هذا الاغتيال يعرض مصر بالطريقة التى تحكم بها الى ازدراء الشعوب المتمدينة » .

وصح ما توقعه ، فما لبث المندوب السامى أن توجه مساء يوم تشييع جنازة السردار فى مظاهرة عسكرية ومن ورائه وأمامه حملة الرماح من الجنود الانجليز الى رئاسة مجلس الوزراء ، والأبواق العسكرية تجلجل وتعلن عن قدومه ، وهو يقتحم طريقه الى مكتب سعد زغلول فى صورة أشبه بمسرحية سافرة لا تليق بشرف دولة ، ولا بشرف قائد يرى أنه أحرز نصرا عسيرا لبريطانيا فى الميدان الشرقى فلا يملك سعد زغلول الا أن يقول ساخرا ، والقائد الباسل يدخل عليه : « ماذا ، هل أعلنت الحرب ؟ » ويسلمه اللنبى انذارين صيغا بلهجة عنيفة ، ان لم تخل من واجبات البروتوكول ، فقد خلت من الكياسة بقدر ما خلت من تقاليد العسكرية وشهامة الفرسان ، حتى أن الحكومة البريطانية نفسها قد فزعت من سلوك قائدها الكبير وان لم تشأ أن تخذله فى موقفه ذاك . فقد استنكفت الغرامة المالية ولم توافق على ديباجة الانذار ولا على التهديد بزيادة رى أرض الجزيرة بالسودان ، ولكنها أصرتها له حتى واتتها الفرصة لعزله .

---

(٢) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٥٧ .

والواقع ان ما حواه الانذار من صغار كان مشينا بشرف الامبراطورية بقدر ما كان مشينا بشرف رجل عسكرى كبير قيل انه أحرز نصرا لبريطانيا، وما كان له أن يحرزه لولا ثورة العرب على الترك ، ولم يخض معركة عسكرية يمكن أن تكون مجدا لقائد مرموق نال فوق ما يستحق .

وقد جاء اللنبى الى مصر وهو يظن أنه قادر على اخضاع مصر للسياسة البريطانية فعمل على استقطاب بعض الزعماء الى جانبه وأخلى لهم الميدان بنفى سعد وأقطاب الوفد الى سيشل وكان يود لو تركت له حكومته الرأى باعدامهم ، وكان له دوره البارز فى اصدار تصريـــح ٢٨ فبراير ، وأخلف الشعب المصرى ظنه ، كما أخلفه موقف الوفد المصرى ، فكلما خلا الميدان من قادته بالاعتقال قام على الفور من يحل محلهم ، وعاد سعد ورفاقه مـــن المنفى ليشهد اللبنى خيبة ظنونه ، فزاد حقده على سعد حقدا على حقد ، وكان موقفه من سعد بعد مقتل السردار موقف المنتقم الحاقد أكثر منـــه موقف السياسى الحكيم مما أخذته حكومته عليه .

وبدت حكمة سعد فى مواجهة العاصفة ، فلم يغب عنـــه ما وراء تلك المظاهرة العسكرية التى قادها اللنبى فى انذاره ، ولم تعد له ثقـــة بالضمير الدولى ولا بعصبة الأمم بعدما رأى من خذلانهما لقضية مصر وقضايا العرب ، فآثر الهدوء وناشد المصريين فى ندائه اليهم يوم ٢٢ نوفمبر ، بعد مظاهرات جرت يومها بمدينة الاسكندرية « شوشت بعض الأفكار ، فأرجوكم أن تلزموا السكون ، وأن تتواصوا بالهدوء والسكينة ولا تتظاهروا لأى أمر كان ، فان الساعة رهيبة ، ونحن فى هذه الساعة أحوج ما تكون الى الهدوء ، وليس من سبيل للوصول الى غايتنا ، الا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال »[١] .

ولم يكن الخلاف بين الحكـــومة البريطانية ومندوبها السامى فى مصر

---

(١) الجزيرى : المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

حول الانذار خلافا على الجوهر بقدر ما كان خلافا على الشكل ، فما أن سمعت بوقوع الاعتداء على السردار ، ووفاته حتى أرسلت بوارجها الى الاسكندرية وهو ما كانت تلجأ اليه من بعد فى كل أزمة لها مع مصر ٠

ويبدو أن سعدا قد أراد أن يفوت على الحكومة البريطانية والمندوب السامى معركة المواجهة وليتركها لحكومة أخرى يساندها ويؤيدها فيما يتفق ومصلحة مصر ، فعرض استقالته شفاها على الملك يوم ٢٢ نوفمبر قبل أن يصله الانذار ، ودعا البرلمان الى الاجتماع فى الساعة الخامسة من نفس اليوم ، مما دعا اللبنى الى التعجيل بالانذار قبل أن يعرف رد حكومته ، حتى يفوت على سعد غايته وليكون الانذار له لا لحكومة أخرى ، وواجه سعد الواقع ، وأخبر مجلس النواب فى اجتماعه المقرر بما كان فى جلسة سرية ، فأعلن المجلس ثقته بالوزارة ، وقرر « بعد سماع ايضاحات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء يرى المجلس أن يترك الأمر للوزارة ترد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها » ٠

وفى اليوم التالى عقد مجلس النواب جلسته ، وقرأ فيها الرئيس رده على المندوب السامى ، ورجاهم « كما أرجو الأمة جميعا أن تدقق فى الحالة الحاضرة تدقيقا عميقا ، وأن تتأملها من كل وجوهها ومن كل جوانبها ، وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والانفعالات التى لم تكن نتيجة تدبر فى الحال وتأمل فيها ، لأن الموقف دقيق جدا وأقل حركة طائشة تكلفنا أكلافا باهظة ، فعلينا أن نتذرع بالصبر ، وأن نلزم جانب السكينة ، وأن نثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة وكيف تلين لظروف وتشد لظروف أخرى ، فنعرف العالم أجمع أننا عالمون بحقيقة موقفنا ، وأننا نحاول أن نصل الى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة ٠٠٠٠ وبعد هذا أرجو أن تصغوا الى هذه المذكرة » ٠

وقرأ عليهم الرئيس رد مجلس الوزراء على المندوب السامى ، فأنكر « اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة ... وأن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها ! .... وارضاء الحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه ... » وأنكر أن يكون للحكومة الانجليزية الحق فى « ترتيب جديد للجيش المصرى فى السودان » . بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط » ... أما مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الاراضى التى تروى بالجزيرة .... هى على الأقل سابقة لاوانها ، ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية » كما أنكر أن تكون الحكومة المصرية قد قصرت فى حماية الأجانب » ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن أما فى حالة الموظفين الاجانب فى مصر فانها « خاضعة الآن لاحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أى حال فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة » .

وأبى سعد زغلول أن يسمى التبليغ البريطانى انذارا ودعاه (مذكرة) ودعا رده عليه (مذكرة) انكارا منه — كما يبدو — لمنطق القوة والقهر ، وأبى أن يسلم بغير ما سلم به من الاعتذار ، شأن الحكومات المتمدينة ، ووعد بما يجب أن يكون من متابعة الجناة والكشف عنهم وأن « تمنع بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال

بالنظام العام ، وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن » •

وقد سبق سعد الى مناشدة الشعب الهدوء واستجاب له الشعب تماما ، ولم يكن سكوت الشعب على الانذار البريطانى من قبيل ما عراه من ذهول — كما قيل — ولكنه كان نزولا على رأى الزعيم فيما أراد حتى تمر العاصفة ، ويفوت على المندوب السامى نزعته الى استخدام العنف •

وينوه الرافعى بحكمة الرئيس فى رده على المندوب السامى وقد حمله اليه واصف باشا غالى وزير الخارجية يوم ٢٣ نوفمبر ، فيقول : « وقد صيغ الرد فى قالب حكيم ، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى لأن الموقف كان يقتضى قبولها ، درءا لما هو أشد منها ، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها »(١) •

ورد المندوب السامى بما يفيد استلامه الغرامة ، وانه كبادرة لما ينتويه قد أصدر « التعليمات الى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمرك الاسكندرية » •

وكان سعد قد رفع كتاب استقالته الى الملك يوم ٢٣ نوفمبر ، وتعجل قبولها فى اليوم التالى « ازاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها » فقبلت وأعلن سعد استقالته الى مجلسى البرلمان فى نفس اليوم ، وتأييده « كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها » واحتج المجلسان على « الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ١٨٧ • والمطالب التى قبلها سعد هى : الاعتذار والبحث عن الجناة • ومنع المظاهرات ، ودفع الغرامة ، ولم يقبل سحب الجيش المصرى من السودان وزيادة مساحة أراضى الجزيرة للزراعة ، وحماية الاجانب ، وقواعد خدمة الأجانب والابقاء على منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى •

ودستورها ... » واحتج الوفد المصرى ، وأبلغ احتجاجه برقيا الى حكومات الدول الكبرى والصحف الأوربية ومجلس عصبة الأمم ، وأفل عهد من أمجد عهود التاريخ المصرى ، الا أن الرواية لم تتم فصولا .

العاقبة المؤسية :

ومهما غامت الوقائع فى مثل هذه الأحداث الدرامية كمقتل العسردار فان عواقبها تسفر عن نفسها فى وقائع ظاهرة معروفة . وقد أتاح مقتل السردار للحكومة البريطانية ما تنشده من مآرب فى السودان ، وهى مآرب قد توختها منذ زمن بعيد ، كما أتاح للملك أن يفرض طغيانه بعد أن أمن معارضة الانجليز ، فما أن قبل استقالة سعد حتى كلف أحمد زيور بتأليف الوزارة الجديدة ، وكان اختيارا عن معرفة بينة بشخصية الرجل الطيعة وقد عين بموافقة سعد رئيسا للشيوخ وان كان أقرب الى الملك شأنه شأن نسيم ومظلوم منه الى الوفد وان بدا فى نظر الناس وفديا ، وكان من بعض ما يراه سعد فى اختيارهم أن يكون على وفاق مع الملك فلا يحارب فى جبهتين ، وهو يعلم أنه ملاق الانجليز عن قريب لتسوية المسألة المصرية تسوية نهائية ، وقد رأى تشبث الملك بلقب « ملك مصر والسودان » فى الدستور على غير ما تريد الحكومة البريطانية ، الا أن الملك وقد فاته اللقب لم يعد أمامه غير الاستئثار بالحكم وأن تعلو ارادته ارادة الشعب ، مما كان سببا فى الخلاف بينه وبين لجنة الدستور ، فان رأى سد ملاينته فمن أجل أن يطمئن الملك الى ولاء النظام الدستورى للعرش ، وأن الملك يملك ولا يحكم ، ولكن الملك يريد أن يملك ويحكم ، فان كان قد نزل على ارادة سعد فى حفاظه على حقوق الأمة ودعم الحكم الدستورى ، فعن تسليم ينقصه الرضا وينطوى على الضغن ، كما يصفه لورد اللبنى فى رسالة الى حكومته عن لقاء سعد بالملك فى استقالته الثانية ، بقوله : « وانى أعلم أن هذا اللقاء قد ضايق الملك

كثيرا ، فقد كانت عيناه تدمعان وهو يروى تلك القصة لمن أبلغنى اياها »(١) وان كنا لا نميل الى تصديق تلك الرواية على الأقل من جانب من رواها للمندوب السامى ، وان كنا لا ننفى ما كان من ضيق الملك على الأقل وهو يستمع الى الجماهير فى ساحة عابدين ، هاتفة « سعد أو الثورة » وان العلاقة بين الملك وسعد كان ظاهرها غير باطنها ، فالمسافة بين الرجلين كانت واسعة والهوة عميقة وبقى ظاهر المجاملة بينهما فى الاستقالة الأخيرة ، والمرارة تجتاح سعد مما حدث بعد اغتيال السردار ، وان سلم وأعلامه مرفوعة لم تسقط .

وكان زيور شخصية فريدة فى نوعها ، يصفه الدكتور هيكل بأنه : « كان يؤمن بسياسة القوة ، ويرى أن حق الضعيف رهن بارادة القوى ، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقوة مقضى عليها بالفشل لا محالة ... كما كان فى طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف ، مع علمه بهذه الهوادة وبنقد الناس لها لهذا كله لخص سياسته حين سئل عن موقفه من الانذار البريطانى ، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وانجلترا ، فى كلمات ثلاث : انقاذ ما يمكن انقاذه »(٢) .

ويصوره البشرى : « عند الناس مجموعة متباينة متناقضة متشاكسة: فهو عندهم كريم وبخيل ، وهو شجاع ورعديد ، وهو ذكى وغبى ، وهو طيب وخبيث ، وهو داهية وغر ، وهو عالم وجاهل ، وهو عف وشهوان ، وهو وطنى حريص على مصالح البلاد ، وهو مستهتر بحقوق وطنه يجود منها بالطارف والتلاد .... وفيه صفة أخرى جامعة هى شدة احترامه

---

(١) حسن يوسف : مذكرات ، ص ٧٩ .

(٢) د. هيكل : المصدر السابق ، جـ ١ ص ١٧٧ .

- للبرنيطة - وعمله على ارضائها بكل الوسائل ... »(١) .

ولقيت وزارة زيور تأييد سعد يوم تأليفها ، ولكن زيور أغضى عن الشرعية ، وأصدر فى نفس اليوم مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، وما أن انقضى الشهر حتى خرج بمرسوم آخر بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة بعد ذلك بشهرين ، ولم تمض أيام حتى سلم للحكومة البريطانية بكل مطالبها ، وما لبث أن رجع الى أحكام قانون الانتخاب القديم، ملقيا وراء ظهره بقانون الانتخاب المباشر الذى أصدرته حكومة الوفد .

ولم تمض خمسة أيام على تأليف وزارة زيور حتى استقال منها « أحمد محمد خشبة بك ، وعثمان محرم بك لأنهما رأيا فى سياسة زيور باشا تسليما بما لم يقبل سعد باشا أن يسلم به ، وأيقن الناس أنهما لم يستقيلا بغير مشورة من سعد باشا .... وعلم الناس بذلك أنها فقدت تأييد الوفد وتأييد سعد باشا »(٢) .

ورأى سعد أن يخلو كعادته ، حين تعجم الأمور ، الى نفسه ، فترك داره وذهب الى فندق مينا هاوس بجوار الأهرام ، وما لبث أن تبين مجرى الأحداث ، وأن الحكومة بصدد اجراء انتخابات جديدة ، كما لمس اتجاه الرأى العام نحو الوفد ، وان حادث السردار قد ارتكب للنكاية بسعد ، حتى نفض عنه ثوب العزلة وخرج ليقود معركة الأمة ضد الطغيان ، وكانت المعركة قد بدت سافرة بين القصر والوفد بعد استقالة الوزيرين الوفديين ، وهو ما صرح به زيور للمندوب السامى من « ضرورة العمل على توجيه ضربة ساحقة الى الزغلولية اذا ما أريد للبلاد ادارة كريمة ونظام مستتب وعلاقات ودية مع بريطانيا » .

---

(١) عبد العزيز البشرى : فى المرآة . وقد نشرت وزيور باشا فى الوزارة .
(٢) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

وحل محل الوزيرين الوفديين عناصر جديدة من شيعة الملك ، واختير اسماعيل صدقي وزيرا للداخلية ليدير معركة الانتخابات القادمة ، ويعلق الدكتور هيكل على « اشتراك صدقي باشا في الحكم ، وتولى وزارة الداخلية ... وأيقن الجميع أنها ستقف من سعد باشا ومن الوفد موقف الخصومة . وأشهد لقد كانت هذه أول مرة منذ توليت رياسة تحرير السياسة ، اضطرب فيها أمام بصيرتي ميزان المنطق ، وهوت أمام عيني أقدار الرجال ، فأنا أحترم دائما رأى غيرى ما دام قائما على الحجة العقلية السليمة ، وان خالف هذا الرأى ما أراه أنا ، أما أن ينتقل زيور باشا من معسكر الوفد الى محاربي الوفد ،وأما أن ينتهز صدقي باشا هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقاض النظام البرلماني بعد أن كان شريكا مع ثروت في تأييده ، وأما أن يقف الأحرار الدستوريون من ذلك كله موقف المتفرج المنتظر - فذلك ما لم أكن أتصوره بحال .... وكذلك كنا ، قبل انقضاء تسعة أشهر من نفاذ الدستور وانعقاد البرلمان ، على أبواب عهد جديد ، وكنا مقبلين على تجربة جديدة ، هي النقيض من التجربة الأولى التي أريد بها أن يتولى سعد باشا زغلول الحكم ، وأن تحل المسألة المصرية مع الانجليز حلا تدل كل المظاهر على أن الأمة المصرية قبلته في ظل نظام دستوري صحيح ، وأقرته في برلمانها بأغلبية تكاد تكون اجماعا ، يرأسها سعد الذي رأس الوفد ، وقاد الثورة المصرية ضد انجلترا »(١) .

وحقق الانجليز غايتهم ، ويسرت لهم شهوة الاستبداد الملكي تلك الغاية ، بل وزادت عليها أن المعركة لم تعد معركة مصر ، بل معركة الصراع على الحكم ، ووجد الملك في المتكالبين عليه ممن طوح الوفد بآمالهم ولم يعد لهم مكان في صفوفه أداة طيعة لقمع الارادة الشعبية ، ولج القصر في غايته

---

(٢٧) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

فجمعهم فى حزب جديد دعاه « حزب الاتحاد » وكان اسما على غير مسمى ، ووجد من الانجليز تأييدا صامتا راب الناس أمره منذ قامت السلطات العسكرية البريطانية أول عهد الوزارة الزيورية باعتقال بعض رجال الوفد ، وكأنها توحى للناس أن للوفد يدا فى مقتل السردار ، تبريرا لتحميل الوزارة السعدية مسئولية الحادث ، وأدرك الناس أن التحقيق يتجه اتجاها سياسيا لغرض بذاته ، مما زاد الناس عطفا على الوفد على غير ما قصد الانجليز ، ونوه به سعد زغلول فى حديثه الى مراسل المانشستر جارديان ، ونقلته الأهرام فى ١٢ يناير ١٩٢٥ ، وأثبته شفيق باشا فى حوليته الثانية ، بقول : « ان الذين يرتكون هذه الأعمال يعتقدون أن البريطانيين سيحمونهم من العقاب الذى يستحقونه » ويلقى التبعة فى ذلك على الاحتلال البريطانى ·

« وبدأ الناس — كما يقول الدكتور هيكل — يتحدثون بأن هذا الحزب الجديد يتألف بأمر القصر ، وأن حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى والقائم بأعمال رئاسة الديوان هو الذى يشرف على تأليفه ·

وجرت الانتخابات وقد جردت لها الحكومة والقصر كل ما يملكان من قوة وبأس واغراء وخاضها سعد بكل ما تملك الزعامة من ذكاء وثقة بالشعب ، وقد تحالفت كل القوى فى الداخل وفى الخارج ضده « وكان صدقى باشا يبذل الجهد ليصل الى أغلبية فى مجلس النواب الجديد » · ويبدو أن الحكومة لم تكن قد تمرست بعد بأساليب تزوير الانتخابات بتغيير الصناديق أو ملئها ، أو لأن الرأى العام — وهو الأصح — يقف سندا للوفد، ورقيبا على سلامة التصويت ، فان مثل هذه الأساليب لا تتم الا فى غيبة الرأى العام أو عزوف الناس عن التصويت لأنهم لا يؤمنون بالنظام القائم — كما حدث فى انتخابات صدقى فيما بعد — وقد واجه الوفد الضغط على

مرشحيه بمناورات بارعة ، منها « أنه أوحى الى جماعة من أنصاره أن يتصلوا بصدقى باشا ، وأن يقسموا له ما شاء من الايمان أنهم تركوا الوفد ، وانهم مناصروه يوم يصلون الى مقاعدهم فى المجلس »(١) .

وأعلنت نتيجة الانتخابات ، وظنت الحكومة أنها فازت بالأغلبية ، وكانت قد تحالفت مع الأحرار الدستوريين ، وكان زيور قد أقنع الملك بالتعاون معهم ضمانا للنتيجة الموهومة ، رغم كراهية الملك لهم ، وقاطع الحزب الوطنى الانتخابات ، وكان من ثقة الحكومة بفوزها أن أعلنت هذا الفوز فأعيد تشكيل الوزارة أمام هذا الأمل الموهوم ، ليشترك فيها الأحرار الدستوريون مع « حزب الاتحاد الذى لا يزال فى دور التكوين ، وكان منظورا أن يتولى يحيى ابراهيم باشا رياسة حزب الاتحاد، وأن يكون على ماهر باشا وكيل الحزب ، وكان يحيى باشا وزيرا بالفعل مع زيور باشا ، وتنفيذا للتفكير الجديد ، استقر الرأى على أن يشترك فى الوزارة من الأحرارالدستوريين عبد العزيز بك فهمى رئيس الحزب ، ومحمد على علوبة بك سكرتيره العام ، وتوفيق دوس بك ، وأن يشترك مع يحيى باشا ابراهيم من الاتحاديين على بك ماهر وحلمى باشا عيسى « ... وتحدد لافتتاح المجلس الجديد يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ » .

ويعد الرافعى اسماعيل صدقى من الأحرار الدستوريين ، ومن « الاتحاديين يحيى باشا ابراهيم ، وقطاوى باشا ، وموسى فؤاد باشا ، وعلى ماهر بك ، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا » .. ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد ، بل العكس هو الصحيح ، فالخلاف اذن على كراسى الحكم ليس الا ، وهذا حقا من دواعى الأسف ، ومن أسباب المحن التى أصابت هذه البلاد »(٢) .

---

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
(٣) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

« وصدر المرسوم بتعديل ارلوزارة على هذا النحو ، وأنعم سرتبة الباشوية على الوزراء الذين لم يكن قد أنغم عليهم بها من قبل ، وعين توفيق نسيم باشا رئيسا لمجلس الشيوخ ، وافتتحت الهيئة البرلمانية الجديدة بخطاب للعرش ألقاه زيور باشا ، ودعى مجلس النواب لاختيار رئيس له .. ورشح سعد زغلول باشا نفسه لرياسة المجلس ، ورشحت أحزاب الحكومة عبد الخالق ثروت باشا لهذه الرياسة » ... وانتظر الجميع ما تسفر عنه المعركة ، فلما أعلنت فاز سعد بالأغلبية وخرج منتصرا بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ٨٥ صوتا نالها ثروت — ووجم أنصار الحكومة أيما وجوم ، وجعلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم ، ويسأل بعضهم بعضا : ترى ما عسى أن يتمخض عنه الموقف من بعد ؟ »(١) .

وكان سعد من الذكاء — وقد فاق فيه كل ماصريه ، فأدرك ما يمكن أن يحدث وتكهن به قبل أن يقع ، فحين استأنف المجلس اجتماعه مساء نفس اليوم ، ورأس سعد باشا الجلسة ، حتى تم انتخاب الوكيلين والسكرتيرين وفاز بهما الوفد ، وأدلى بصوته ، استأذن فى الانصراف ، وغادر المجلس الى غرفة الرئيس ، ورأس الجلسة على الشمسى ، ليفوت على القصر شماتته وكان قد انتخب والاستاذ ويصا واصف للوكالة ، وجاء زيور ليعلن المرسوم الملكى بحل المجلس » وكان يلتفت قبل تلاوته الى منصة الرئاسة ليرى سعدا عليها ، وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، وكان سعد قد عاد واتخذ مكانه بين أعضاء المجلس ليستمع الى تلاوة المرسوم — ويقول العقاد — أنه « قد سمع بالمناورة قبل انجازها بدقائق فترك المنصة الى حجرة الرئاسة ولم يعد الا فى أثناء تلاوة المرسوم »(٢) وان كنا نرى أنه قد أدرك ذلك بفراسته وتكهن به ، منذ

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .
(٢) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٧٨ .

البداية ، وان لم يعلنه ــ كعادته ــ لأحد ، فما كان من طبعه أن يعلن عن نواياه قبل تنفيذها ٠

وبقيت الوزارة وارتكبت جرما آخر فى غيبة البرلمان ، فتنازلت عن واحة جغبوب لايطاليا تحت ضغط الانجليز « واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام ، لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراى ، بعد أن أهدرت ارادة الأمة ، وصار الحكم غير مسئول » ٠

ويحكم العقاد على ما كان فيقول : « غاية ما يقال فى تلخيص الحرب الانتخابية فى هذه المرة أنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الأمة بحذافيرها ، فلا جرم أن تكون الأمة فى الجانب الذى ينبغى أن تكون فيه ، ولا يعقل أن تنحاز الى غيره « ومن خطأ اللورد اللبنى وحلفائه أنهم قدروا للانتخابات المصرية مآلا غير هذا المآل » ٠

« ويظهر أن اقالة اللورد اللنبى عقب الخطأ الفاحش الذى ارتكبه فى الانذار النهائى كان أمرا مبتوتا فيه منذ أوائل العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلى المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على أصدقائه الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة أو الاستقالة، وأملا فى الظفر بمجلس نيابى يساعده ويتوج سياسة التصريح ــ تصريح ٢٨ فبراير ــ بالنجاح ، ولكن الانتخابات أسفرت عن خيبة أمل جديدة ، وتقويض لسياسة الرجل الذى لا أمل بعده فى الترميم والتلفيق ، فعادت الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها فى القاهرة ، ويوعز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها ، وتحققت الاشاعة بعد أسابيع ، فأبلغها اللورد اللبنى الى جلالة الملك فى التاسع عشر من مايو ، وغادر البلاد بعد أيام » ٠

مأساة الحكم :

كانت مأساة مزدوجة ، مأساة الحاكم فى شهوته للحكم ، ومأساة المحكوم من عسف الحاكم ، فشهوة الحكم تقود الى التنافس البغيض ، ويؤدى التنافس البغيض الى الحقد ، على عكس التنافس المحمود اذ يؤدى الى التعاون فى سبيل الخير العام ، ومأساة المحكوم فيما يلقى من عسف الحاكم ، وهو عسف مصدره الخوف على سلطانه مما يقوده الى الشك والحذر والظلم ، فالشك فى كل ما يحيط به اذ يرى الناس كلهم طامعين ، والحذر من كل ما يحيط به اذ لا يطمئن الى أحد سوى ما يدور فى رأسه ، والظلم وليد الشك والحذر فليس ظلما لذاته ، ولكنه ظلم حين يدفعه الشك والحذر الى حماية نفسه ممن يشك فيه أو يحذوه تحفزها جميعا الأثرة والأنانية وشهوة التفرد بالحكم والسلطان ، وهى شهوة من شهوات البداوة ، ولعلها بقية من بقايا الملك المؤله ومن يلوذ بسلطانه بالسلطان على الآخرين .

وكانت مأساة الحكم فى تلك الفترة من فترات التاريخ المصرى ، ولعلها مأساته حين أدرك الناس فى مصر أن لهم على الحاكم حقوقا لا ينكرون فيها سلطانه ولكنهم ينكرون منه أن يخضع لشهوته فى الاستبداد ، ولأثرته واستئثاره بالخير دونهم ، وأن لا يراهم غير عبيد احسانه ، فكان حذر محمد على من عمر مكرم ، بعد أن هيأ له أريكة الحكم ، وكان حذره وحذر بنيه من المصريين حين شكوا فى ولائهم ، وكان حذر الخديو اسماعيل من ترقية المصريين فى السلك العسكرى الى الحد الذى لا يؤثر فى ولاء الجيش له ، « فالمصريون - كما يقول عمر طوسون - شعب لا يؤمن جانبه » وان كان قد صنع طبقة مصرية تدين له بالولاء ، فلما أفسح اسماعيل باشا المفتش ، السبيل أمام المصريين فى المناصب الادارية حتى كادوا يحتلون مناصب مديرى المديريات عام ١٨٦٩ ، غضب عليه ، وهاله كما قال فى احدى

التشريفات كثرة الوجوه السمراء بين المديرين - فكانت تلك من أسباب نهاية اسماعيل المفتش المفجعة - ولا نرى من هذه الوجوه السمراء بين المديرين عام ١٨٧٩ وجها واحدا(١) • ولم يكن الشعب ذاته فى نظر اسماعيل شيئا يخشاه أو يقيم له حسابا ، فما هو الا كما يريده « العبد المطيع الذى يفعل ما يؤمر والبقرة الحلوب التى تدر الضرائب »(٢) •

وورث فؤاد هذه النزعة عن آبائه ، نزعة الشك والحذر والظلم ، وشهوة الطمع والتفرد بالحكم والسلطان فاصطنع الأوشاب والطامعين ممن لا تؤهلهم قدراتهم للارتقاء ، وصانع الأقوياء ممن يلوذون به حين تدنيهم الأمة من أطماعهم ، وممن يتصدون له فلا يجد السبيل لتوقيهم والأمة تقف من ورائهم ، غير مصانعتهم ، حتى اذا لاحت الفرصة للبطش بهم كان فى قسوته عليهم كما كان فى مصانعته لهم •

وكانت تلك مأساة الحكم ، حين اهتبل الملك فؤاد حادث السردار ورغبة الانجليز فى القضاء على زعامة سعد زغلول ، للتفرد بالحكم والسلطان والقضاء على الزعامة الشعبية ، وكان اختياره زيور لرئاسة الوزارة اختيارا عن بينة ويقين بطاعة الرجل وضعفه واستسلامه ومكره الذليل ، وكان اختيارا ماكرا أيضا •

وكان من مكر زيور أن أشار على الملك فؤاد باصطناع الأحرار الدستوريين حين عرف أن الاتحاديين لن يحققوا الأغلبية وحدهم فى الانتخابات ، وليجمع المعارضين جميعا فى جبهة واحدة أمام الوفد وزعامة سعد وشعبيته الطاغية • وكانت وزارته الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ -

---

(١) أحمد لطفى السيد : أستاذ الجيل للمؤلف ، ص ٤٠ ، ٤١ - اعلام العرب ع ٣٩

(٢) على مبارك : أبو التعليم للمؤلف ، ص ١٥٠ - تراجم مصرية وغربية للدكتور هيكل ص ٤٨ •

يونيه ١٩٢٦) شركة بين الاتحاديين والأحـــرار الدستوريين والمستقلين ، يجمع بين أعضائها جميعا العداء للوفد ، وكان زيور الذى خيل للنـــاس يوما ما أنه وفدى ، ملكيا أكثر من الملك ، أو أنه فى طـاعة الملك يزيد فى حماسه لطاعته ، أكثر مما توجبه الطاعة من عمل حتى لقب « أحمد الصغير » لأنه ظل « أحمد الكبير » أى الملك أحمد فؤاد • كما دعاه الانجليز •

الا أن هذا التجمع كان يحمل فى طياته أسباب فشله ، ولم يكن العداء للوفد أو التجمع لتدميره بكاف لمداراة هـذا التنافر بين الأضداد سواء عـلى المستوى الفردى أو المستوى الحزبى فعلى المستوى الفـــردى ، كان التناقض بالغا بين عبد العزيز فهمى ـ كما تقول الوثائق البريطانية ـ أحـــد ثلاثة فجروا الثورة بلقائهم الشهير مع « وينجت » وزيور الذى يقول عنه الدكتور هيكل « لم يكن له فى الحركة الوطنية نشاط معروف » كما أن كلا من يحيى باشا ابراهيم واسماعيل باشا صدقى « لا يطيق أى منهما الآخر » حتى أن صدقى سافر الى الخارج حتى لا يعمل تحت رئاسة يحيى ابراهيم حين ناب عن زيور فى رئاسة الوزارة • وبلغ من كراهية الملك لسعد أن أقال يوسف قطاوى باشا لأنه مر بدار سعد وترك له بطاقة معايدة ولأنه لم يسرع بتنفيذ مطالب القصر فى وزارته •

وعلى المستوى الحزبى فقد كان من العسير توافق الاضداد ، فان اتفقوا فلغاية مشتركة ويبقى هذا الوفاق ما بقيت الغـاية المشتركة ، فاذا زالت انفض الوفاق ، ولم يعد هناك مدعاة له ، وقد اجتمع حزبا الاتحاد والأحرار الدستوريون على هدم الوفد ، فلما فشلا « خيم عليهم الوجوم ، وجعـــلوا يضربون أخماسهم فى أسداسهم » ـ كما يقول الدكتور هيكل ـ فلما عرفوا بحل مجلس النواب ، غلبت عليهم نزعة الانتقام على المصلحة العامة والمبادىء الأصيلة التى نادوا بها من قبل ، مما أثار حيرة الدكتور هيكل حـــين رأى

« غرف السياسة وأبهاءها قد « امتلأت بالناس فليس فيها موضع لقدم ، وهم جميعا جذلون أشد الجذل ، مغتبطون أشد الاغتباط تفيض وجوههم بالمسرة لحل مجلس النواب ، وكلهم يشيدون بجرأة الوزارة فى هذا الاجراء ... وكنت أنظر الى ما حدث والى ما أرى ، فتضطرب نفسى بين عوامل متباينة ، فهذا الدستور الذى وضعناه ودافعنا عنه حتى صدر والذى لم يمض على تنفيذه غير عام وعشرة أيام ، يتعرض لما تعرض له ، وهذا الطغيان البرلمانى الذى ساد البلاد طيلة عهد الوزارة الدستورية الأولى. والذى حاربناه أشد الحرب وأهولها ، قد انقضى عهده ، ولعله قد انقضى الى زمن غير قصير وهذا الحزب الناشىء فى كنف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ما عسى أن يكون مغزى انشائه ، وهل تتعرض البلاد فى ظل الفكرة التى أنشأته الى طغيان جديدة ؟ » .

الا أنه أمام هذا الجو المبهم — كما يقول — « والخصومة العنيفة بيننا وبين الوفد لا تزال قائمة ، وكنت أنا الى يومئذ حامل لوائها .... الا يقتضى هذا الجو المبهم أن نتابع الخطة التى سرنا عليها ، خطة معارضة الوفد، حتى نستبين الأمور ؟ نعم هذا ما انتهى اليه رأيى ، وما وافقت الحزب عليه »(١) .

ولكن أكان الناطق بلسان الأحرار الدستوريين على حق فيما رأى ، وفيما وافق الحزب عليه ؟ لقد كان ما ذهب اليه الأحرار الدستوريين من قبيل الحيرة ، أكثر منه من قبيل الابهام ، ولعل العداء للوفد » أو معارضة الوفد ، قد غلبا على أى اتجاه آخر، حتى أن عبد العزيز فهمى — أبا الدستور — كما كان يدعى وبطل الجمعية التشريعية — كما دعاه — والقانونى والفقيه

---

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

الدستورى - كما عرف بحق - فقد وجد التبرير لموقف الأحرار الدستوريين ، حين صرح - وكان وزيرا للحقانية فى وزارة زيور الثانية ، وقد أملت فى نصر مؤزر ، حتى صفعتها انتخابات رياسة مجلس النواب - ولم يكن قد مضى عليه فى الوزارة غير أربعة أيام - « وفى غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ ، فقال: «لقد اشتغلت بلجنة الدستور، وكنت أعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا، ولكن العمل أظهر أنه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه ، وفى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك ، وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ، ومتى رأى ذلك فى مصلحة البلاد ، واننا نصرح لحضراتكم أنه فى سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت العراقيل أمامنا ، فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك ألا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس ... » .

وكان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور ، فان القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى »[١] .

ولعلنا نعرف ما كان عبد العزيز فهمى فى جفوته لسعد ، جفوة بقيت معه لآخر يوم من حياته ، وبعد وفاة سعد بسنوات عديدة ، ولكن أكان له أن تحمله هذه الجفوة على نعت الدستور بذلك ، وهو « أبو الدستور !؟ - كما قيل - ، وهل كان للأحرار الدستوريين أن يتنكروا للدستور ، وهو من صنع أيديهم ، وكانوا فرسانه ؟ وهل تناسوا موقفهم من الحكم الملكى المطلق منذ زمن بعيد يمتد الى عهد الخديو عباس حلمى الثانى ؟ وهل بلغت بهم العداوة لسعد ، والتنافس الحزبى البغيض أن يتنكروا لمبادئهم ؟ أهى

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

شهوة الحكم وقد شاركوا فيه وكان منهم وزراء لأول مرة ، أم هو الأمل في أن تكون لهم الغلبة فى النظام الجديد ؟

الا أن الامور قد جرت على غير ما يشتهون ، فلا هم نالوا ثقة الملك ، ولا أصبحت لهم الغلبة فى النظام الجديد ، وقد رأوا نفوذ القصر يشتد ويقوى ، وكثيرا من رجالهم ينفضون عنهم وينضمون الى حزب الاتحاد جلبا للمغانم ، وانهم قد أصبحوا ولا رأى لهم فيما يجرى ، ولم تعد لديهم غير فرصة تسنح لفض هذا الائتلاف ، وللخروج من الوزارة التى « هى وزارة فئة من الأحزاب » كما وصفتها صحيفة المقطم(١) .

وما لبثت الفرصة أن سنحت عندما صدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » للشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى ، وهو من أسرة لها دورها السياسى البارز فى تاريخ الحركة الوطنية منذ كان عاهلها حسن باشا عبد الرازق (الكبير) وكيلا لحزب الأمة ، وكان أبناؤه جميعا : حسن باشا عبد الرازق (الصغير) — وقد أغتيل على عتبة دار الأحرار الدستوريين — ومحمود باشا عبد الرازق ، ومصطفى باشا عبد الرازق — الأستاذ الجامعى وشيخ الأزهر — وعلى عبد الرازق — القاضى الشرعى ووزير الأوقاف الباشا فيما بعد ، من أقطاب الأحرار الدستوريين . وقد نفى فى كتابه هذا ، أن تكون الخلافة أصلا من أصول الحكم فى الاسلام ، وقامت الدنيا ولم تقعد ، وكان من اليسير أن يمر الكتاب دون ضجة أو ضجيج أو أن يثير على الأكثر نوعا من الحوار الفكرى ويقف عند ذلك ، لولا ما قيل من أن الملك فؤاد كان يطمع فى الخلافة بعد أن سقطت من تركيا ، وكان مما أخذه سعد عليه حين تقدم اليه باستقالته الثانية ، أنه « قد اتصل فى الآونة الأخيرة ، دون علم

---

(١) أحمد شفيق : الحولية الثانية ، ص ٢٠٦ .

رئيس الوزراء ، بالملك ابن سعود » وكانت قد « قامت فى الهند وفى غير الهند من البلاد الاسلامية هيئات تريد أن تجعل الخلافة فى دولة اسلامية قديرة على الدفاع عنها ، وقيل يومئذ ان انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الاسلامية اتجاها أن صاحب عرش مصر أولى الملوك المسلمين بها ، على أنه قيل فى نفس الوقت أن أهل الحجاز وان السعوديين بنوع خاص ، وعلى رأسهم الملك عبد العزيز آل سعود الذى دخلَ الحجاز فاتحا واستولى عليه ، لا يؤيدون هذا الاتجاه ولا يقرونه »(١) ولعل هذا مما حمل الملك فؤاد على الاتصال بالملك عبد العزيز دون علم الوزارة . ولعل مما قيل عن تأييد انجلترا لهذا الاتجاه ، ما أشار اليه القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر فى تقريره الى حكومته بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ ، عن رفض عبد العزيز فهمى الاستقالة « خلال اجتماع مجلس الوزراء . وبعد نقاش عاصف أعلن يحيى باشا اما أن يستقيل هو أو يستقيل عبد العزيز ، ثم أضاف وبدون روية أنه خارج الى دار المندوب السامى ثم الى الملك » .

ولا نستبعد أن يكون الملك قد أثار رجال الأزهر ، وقد أثارهم من قبل على وزارة سعد ، فقد قامت هيئة كبار العلماء بمحاكمة الشيخ على عبد الرازق « لأنه قاض شرعى حاصل على شهادة العالمية من الأزهر ، لأن المادة (١١٠) من قانون الأزهر والمعاهد الدينية تقتضى محاكمة الحاصلين على شهادة العالمية أمام هذه الهيئة اذا هم ارتكبوا أمرا يتنافى مع كرامة شهادتهم الدينية »(٢) .

وانتهت المحاكمة باخراجه من زمرة العلماء ، (أغسطس ١٩٢٥) ثم

---

(١) حسن يوسف : المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

اخراجه تبعا لذلك من وظائف الحكومة التى تؤهله شهادة العالمية لها ، وبعبارة أخرى ، فصله من منصبه فى القضاء الشرعى . وطلب يحيى ابراهيم باشا من عبد العزيز فهمى باشا بوصفه وزيرا للحقانية تنفيذ الحكم ، فأبى الا أن يحيل الأمر الى لجنة القضايا بوزارة الحقانية ، ورفض أن يستقيل ، فصدر مرسوم « بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا » وكانت اقالة فريدة من بابها ، أعقبها استقالة وزراء الأحرار الدستوريين ونهاية الائتلاف بين النقيضين ، ولم يكن صدقى باشا محسوبا على الدستوريين ، الا أنه بعث هو الآخر باستقالته — وكان يصطاف فى أوربا — « تضامنا مع الوزراء من حزبه »(١) .

ويبدو أن الموقف داخل حزب الأحرار الدستوريين كان متميعا فقد تردد علوبة باشا ودوس باشا فى الاستقالة وخشى عبد العزيز فهمى ألا يتضامنا معه ، وكان « أشد ما يكون وجلا — حين لقائه بالدكتور هيكل — خشية أن تؤثر الحكومة فى أعضاء مجلس الادارة ، وخيفة ألا يستقيل علوبة باشا ودوس باشا لو أن قرارا صدر من الحزب باستقالتهما .... وقد جاء من مصر الجديدة الى فندق الكونتنتال وجلس فى شرفة الفندق منتظرا نتيجة الاجتماع ولقد بعث من الجالسين معه من سأل غير مرة بالتليفون عما اذا كانت الجلسة قد انتهت ، فاذا عرف أنها لا تزال مستمرة أبدى عجبه لطولها ، فلما انتهت الى القرارات التى قد أخبرته بها ساعة مجيئه بعد الظهر من الاسكندرية ، اطمأن وعاد الى منزله مستريحا الى أن الحزب قد انتصف لكرامته »(٢) ولم تمض أيام حتى استقال دوس باشا من الحزب .

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

ولم يلق القصر بالا الى استقالة وزراء الأحرار ، واستراح لاستقالة صدقى بعد أن رأى من تزايد نفـوذه فى وزارة الداخلية ما يقلقه ، الا أن دار المندوب السامى قد أسفت لفشل الائتلاف وأبدت قلقها مما يترتب على ذلك من تقارب بين الوفد والأحرار الدستوريين ولا يعنى رجالها من الأمر كله الا خشيتهم من سعد زغلول وعودته الى الحكم ، فانصب اهتمامهم على عودة الوئام بين الدستوريين والاتحاديين ، وذهب بهم خبل التقدير كعادتهم فيما يذهبون اليه ويشحنون به تقاريرهم الى حكومتهم ، فقد ظن هندرسون القائم بأعمال المندوب السامى أن غضب الدستوريين كان من نشأت ، وأنهم يعدونه خطرا عليهم وعلى الدستور لا يقاس عليه خطر سعد زغلول ، فقـد تقدمت السن به ، فليصبروا عليه عاما أو عامين وذلك خير من سنوات تطول مع نشأت وأساليبه الملتوية ، فلما جاء لورد لويد مندوبا ساميا (أكتـوبر ١٩٢٥) كان أول ما قام به أن طلب الى الملك عزل نشأت ، فعزل وعين وزيرا مفوضا لمصر فى مدريد .

ولم يدرك لورد لويد أن غضب الدستريين كان من القصر والطغيـان الملكى ، حتى ظن زيور نفسه أنه يستطيع أن يرضى الأحـرار الدستوريين وان يصلح ما فسد فى غيبته ، وأنه يرحب بعودتهم الى الوزارة ويلح فى ذلك ، ولم يكن زيور من الغباء ليلح فى ذلك ولكنه كان يرخى حبال الأمل للمندوب السامى .

ومضى القصر فى سياسته ، فاختار وزراء جددا من شيعته ، أصبحوا أعضاء فى حزب الاتحاد ، وأصبحت الوزارة اتحادية - أو ملكية تماما - بتعبـير أدق . ولكنها كانت نهـاية المطـاف لحكم قاس جثم عـلى صدر البلاد عاما ونصف العام ، وترك من المساوىء ما تعذر اصلاحه فيما بعد ، وكانت مأساة ابتليت بها مصر من بعض رجالهـا ، ومـن استبداد ملكى

غاشم ، واحتلال جائر يلوح بالقوة ، وما كان يقدر عليها لولا الفرقة التى ناشت الطامعين والخانقين ، وأفرخت تنافسا بغيضا ٠

فى ســبيل الدســتور :

اختلفت الصورة واختلفت معها عناصر الكفاح وكان سعد أسرع الجميع وأقدرهم على تبين ميدان المعركة وقدرات الذين يديرونها ويمسكون بزمامها، وكان أسرعهم الى المناورة فأعاد ترتيب صفوفه وتنظيم لجان الوفد فى المدن والأقاليم من جديد ، وكان أول الجميع ادراكا لحاجة البلد الى تآلف الزعماء والأحزاب السياسية لمواجهة الطغيان الملكى وقد بدا أكثر شرا من طغيـــان الاحتلال ، بل أن الاحتلال نفسه لا يشتد ساعده ولا يحقق ارادته الا من خلال الفرقة والتنابذ ، وبدأت الصحف الوفدية تشــير الى ضرورة التآلف بين الأحرار الدستوريين والوفد » ـ كما يقص الدكتور هيكل ، وكان صاحب دور بارز فى الحملة على حزب الاتحاد واستقالة وزراء الأحرار من الوزارة ـ فقد لقيه « حفنى بك محمود شقيق محمد باشا محمود ٠٠٠ وكان فى ذلك الحين وفديا من أنصار سعد زغلول ومن المقربين اليه ، وقد بـدأ حديثـــه بالثناء على ، وعلى قرار الحزب ثناء تشوبه مبالغة جعلتنى أوثر الحذر ، ثم انه أشار الى امكان التفاهم بين الأحرار الدستوريين والوفد ، بعد أن انحسم ما بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين »(١) ٠

ولا نعتقد أن حفنى بك محمود ، قد قام بهذا الدور من نفسه ، ولعله نال موافقة سعد أو أن سعدا قد كلفه بذلك لجس النبض ٠ وبدا من صحف الجانبين ما يشير الى اتجاه « التيار كله لمقاومة هذه النزعة الديكتاتورية التى كان حزب الاتحاد مظهرها ورمزها ٠٠٠ ثم تحدث الناس فى وجوب التزاور

---

(١) د٠ هيــكل : المصدر السابق ، ص ٢٠١ ٠

بين زعماء هذه الأحزاب ايذانا بأن الخصومة القديمة انقضت ، وعلمنا أن سعد باشا لا يرى بهذا التزاور بأسا ، بل هو يرحب به » مما يدل على أنه صاحب الاتجاه الأول للتقارب ، وهو ما كان يستبعده الأحرار الدستوريون مما أثار عجب الدكتور هيكل وحذره حين حدثه حفنى بك محمود فيه ، وهو ما لم يخطر أيضا على بال عبد العزيز فهمى ، حتى أنه « أبى أن يزور سعدا ، أو أن يزوره سعد ، ذاكرا أنه يعتقد عن ايمان أن سعدا هو الذى جر على البلد ما تعانى وأن خلافه مع سعد لم يكن يتعلق بشخصه هو ، بل بما يؤمن أن مصلحة البلاد تقتضيه • قيل له : فليزر سعد دار الحزب ودار السياسة ، ففى ذلك من المعنى ما يقوى المعارضة ، ويضعف الحكومة ، ويعيد الحياة النيابية ، وكلنا نطمع فى اعادتها • وكان جواب عبد العزيز : ان دار الحزب دارى ، ودار السياسة دارى ، لا فرق بينهما وبين منزلى الذى أقيم به، فليس مقبولا أن أرفض زيارة سعد منزلى ، وأن أقبل زيارته دار الحزب ، وتشبث عبد العزيز فهمى بموقفه هذا ، تشبثا لم يكن بد من النزول على رأيه فيه »(١) •

وكان سعد يدرك تماما أن سند الاتحاديين ، هم الأحرار الدستوريين ، بما لديهم من عصبيات ، وما يملكون من قيادات ، وأن الاتحاديين بغير الدستوريين ، لا سند لهم من عصبية ، أو قيادة أثيرة ، حتى أبى أقرب الناس الى الملك رئاسته « ولم يوفق نشأت باشا فى اقناع توفيق نسيم ، أو أحمد ذو الفقار ، أو زيور باشا برئاسة الحزب ولم يقبلها سوى يحيى ابراهيم باشا بعد تردد »(٢) •

ويبدو أن الاتحاديين كانوا يأملون الى آخر لحظة فى عودة الأحرار

---

(١) المصدر السابق ، ص ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ •

(٢) F.O. 407/210. In No. 9 : Leading Personalities in Egypt, 1930.

الدستوريين أو بعضهم اليهم ، وهو ما كانت تنشده دار المندوب السامى مما حمل مستر نيفل هندرسون القائم بالأعمال أن يرجو الدكتور هيكل « ألا تستمر السياسة فى الحملة التى بدأتها على حزب الاتحاد » وكان لورد نويد يخشى تجمع القوى الوطنية ضد الوزارة وتأثير ذلك على الوجود البريطانى(١) • وحين عاد زيور من أجازته بأوربا ، أنكر أن يتم ذلك فى غيابه ، أو أن تكون له يدا فيما حدث وما زال يدخر للأحرار الدستوريين مناصبهم الوزارية •

وقد يفسر ذلك أن الوزارة سمحت للأحرار الدستوريين بعقد اجتماعهم السنوى فى ٣٠ اكتوبر ، بينما منعت اجتماع الحزب الوطنى بسينما « متروبول » قبل ذلك فى ٢١ اكتوبر ، ومنعت احتفال الوفد بذكرى ١٣ نوفمبر ، فى النادى السعدى واقتحم رجال البوليس النادى واعتدوا على الحاضرين بالضرب ، كما حاصروا بيت الأمة • وحالوا بين الناس وزيارته •

وفى اجتماع الأحرار الدستوريين ، خطب عبد العزيز فهمى ، وتعرض ليحيى باشا ابراهيم فى سخرية لاذعة ، فهو رجل ليس « بذى شأن فى شيء مما حدث ، انما كان يؤمر فى كل شيء فيأتمر ، يؤمر بأن يكون رئيس حزب ، فيكون رئيس حزب ، ويؤمر بأن يفعل ما شاء آمروه فاذا كل شيء يتم وهو لا يكاد يدرى ـ شالوه فانشال وحطوه فانحط ـ ••• وأن حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، هو الذى يحرك هذه الدمية اللينة الطيعة التى تنشال وتنحط ولا تدرى لما انشالت ولما انحطت » ثم يوجه عبد العزيز الخطاب الى حسن نشأت ، خطابا يبدو لينا فى أوله ، فهو يرجو

---

(١) Egypt Since Cromer V. II p. 151.

السامعين أن يقولوا له : حنانيك يا نشأت ! ورفقا بالبلاد ، وأن يبصروه بعواقب سياسته الوخيمة ، فان ارعوى فيها ، والا وجهوا له القول العنيف أشد العنف ، وقالوا له : أيها الشاب المفتون ! غرك مركز حسبت نفسك فيه صاحب الأمر والنهى ... » .

ويبدو أن لورد لويد قد رأى فى هذه الحملة على نشأت ، ما يسوغ عزله ليعود الاتصال بين الاتحاديين والدستوريين ضد الوفد وسعد زغلول ، الا أن الوقت كان قد فات ، ولم يعد أمام لويد الا أن يحول دون تفاقم الامور فتنتهى الى « ما يهدد الأمن » ويعنى أن يثور المصريون كما ثاروا من قبل ، عيدما ثقلت عليهم يد اللنبى فى مارس ١٩١٩ . وكانت الوزارة قد أخذت تسرف فى العسف وفى تحدى الارادة الشعبية ، وتعمل لضرب الأحزاب بعد أن اجتمعت عليها ولم تكن نوايا المندوب السامى قد اتضحت بعد ، فأصدرت فى ٢٧ اكتوبر « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » يبيح لها حل أى حزب سياسى أو جمعية لا تخضع لشروطه ، ولجت فى عسفها فأصدرت قانونا جديدا للانتخاب فى ٨ ديسمبر تقيد فيه حقوق الناخبين فألغت التصويت المباشر وجعلته على درجتين ، وقيدت انتخاب المندوبين بشروط مالية ، فلما وقعت الوزارة اتفاقية الحدود الغربية وسلمت ايطاليا واحة جغبوب فى ٦ ديسمبر تحت ضغط الانجليز لم يعد لهم ما ينشدونه منها ، ورأى لويد أن عزل نشأت لم يحقق بغيته فى عودة الوفاق بين الاتحاديين والدستوريين كما كان يأمل الى آخر لحظة وأن الأحزاب جميعا قد أصبحت فى جانب والاتحاديين فى جانب ، ضرب ضربته التى دقت المسمار الأخير فى نفس الوزارة الزيورية ، وكان قد أخذ منذ قدومه يرقب الأمور من بعيد ، ورأى فى البداية كيف أبدى عبد العزيز فهمى ندمه فى خطابه الذى أشرنا اليه على اشتراكه

فى وزارة زيور ، يقوله : « قدر الله على أن دخلت الوزارة ، وكنت من قبل حرا طليقا لا شأن لأحد معه فيما آتى وما أدع ، ولكنها كانت محنة ، أحمـد الله على أن نجانى منها ، قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة ٠٠٠٠ ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل مقام بقطع النظر عن كل اعتبار » ٠

وقبل أن يلقى عبد العزيز فهمى خطابه بثلاثة أيام ، صـدر قانـون الجمعيات والهيئات السياسية واحتجت عليه الأحزاب جميعا ، واجتمـع الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول فى ٤ فبراير ، وأصدر بيانا مسهبا حمل فيه على هذا القانون الذى لم يكن له مثيل « قبل الاحتلال وبعده ، وفى عهد الحماية ، وتحت سلطان الأحكام العرفية ٠٠٠ والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد » كما احتجت الاحزاب جميعا على تسليم جغبوب الى ايطاليا ٠

ورأى أمين الرافعى أن يجتمع البرلمان من نفسه دون حاجة الى دعوة الملك ، استنادا الى ما نص عليه الدستور ، بأن « يدعـو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لـم يدع الى ذلك ، يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » ٠

وقبل أن يصدر أمين الرافعى برأيه هذا ، كان الوفد يدعو الى مؤتمر عام للنظر فى اعادة الحياة النيابية ، فحل رأى أمين الرافعى محل الاتجـاه الأول ، ولقى تأييد الأحزاب جميعا ٠ ولما حالت الحكومة دون عقد البرلمان فى داره ، عقد اجتماعه بمجلسيه فى فندق الكونتننتال وقضى الأعضاء ليلتهم السابقة فى الفندق حتى لا يحال بينهم وبين دخوله فى الصباح، ومن طرائف

ما يذكره العقاد ، أن زيور ، وهو يقيم بالفندق « لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على غير المألوف »(١) .

وانتخب سعد زغلول رئيسا ، وأعلن المؤتمر البرلمانى احتجاجه على مخالفة الوزارة للدستور ، وعدم ثقته بها ، وقانونية دور الانعقاد ، واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

وقد أخذت الوزارة على الضباط والجنود تحيتهم لسعد وهو يمر بمجلس النواب فى طريقه من بيت الأمة الى فندق الكونتننتال ، وكتبت الى مفتش عام الجيش تلفته الى ذلك .

وما لبث أمراء البيت المالك (عمر طوسون ، كمال الدين حسين ، محمد على ، يوسف كمال ، اسماعيل داود ، عمر حليم ، سعيد داود ، عمرو ابراهيم ، سعيد طوسون ، حسن طوسون ، على فاضل ، عثمان فاضل ، عباس ابراهيم حليم) أن اجتمعوا فى ٢٣ نوفمبر ملتمسين اعادة النظام النيابى اشفاقا على البيت من مغبة ذلك ، بعد أن رأوا اجماع الشعب عليه .

وما لبث هذا الاشفاق من مغبة ما يحدث أن ألم بالمندوب السامى نفسه ، وقد رأى اجماع الأمة بكافة أحزابها وطوائفها على عودة النظام النيابى الصحيح ، ولم يعد لديه أمل فى دعم الوزارة فاتخذ ضربته فى الوقت المناسب ، بعد أن حقق لانجلترا كل ما تبغيه من الحكم الملكى ، وما كسبته من وراء حادث اغتيال السردار ، وأصبح كل ما يبغيه أن يحول دون انفجار الموقف ، ولن يكون ضد الوزارة الملكية وحدها ، بل ضد

---

(١) العقاد : المصدر السابق ، ص ٤٨١ .

الانجليز أيضا ، فما أن سلمت الوزارة جغبوب الى ايطاليا فى ٦ ديسمبر ، حتى طلب الى الملك عزل نشأت ، فترك القصر مبعدا الى أسبانيا فى ١٠ ديسمبر ٠

وكان المندوب السامى قد أدرك أن خطته لعودة الأحرار الدستوريين الى الائتلاف مع الوزارة قد باءت بالفشل حين صدر قانون الانتخاب المعدل فى ٨ ديسمبر وعارضته الأحزاب جميعا ، وأعلنت مقاومتها له ، ودعت نواب الأمة الى مؤتمر وطنى ، وأضرب كثير من العمد عن تنفيذه ، بعد أن دعا سعد زغلول فى ١١ ديسمبر أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين الى حفل شاى بالنادى السعدى ، وتحدث اليهم قائلا : « أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلا لحزب من الأحزاب ، وانما سأكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية » ٠

وكانت الصحف الانجليزية قد أخذت فى نقد سياسة المسئولين الانجليز فى القاهرة وتلومهم عليها ، وفى نفس اليوم الذى صدر فيه قانون الانتخاب المعدل ، ورأى فيه المندوب السامى تعويقا لسياسته ، وقبل أن تبدو بادرة لما يسفر عنه ، قابل الملك وطلب اليه عزل نشأت ٠

وقد حدد سعد خطته واتجاهه منذ البداية ، ومنذ أثبتت الانتخابات التفاف الأمة حوله ، وأخذ يعمل لها فى هدوء وروية وقدرة ، وكان سعيه الى الائتلاف ، بل والى أكثر من الائتلاف الى وحدة شاملة تقف فيها الزعامات المصرية جميعا جبهة واحدة أمام الانجليز والملك لا من أجل الدستور فحسب ولكن من أجل استقلال تتحرر فيه مصر من كل ما قيدتها به التحفظات الأربعة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠ والمعركة العاجلة هى معركة الدستور وليبدأ بها ٠

ورأى سعد ألا يحارب فى جبهتين : الملك والانجليز ، وما دامت المعركة العاجلة من أجل الدستور فليبدأ بها ، وهى معركة مع الملك ، قبل أن تكون مع الانجليز ، فما أن تسلم لورد لويد عمله بالقاهرة ، حتى مر بداره - على غير عادته - وترك بطاقته للتحية ، ومما يعرف عن سعد زغلول قدرته على المناورة ، وتحديد الهدف والسبيل اليه والسعى نحوه ، ليتخذ الموقف المناسب الذى تقتضيه المعركة ، وهى قدرة تفصح عنها مواقفه مع الملك ومع الانجليز ومع معارضيه من الأحزاب الأخرى ، كما تفصح عنها مواقفه من قبل فى وزارة المعارف والحقانية والجمعية التشريعية وفى كل ما واجه من مهام أو اضطلع به من مسئوليات ، ولم يكن يدع لعواطفه أن تتحكم فى عقله ، كما كان عبد العزيز فهمى •

وتأتى معركة الدستور فى ذلك الوقت - كما رأى - قبل معركة الاستقلال ، اذ لا سبيل لحل القضية المصرية مع بريطانيا الا عن طريق مفاوضات تجريها وزارة دستورية ، فى ظل ائتلاف عام يجمع الأحزاب المتنافرة فى جبهة واحدة تمثل كافة الاتجاهات الشعبية القائمة ، وهو ما يهم بريطانيا ، ففى ظل الاجماع الشعبى تأمن بريطانيا على مصالحها من قيام ثورة يمكن أن تعصف بها ، كما كانت ثورة ١٩١٩ فى بدايتها •

وكان لورد لويد قد جاء الى مصر بسياسة جديدة ، عمل سعد على أن يسخرها لمصلحة مصر ، فلم ير بأسا فى اجراء انتخابات جديدة ، على خلاف ما ذهبت اليه أحزاب الائتلاف من استمرار آخر مجلس للنواب ، وهو المجلس الذى عقد اجتماعه بفندق الكونتننتال ، حين أدرك أن المندوب السامى ، لا يقر هذا الاتجاه ، اذ يترتب على ذلك سحب الثقة من وزارة زيور والطعن فيما اتخذته من قرارات حققت كثيرا من مطالب الانجليز ، ورأى أن المخرج هو العمل بقانون الانتخاب المباشر ، وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، الذى

أصدرته وزارة سعد وصدق عليه البرلمان الأول ، وحمل الوزارة على اصدار قرار بذلك في اليوم السابق على عقد المؤتمر الوطنى ، وكان انتصارا لسعد لم يثر عنتا من جانب المندوب السامي ٠

واجتمع المؤتمر الوطنى (١٩ فبراير ١٩٢٦)فى فناء دار محمد محمود بشارع الفلكى(١) ودعى اليه عديد منرؤساء الوزارة السابقين : رشدى باشا، وعدلى باشا ، وثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وهـو خطيب الاجتماع ، يتصدر المنصة وعلى جانبيه عدلى باشا وثروت باشا ، ومن حولهم نواب الأمة السابقون وشيوخها الحاليون وأصحاب الرأى والمكانة فى البلاد »(٢) ٠

وقد توقع الجميع أن تحول الوزارة دون انعقاده ٠ الا أنها وقد أحست بعد أن حملها لورد لويد على العمل بقانون الانتخاب المباشر ، أنها تحتضر وان مصيرها قد تقرر ، وان بقى لديها بقية من أمل ، ألا يرضى الأحـــرار الدستوريون بقانون الانتخاب المباشر ، « فهم قد طعنوا فى دستورية قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ ، وهم قد تمسكوا ببقاء مجلس مارس سنة ١٩٢٥ ، لكن الأحرار الدستوريين خيبوا ظن الوزارة وظن أولى الأمر جميعا ، فقبلوا متفقين مع سائر الأحزاب المؤتلفة أن يدخلوا الانتخابات التى أعلنت الوزارة أنها ستجريها »(٣) ٠

وكان سعد قد نصح بالحكمة والاعتدال « ولن نصل الى غايتنا الا اذا راعينا فى سيرنا الحكمة والاعتدال » ونجح فيما أراد واســـتطاع أن يؤلف الأحزاب فى جبهة واحدة وأن يذلل كل عقبة تقف أمام الائتلاف للقضاء على

---

(١) وهى الدار التى ابتاعتها الجامعة الامريكية فيما بعد لتكون نزلا لطلابها ٠
(٢) د٠ هيـكل : المصدر السابق ، ص ٢١٠ ٠
(٣) المصدر السابق ، ص ٢١١ ٠

الوضع القائم الذى يقف حجرة عثرة أمام الحكم النيابى السليم ويعوق قضية الاستقلال •

واتفقت الأحزاب على أن تسير معركة الانتخابات خالية من أى تنافس يضير الائتلاف ، وقسمت الدوائر فيما بينها ، للوفد مائة وستون دائرة ، وللدستوريين خمس وأربعون وللحزب الوطنى تسع دوائر ، وسمح له أن ينافس الوفد فى ثلاث دوائر • وأقر الاتفاق سعد زغلول عن الوفد ومحمد محمود عن الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان عن الحزب الوطنى ، وأجريت الانتخابات وفاز الوفد بمائة وخمس وستين دائرة ، والدستوريون بتسع وعشرين وخمس للحزب الوطنى ومثلهم للاتحاديين ، وعين حسين رشدى رئيسا للشيوخ ، ووافق سعد على أن يرأس عدلى وزارة الائتلاف ، وانتخب رئيسا لمجلس النواب •

وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ مصر ، لم يشأ لها القدر أن تستمر •



الشمس الغاربة

الجولة الأخيرة - في رئاسة النواب - الصيف الحزين



الجـــولة الأخـــيرة

تقضى الأوضاع الدستورية بأن يؤلف سعد كرئيس لحـزب الأغلبية الوزارة الجديدة التى تخلف وزارة زيور ، الا أن لورد لويد المندوب السامى كان شخصية أخرى غير اللنبى فقــد تمرس بالسياسة الاستعمارية ، ومن غلاة المحافظين ، وكان أقرب ما يكون مشربا من لورد كرومر ، وخدم مثله فى الهند درة الامبراطورية البريطانية فى ذلك الوقت ، وفاق كرومر فى الاستعلاء وحبه للمظهرية فشرط على حكومته أن تمنحــــه لقب لورد « لأن البلاد الشرقية تتأثر بالمظاهر وتجعل للألقاب مكانا عاليا » وحين جاء « أبى أن يقدم أوراق اعتماده الى الملك على خلاف ما كان متبعا قبـــل الحماية ، واحتفت الوزارة بقدومه » ففرشت له الأبسطة الحمراء وفتح له الباب الملكى ، ونثر الرمل بالشوارع التى مر بها ركبه وصفت على جوانبها الجنود المصرية ، وخف كبار المصريين لزيارته ، وأقيم له حفل استقبال بفنــدق الكونتيننتال حضره مع الأسف – كما يقول الرافعى – بعض كبار المصريين » .

ولم يكن يخفى على لورد لويد أن سعدا عازف عن رياسة الوزارة وأنه حريص على الائتلاف ، ولا يأبى أن يتولاها عدلى ، وأعلنت الأحزاب مـــن جانبها أن سعد باشا يرحب بعدلى باشا رئيسا للوزارة المؤتلفة كما أن عدد الوفديين وعدد غير الوفديين فى الوزارة لن يكون محل خلاف(١) » . الا أنه

---

(١) د. هيـكل : المصدر السابق ، ص ٢١١ .

لم يدع هذا الأمر يمضى من غير أن يدل بهيله وهيلمانه ، ولعله حين أفرد لهذا الأمر فى كتابه « مصر منذ كرومر » صفحات طوال ، كان يرمى الى تبرير ما ليس فى حاجة الى تبرير ، وأن مسلكه لا ينطوى على اثرة نفسية منه الى واقع حقيقى ، وهو بعض ما تنطوى عليـــه جوانح الانسان فى لذته بالسلطان فلا يجب أن يعلو عليه سلطان آخر ، ولا يتورع أن يسوق لحكومته من الأكاذيب ما يبرر تدخله لمنع سعد زغلول من ولاية الحكم فى تفويضه بذلك ، وكان وزير الخارجية البريطانية « سير أوستن تشمبرلن » لا يرى مثل رأيه ، فيقول : ان تحرياته لمعرفة اتجاه الرأى العام فى مصر تؤكد له أن عودة سعد باشا الى الحكم ضربة قاضية لهيبة بريطانيا فى البلاد ، ويسوق أكذوبة أخرى لم تجد الحكومة البريطانية ما يثبتها فى مراسلاتها ، وهى أن لورد اللبنى كان قد وعد بعض كبار الموظفين من الانجليز والمصريين ، بأن سعدا لن يلى الحكم مرة أخرى ، وان اخلاف هذا الوعد يفقدهم الثقة بالوعود البريطانية ، وان عليه أن يفى لهم بما وعد اللبنى ووافقت عليـــه الحكومة البريطانية ، بعد أن جاءه المديرون أنفسهم يطلبون منه الوفاء بالوعد . ولو أن مثل هذا قد حدث لـمـا فات على مؤرخى تلك الفترة من المصريين ذكره ، أو الاشارة اليه ، ولم يفت الرافعى أن يذكر ما هو أقل من ذلك شأنا .

ويبدو أن سعد زغلول بما عرف عنه من شفافية وذكاء قد أدرك بغية اللورد ، فأراد أن يفوت عليه بغيته ، وانه لا يتخلى عن الوزارة بأمر مـــن الانجليز ، ولم يقبل من لورد لويد على خلاف ما يذكر حديثا فى ذلك الا من قبيل اللباقة السافرة ، فيذكر العقاد أن جورج لويد فى لقـــاء مع سعد « سأله : هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا ألفتها ؟ قال سعد : أعتقد ذلك ،

---

(٣) العقـاد : المصدر السابق ، ص ٤٨٧ .

فقال جورج لويد : ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد !»
ويرى العقاد أن سعدا « أحب أن يكشف الرياء حول هذه المسألة كلها ....
فلما حدثت الأزمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع الى الرأى
الذى ارتضاه وصارح به أصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار
أعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين » .

ولا نرى الا أن لورد لويد قد أثار زوبعة فى فنجال ليدل على المصريين
بسلطته وسلطانه ، فقد « أصبح من الضرورى – كما يقول شفيق باشا فى
حولياته – أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب » .

ولم يعد فى الوزارة ما يبهج سعدا أو يفرحه ، « ولم يكن وقد نيف
على السابعة والستين – كما يقول الدكتور هيكل – ليطمع فى أن يبلغ
أكثر مما بلغه من محبة الشعب اياه وتقدير خصومه المصريين وغير المصريين
له ... ولقد بلغ من ايمانه بهذا الائتلاف أن وقف يشيد بوطنية عدلى
باشا وزملائه السياسيين ، وأن دعا ليكون الائتلاف اندماجا تنسى معه
الأحزاب وجودها وتصبح كلها كتلة واحدة ، صحيح أن بعضهم فسر الغرض
من هذه الدعوة بالحرص من جانب سعد على أن يكون هو على رأس الأمة
مجتمعة فى هذا الاندماج ، لكن سعدا لم يكن يومئذ فى حاجة الى هذه
الرياسة »(١) .

فاذا كان هذا ما يقوله الدكتور هيكل ، وهو رسول الأحرار
الدستوريين الى سعد ، وأعرف الناس بعدلى وكبريائه ، لم يعد هناك مجال
لما ادعاه لورد لويد فى كتابه ، من أنه اتصل بعدلى مرارا ليتولى الوزارة ،
بوصفه الرجل الوحيد الذى يرضاه سعد زغلول للوزارة ، وأن عدلى قد

---

(١) د. هيكل : المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

وافق على ذلك » ولكنه يخشى ... أن تحمله نتيجة الانتخابات على التمسك بحقه الدستورى فى ولاية الحكم » وكانت نتيجة الانتخابات معروفة حتى قبل أن تتم حين اتفقت الأحزاب على تقسيم الدوائر ، ولا نرى الا أنه ادعاء كاذب من لويد على عدلى ، وان ساقه لورد لويد فى تقريره الى حكومتــه بتاريخ ٢٧ مايو ، فيقول : ان عدلى قابله ليبلغه أن سعدا قد عدل عن رأيه ، وانه يرى أن يؤلف الوزارة الجديدة ، بعد أن أخذت صحف القصر تشير الى أن الانجليز يحولون بينه وبينها وانه لا يقبل ذلك ولا يرضاه ، ويعــود فيكتب الى حكومته فى اليوم التالى ، انه قابل الملك وحذره من الايقاع بين زغلول ودار المندوب السامى فى مثل هذا الوقت الحرج · وفى ١٠ يونية يكتب الى حكومته ، انه التقى بزغلول باشا عصر يوم ٣٠ مايو ، وأنه استمر يحاوره مدة ساعتين ، وكل ما كان من حوار — بعد قراءة التقرير — لا يتعدى أمرين ، أولهما أن انجلترا بلد دستورى « وما على اللورد الا أن يعلن لحكومته ثقته بسعد ليمضى كل شىء على ما يرام ، وثانيهما ، أنه يلمح الى تجــاوز انجلترا حقها بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، ويرفض فى النهاية أن يستجيب لما رآه توجيها من اللورد لا يقبله ·

ولم يكن سعد من الغفلة ليثير أزمة جديدة مع المنــدوب السامى ، ويعرف أن الحكومة البريطانية لا تخذل ممثلها وان كان على باطل وان لــم توافقه فيما يراه ، أما وقد حقق بغيته — كما يرى العقــاد — من كشف السياسة الانجليزية ، فاذا شاء الانجليز أن يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التعلات .... والرأى عندنا فى موقف سعد من تأليف الوزارة فى هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ، ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية ، لولا تلك الأزمة التى خلقها اللورد جورج

لويد فى آخر لحظة »(١) ٠

وتبلغ سخرية سعد من هذا الأمر ، فى حديثه مع الدكتور هيكل ، حين قال له « بعد تردد : لا يزال الانجليز مصرين عـــلى أن تسند رياسة الوزارة لعدلى باشا ٠ فأجاب وقد ارتسم على ثغره مـــا يشبه الابتسامة : رزقى ورزق رجالى على الله ! »(٢) ٠

ولم يكن سعد ممن يسرون ـ كما قلنا من قبل ـ بخواطـــرهم الى الناس ، وكان يرى الرأى فيمضى اليه ولا يخطئه القصد فيه أبدا ، وكل ما كان منه فى هذه الأزمة أن يتحدى الانجليز دون أن يحملهم التحدى على العنف ، وكان قد حقق حينذاك كل ما ينشده العظيم من طموح العظماء ، فدان له المصريون جميعا بالمحبة والاكبار ، وكان من الملك الرئيس الـــذى يفرض وليس المرؤوس الذى يطيع ، ومن الانجليز الزعيم الذى يعرف متى يقدم ومتى ينأى ، وغدت له الرئاسة فى وزارته على من سبقوه الى رئاستها٠ أفيبغى بعد ذلك شيئا من المجد الذاتى ، اذا قلنا ان الـــذات تحكم ارادة الانسان ، وان اختلف الناس فى تحقيق الذات ، وكل ميسر لما خلق له ٠

فى رئاســة النــواب :

ألف عدلى الوزارة ، كما رأى سعد منذ البداية ، وقد أراد فى تحديه اللبق للانجليز ، أن يقول ، انه لا ينزل على مشيئتهم ، ولكنه ينزل على مشيئة الأمة ، فأعد لتكريمه حفل بفندق الكونتننتال يوم ٣ يونية بعد يومين من لقائه بالمندوب السامى ، وجاء الحفل وفى صحبته عـــدلى باشا ، وثروت باشا ، ورشدى باشا واسماعيل صدقى باشا ، وقد أمه ، رجال الأحزاب وأعضاء البرلمان ، وتبارى الخطباء فى تكريمه وانهم يضنون بصحته مـــن

---

(١) العقــاد : المصدر السابق ، ص ٤٨٧ ٠

(٢) د٠ هيــكل : المصدر السابق ، ص ٢١٣ ٠

متاعب الحكم ، ويلتمسون منه التنحى عن رئاستها ، ووافق الحضور بالاجماع على هذا الالتماس وحقق سعد بغيته فى النزول على ارادة الأمة دون ارادة الانجليز .

وحفاظا على روح الدستور ، رأى سعد أن تكون الوزارة ممثلة « لاندماج الأمة فى وحدة وطنية ، وليست ممثلة لائتلاف الأحزاب ، فالوزارة الائتلافية لا تكون الا حيث يعجز أى حزب عن الفوز بالأغلبية ، أما والأغلبية للوفد ، « فان صاحب الدولة عدلى يكن باشا لم ينتخب رئيسا للوزارة ليمثل الأحرار الدستوريين .... وانما هو قد انتخب لانه يمثل فكرة نسعى اليها كلنا : فكرة الاندماج ، فكرة المزج ، فكرة الوحدة الوطنية ، وهذا ما أردناه أثناء الانتخابات ، وبعد الانتخابات ، قبل الأزمة التى حدثت وبعدها »(١) .

وافتتحت الدورة البرلمانية فى ١٠ يونية برياسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وانتخب مجلس النواب سعدا لرياسته ، ومصطفى النحاس باشا ، وويصا واصف بك وكيلين . وكان سعد فى رياسته للنواب استاذا ومعلما « وكان الأجانب والمصريون يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس ، لكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين » .. ولم يكن يستعين فى حفظ النظام بنصوص القانون ولا بحق الرئاسة فى منع الكلام وفض المناقشات ، انما كان يستعين بسلطان هو أشد رهبة من جميع النصوص والحقوق ، وهو سلطان العارضة القوية والفكاهية الحاضرة ، فكان العضو من الأعضاء يقول قولا سديدا أو يصمت لانه يخشى اذا أطلق لسانه بغير السداد أن يستهدف على الأثر لجواب مفحم أو نكتة لاذعة من منصة الرئاسة » .

---

(١) الجزيرى : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ١٧٠ .

وكان حريصا على أن يسود الوئام مناقشات الأعضاء فلا يبدر منهم ما يسيء الى الائتلاف ، أو يثير الانجليز ، أو يخل بالوئام بين القصر والنواب ، ولا سبيل للأمة من طغيان القصر ، أو عسف السلطة البريطانية وخثل المندوب السامى ، الا أن تفوت عليهم مقاصدهم من اثارة أزمات تعلو فيها القوة على الحق ، دون تفريط فى حقوق الأمة أو مصلحة البلاد • فلا يدع للسفاسف أو الشكليات أن تفسد على الأحزاب ائتلافها ، وكان لا يرضى من عدلى حساسيته المفرطة وتهديده بالاستقالة عند كل جارحة ولو كانت على حق • كما لا يرضى من المندوب السامى اعناته للوزارة ، ولكنه لا يجب أن يتطور الاعنات الى صدام مع الوجود البريطانى ، وليكن اصلاح ما أفسدته وزارة زيوار وما أهملته من مصالح البلاد غايته الكبرى ، وقد عانت وزارة الائتلاف من ذلك الكثير ، خلال دورة البرلمان الأولى والثانية ، وبقى الملك يرقب الأمور دون أن يدلى برأى ، حتى أنه أبى أن يتوسط لدى المندوب السامى فى أزمة الجيش كما اقترح سعد على عدلى أو أن يسفر عن رأى فيها •

أما لورد لويد وقد اكتسبته خدمته فى الشرق نوعا من الاستعلاء والتسلط يصدر فيهما عن ذاته أكثر مما هما تعبيرا عن اتجاه الحكومة البريطانية فى مسألة من المسائل ، فلم تذهب وزارة الخارجية البريطانية مذهبه فى الاكثار من الوظائف التى يشغلها الانجليز فى الوزارات المصرية خشية تذمر المصريين ، وعندما فاز النقراشى وأحمد ماهر فى انتخابات تكميلية لمجلس النواب ، عد ذلك - كما يقول فى كتابه - نوعا من التحدى لارادته ، وحتى يحمل الحكومة البريطانية على رأيه ، أوعز الى مراسل التيمس بالقاهرة باثارته فحمل على النواب المصريين ، واتهمهم بالعداء لبريطانيا • وسوء النية نحو الأجانب ، وفشل اللورد المتعجرف - باعترافه - فيما أراد ، وأثار ثائرة ما يسميهم بالمعتدلين ، قبل أن يثير المتطرفين ،

فدعاها اسماعيل صدقى حملة طائلة خالية من الكياسة والمجاملة ، ونعتها الدكتور حافظ عفيفى قطب الاحرار الدستوريين بالحمق ولا يصح أن يسكت عليها نواب الأمة ، واتهمها حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى بالغرضية والتحامل ، بينما كان تعليق واصف غالى وكيل مجلس النواب الوفـدى : « اننا نعرف حقوقنا ، الا أننا نفسح من صدورنا بما يتسع للمجـاملة ، وليس من قبيل الخوف ، وان ذكر لويد أن التحذير قد أثمر ما يرمى اليـه من تأثير ، الا أن النواب لم يسكتوا على ذلك ، فأثاروا ، تجـاهل المندوب السامى لتقديم أوراق اعتماده لمباشرة مهام منصبه الجديد •

ثم كانت استقالة عدلى فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ ، حين رأى بعض النواب شكر الوزارة على ما قدمته من عون لبنك مصر ، ورأى النواب الا مدعاة للشكر، ورأى عدلى فى ذلك ما يدل على عدم الثقة بالوزارة، فانسحب مع الوزراء وقرروا بالاجماع الاستقالة ، وكان سعد حينذاك يستجم فى ضيعته بمسجد وصيف، فسارع عائدا الى القاهرة ليعالج الموقف « ولم يطل به البحث ليعـلم أن عدول عدلى باشا عن استقالته أمر غير ممكن ، لكن عدلى باشا كان قد اتفق مع أعضاء وزارته على ألا يعود أحد منهم رئيسا أو عضوا فى الوزارة التى تخلفه ، فما عسى أن يكون معنى هذا ؟ أليس معناه انهاء الائتلاف ؟ وسعد باشا يقدر أن لا حياة لهذا البرلمان ولا للحياة النيـابية كلهـا الا ببقـاء الائتلاف »(١) واقترح سعد أن يحل ثروت فى رئاسة الوزارة محل عـدلى ما دام مصرا على الاستقالة ، وقبل عـدلى أن يحـل ثروت والوزراء مما اتفقوا عليه •

وألف ثروت الوزارة الجديدة فى ٢٦ ابريل ١٩٢٧ ، ونقل خشبة باشا من الحربية الى المواصلات ، لئلا يكون بقاؤه فى الحربية مسوغا لغضب المندوب

---

(١) د• هيـكل : المصدر السابق ، ص ٢٢٩ •

السامى ، وحل محله جعفر والى باشا وزيرا جديدا ، ونقل محمد محمود باشا الى المالية بدل المواصلات ، وكان ثروت قد اقترح اسم الدكتور حافظ عفيفى ليكون وزيرا فى وزارته ، ورفض الملك « تعيينه ، لما سبق له من جهود — كما يقول الرافعى — فى سبيل اعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك ، فأسرها له فى نفسه »(١) واستطاعت جهـــود الزعماء الثلاثة أن تصـــون الائتلاف ، واستطاع سعد أن يخضد شوكة المتطرفين من رجـال الوفد حتى يتوقى الصدام مع الملك أو الانجليز حرصا على الحياة النيابية .

وقاد ثروت الحياة السياسية رغم ما اكتنفها من أعاصير كان أعتــاها ما جاء من ناحية المندوب السامى مما عرف بأزمة الجيش ، واستطاع أن يذلل العقبات التى شابت العلاقات المصرية — البريطانية مما أدى الى محـــادثات « ثروت — تشمبرلن » وكان سعد سندا له فى تذليل ما يواجهه من صعاب للوصول الى تسوية شاملة للمسألة المصرية ، مما لم يكن الملك — كما يبدو — راغبا فى أن تتم ، فهو المستفيد الأول من الخلاف مع الانجليز ، حتى أنه أبى أن يصحب ثروت باشا كوزير للخارجية ، كما جرت التقاليد ، فى معيته عندما سافر فى رحلة رسمية الى أوربا صيف عـــام ١٩٢٧ ، وكان ثروت فضلا عن ذلك يعتزم مفاوضة الحكومة البريطانية لحل المسائل المتعلقة بين مصر وبريطانيا ثقة منه بأن حل هذه المسائل يجنب مصر أسباب الاحتكاك التى تثير الأزمات بين الدولتين ، وقد أحاط جهوده « بسياج من الكتمان فلم يكن يطلع عليها غير سعد باشا وعدلى باشا — كما يذكر الدكتور هيكل — وأيد سعد وجهة نظره هذه ، وشجعه عليها غاية التشجيع ، وبدأ ثروت باشا يمهد بالفعل لمحادثات مع وزارة الخارجية البريطانية ابتغاء الوصول الى نتيجة تعرض على البرلمان » .

---

(١) الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

وغضب سعد من رفض الملك صحبة ثروت ، فأعلن تأييده له ، وأصر على أن يصحب الملك فى رحلته ، ورفض البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ، وأذعن الملك ولكنه أبى على ثروت أن يكون معــه فى يختــه « المحروسة » وان كان اليخت من أملاك الحكومة وليس ملكا خاصا للملك ، ولم يشأ سعد أو ثروت أن يثيرا مشكلة أخرى فى مثل هذه التوافه ، وأبحر ثروت وحده ولحق بالملك فى أوربا أوائل يوليه ٠

الصيف الحزين :

وكانت شهور الصيف شهور ركود سياسى ، وغادر سعد العــاصمة انتجاعا للراحة فى ضيعته بمسجد وصيف ، وفى أغسطس وما زال ثروت فى لندن يفاوض تشمبرلن ، أصيب سعد بحمرة فى أذنه ، ولم يكن هناك من يظن أنه مرض الوفاة ، وأملوا أن يكون عارضا لا يلبث أن يزول ، وهم يدعون له بالشفاء ، وما لبث المرض ن اشتد به فبارح مسجد وصيف الى بيت الأمة ، ليكون تحت رعاية طبية أوفر ، ولعل الأطباء كعادتهم لم يكشفوا للناس عن خطورة المرض ، فقد اختلف الصحب من حوله على انتقــاله الى القاهرة حتى لا يتعرض لرهق الانتقال ، ولكنه آثر الانتقـــال ، وما لبث الناس أن عرفوا أن حياته فى خطر فوجفت قلوبهم وهم يدعون له بالشفاء ، حتى وافهم النبأ الفاجع بانتقاله الى الملأ الأعلى فى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، وخيم ذهول واجم لف المصريين جميــعا ما لبث أن انفجر فى حزن جارف بكى فيه المصريون جميعا أطفـــالا وشيبا وشبانا زعيمهم العظيم ، ولبسوا جميعا أثواب الحداد فلم يخل بيت مــن سواد وفى عصر الأربعاء شيعت مصر زعيمها الى مثواه المؤقت بمقابر حى الامام الشافعى ، حتى تم نقل جثمانه الى مقره الأخير على رأس شارع ضريح سعد فى قلب القاهرة عام ١٩٣٦ ٠

ويشاء القدر أن يتوفى خليفته مصطفى النحاس فى نفس اليوم ونفس التاريخ ونفس الساعة مساء يــوم الثـــلاثاء ٢٣ أغسطس ١٩٦٥ وأن تشيع جنازته فى نفس الساعة التى شيعت فيها جنازة سعد زغلول فى اليـــوم التالى ، ولعلها مما يجرى عليها عبارة « صدق أو لا تصدق » ولكنها ارادة الله ومشيئته ولا راد لارادته ومشيئة سبحانه وتعالى فقد كان مصطفى النحاس عنوانا للتقى والصلاح والنزاهة وطهارة اليد والضمير .

وغابت شمس لم يحجبها ظل طوال أشراقها ،

وان بقيت حرارتها تدفع الدفء الى قلوب المصريين
جميعا بالأمـــل والرجاء ونشوة الحنـــين الى ماض
ما زال يفوح بعبق الولاء واريج الحب ..


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للمــؤلف

	الكتــاب	الاصدار	النــاشر
١	ـ السياسة والاستراتيجية فى الشرق الأوسط	١٩٥٣	النهضة المصرية
٢	ـ مع الأحــداث فى الشرق الأوسط ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦	١٩٥٧	القاهرة الحديثة
٣	ـ ثورة فى التعليم	١٩٥٨	النهضة المصرية
٤	ـ أرض الميعــاد	١٩٦١	الانجلو المصرية
٥	ـ وعــد بلفور	١٩٦١	الدار القومية
٦	ـ الأمــة العــربية	١٩٦١	الدار القومية
٧	ـ وحدة التاريخ العربى	١٩٦٢	الانجلو المصرية
٨	ـ قصة الاستمار	١٩٦٢	الدار القومية
٩	ـ بترول العرب	١٩٦٢	الدار القومية
١٠	ـ الشرق العربى بين حربين	١٩٦٣	الدار القومية
١١	ـ لطفى السيد والشخصية المصرية	١٩٦٣	القاهرة الحديثة
١٢	ـ هيكل وحيــاة محمد	١٩٦٣	الأنجلو المصرية
١٣	ـ التــاريخ والسير	١٩٦٤	الدار القومية

	الاصدار	الناشر
١٤ ـ التنـاقض الطبقى فى ثورة ١٩١٩	١٩٦٤	الدار القومية
١٥ ـ أحمـد لطفى السيد : أستاذ الجيل	١٩٦٥	الدار القومية أعـلام العرب
١٦ ـ رفاعة الطهطاوى : رائد فكر وامام نهضة	١٩٦٦	الدار القومية أعـلام العرب
١٧ ـ على مبارك : أبو التعليم	١٧٩٦	الدار القومية أعـلام العرب
١٨ ـ الفكر السياسى الحديث	١٩٦٧	الدار القوميـة المكتبـة الثقافية
١٩ ـ بريطانيا والجنوب العربى	١٩٦٧	الدار القوميـة المكتبـة الثقافية
٢٠ ـ الاسلام والسياسة	١٩٦٩ ـ ١٩٧٧	دار الشعب
٢١ ـ الاسلام وروح العصر	١٩٧٩	المعارف (كتابى)
٢٢ ـ المـرأة والابارتهيد فى جنوب أفريقيا	١٩٧٩	الأمم المتحدة
٢٣ ـ الاعلام المعاصر	١٩٨٤	المعارف (اقرأ) العدد٤٩٥
٢٤ ـ الـدولة والحـكم فى الاسلام	١٩٨٥	دار الحرية العدد ٤

	الاصدار	النـاشر
٢٥ ـ أمريكا والعـالم	١٩٨٧	مكتبة مدبولى
٢٦ ـ سعد زغلول	١٩٨٧	مكتبة مدبولى
٢٧ ـ الاسلام والدولة العصرية	١٩٨٧	هيئة الكتاب

كتب مترجمة عن الانجليزية :

١ ـ ساحة الحسم : جون كينيث جلبريث	١٩٥٩	النهضة العربية
٢ ـ معلمتى : آن سوليفان ماسى هيلين كيللر	١٩٦٠	دار المعرفة
٣ ـ قادة الفكر الدولى الحديث	١٩٨٤	دار المعارف

تحت الطبـــع :

١ ـ الدولة الاسلامية : البداية والنهاية
٢ ـ الدكتور هيكل وتاريخ جيل
٣ ـ محمد نجيب : الرئيس الأول
٤ ـ حيـــاة جيـــل
٥ ـ التعليم وتحـــديات العصر
٦ ـ ذكريات معلم
٧ ـ الاسلام والدعوة الاسلامية
٨ ـ عـــالم جـــديد
٩ ـ الاســلام وفلسفة الحضـــارة



الفهـــــرس

الصفحة





رقم الايداع ٧٨٩٨/١٩٨٦
٩٧٧ - ١٣٣ - ٠٥٢ - ٧



